وسائل الإعلام وإدارة التنوع

دليل تدريبي

بيروت
كانون الأول ٢٠١٤

الفهرس

مقدمة ٥

بقلم رئيس الجامعة اللبنانية الدكتور عدنان السيد حسين

القسم الاول اشكالية التنوع ١٣

١ ماهية التنوع ١٥
٢ دور الاعلام في ادارة التنوع ٢١
٣ مبادىء صحافية في مقاربة مواضيع التنوع ٢٧

القسم الثاني الاعلام وادارة التنوع في مجتمع تعددي: نموذج لبنان ٣١

١ المجتمع اللبناني، تنوع... او نوعية مؤجلة؟ ٣٣
٢ اكتشاف التنوع في مجتمع منقسم ٤١
٣ التنوع في الدستور والقوانين اللبنانية ٥١

القسم الثالث تطبيقات مهنية ٥٩

١ المحددات المهنية لانتاج اعلام التنوع ٦١
٢ نماذج عالمية في تطبيق التنوع ٦٧
٣ نماذج تدريب ٧٥

الملاحق ٨٧

مراجع ١٢١

مقدمة

١ تقديم
٢ توطئة

رسالة الاعلام في ادارة التنوع والتربية على المواطنة

بقلم رئيس الجامعة اللبنانية
الدكتور عدنان السيد حسين

لعله من أهم المواضيع والقضايا الاجتماعية الدقيقة، التي على وسائل الاعلام والاتصال ان تعالجها باحترافية، وتتصدى لها بمسؤولية، هي قضايا التنوع في مجتمع تعددي وكيفية توظيف الاعلام لخدمة الوئام والسلام بين الجماعات، وخلق بيئة تفاعلية تسهم بتعزيز مفهوم المواطنة، وتشجع على الانضواء في عملية اشراك كل مكونات الوطن في بناء مجتمع تضامني، يحفظ دور كل فرد، ويحترم خصوصية كل جماعة انطلاقاً من حقهم بالعدالة الانسانية، والتأكيد على العدالة الاعلامية التي يؤسس لها هذا الدليل المرجعي الذي نعتز بأن يكون نتاج جهد تعاوني بين كلية الاعلام في الجامعة اللبنانية ومؤسسة مهارات والذي يجمع بتقنية علمية، بين التعريف بالتنوع، واصول ادارة الاعلام لقضاياه، وكيفية توظيف هذين العنصرين لتأصيل مفهوم المواطنة، والتربية على عيشها والانتظام في سلوكياتها، والدفاع عنها في سبيل بناء وطن متماسك ومجتمع راغد.

وتتضح اهمية هذا الدليل، الجامع بين الاكاديمية والمهنية، في انه يقدم معارف وخبرات تشكل مدخلاً صحيحاً لاعداد اعلاميين متخصصين بادراة التنوع، في مجتمع دائم الانفتاح على تحديات ومتغيرات حادة، تتطلب معالجات استباقية واهتماماً استثنائياً ومتابعة مركزة من قبل وسائل الاعلام، من حيث مسؤوليتها في ادارة التنوع ومن حيث شراكتها المجتمعية ببناء مجتمع اكثر تفاهماً واكثر تماسكاً في مواجهة ما يعترض مسيرته من صعاب.

والقيمة الحضارية لهذا الدليل انه يعزز دور المؤسسات الاعلامية، كشريك مسؤول في بناء مجتمع وطني متكامل الدور والمسؤوليات ويمكّن الصحافي من اخذ المبادرة بطرح القضايا وتظهيرها ومعالجتها ومحاولة الخلوص الى مشاريع حلول مقبولة لها، وجعل «المستهلك الاعلامي» يطمئن الى جودة المواد التي يقدمها الاعلام بكل فنونه، وبتأكيد لنا اكثر، بأن المساواة بين فئات التنوع او الفئات المتنوعة هي شرط اساسي للنجاح في ادارة التنوع.
وهذا يعني الحاجة الى تحقيق السلام والتعاون والاخاء بين ابناء البلد، بدلاً من العنف والارهاب وتعزيز النزاعات والحروب الاهلية بين الفئات ذات الخصوصيات المتنوعة لاسيما وان لوسائل الاعلام دورا محوريا في انجاح مشاريع التنمية الاجتماعية، اضافة الى وظائفها

التربوية والتثقيفية والاخبارية والرقابية والترفيهية وتركيزها على التعريف بالتراث والهوية، وشرح معنى المواطنة وكيفية الدفاع عنها وتحصين المجتمع التعددي من خلال معرفة مبدأين اثنين:

- كيف نعترف بالتنوع في مجتمع غير متجانس ؟
- كيف ندافع عن حقوق الجماعات وندير مصالحها ؟

و يمكن القول، ان دور وسائل الاعلام والاتصال في افتعال النزاعات او حلها، هو دور اساسي وذات تأثير واسع، وغالباً ما يكون من ضمن استراتيجية واضحة تبدل ما بين الايجابية التوفيقية الناحية الى السلام وما بين السلبية الصدامية، المؤججة للمشاعر والمعطلة للحلول. وهذا ما يفسر مأزقية حرية وسائل الاعلام في ظل وجود انظمة حكم استبدادية لا تعرف التعددية السياسية، ولا تقرّ بوجود تعدد طائفي وفكري. فيما تقوى الدعوة الصريحة الى نظام ديمقراطي يعززّ من حرية وسائل الاعلام ويقوي دورها الرقابي والاستشاري حتى تكون عنصراً داعماً للديمقراطية وشريكاً في انتظام الحياة السياسية السليمة في الوطن.

وهذا ما حرص عليه هذا الدليل، عندما شرح في جزئه الاول مفاهيم نظرية للتنوع المجتمعي واهمية وسائل الاعلام في ادارته ومعالجة قضاياه قبل ان يتناول في الجزء الثاني الاطر المهنية او التفصيلات التطبيقية التي تساعد وسائل الاعلام والصحافيين في فهم ابعاد التنوع والتركيز على الايجابيات، اسهاماً في تكوين اعلام متخصص ومسؤول يرصد الامور ويعالجها ويوظف خبراته وقدراته في سبيل ايجاد حلول عملية للمشاكل وبوادر النزاع التي يمكن ان تزيد في التباعد والفرقة بين المكونات في المجتمع الواحد.

وتشكل النماذج الاعلامية التي قدمها الدليل في اطار التطبيقات الصحافية لبعض قضايا التنوع مدخلاً وافياً لفهم كيفية واصول تناول الاعلام لهذه الانواع والفنون الخبرية، اضافة الى ما يحققه من فائدة للقادة السياسيين والمفكرين وعلماء الاجتماع في فنون وعلوم ادارة الشأن العام من خلال ايلاء وسائل الاعلام الاهتمام اللازم وتحميلها حيزا واسعا من مسؤولية الاستقرار الاجتماعي المبني على احترافية ادارة التنوع واستثمار عناصره .

توطئة

«لا يمكن تصور تعاون بّناء أو حوار حقيقي بين الثقافات والحضارات دون الإقرار بمبدأ التنوع الثقافي. ولا يعد صراع الحضارات قدرًا محتومًا، لأن العنف والجهل بالحقائق والخوف من الآخر ليست أمورًا حتمية، بل هي نتاج للتربية وللثقافة التي ينشأ عليها الفرد وتطبع سلوكه وردود أفعاله. ويتعين على بني البشر كيفما كانت معتقداتهم، أن يتعودوا على العيش مجتمعين على أساس إرادةٍ مشتركة وحرة»[١].

هذه الفقرة المقتطعة من «الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي» تلتقي مع الاعلان العالمي للتنوع الثقافي» الذي تبنته منظمة اليونسكو والذي يعتبر «إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان»[٢].

فالتنوع هو صفة عامة للمجتمعات في العالم بما فيها العالم العربي. ولا ينحصر التنوع بميدان الثقافة، فهو يتناول خصوصيات الافراد من اعمار واجناس واتنيات واديان ومهن وانتماءات اجتماعية واذواق مختلفة. وقد يكون اكثرها بروزا التنوع الجندري والعرقي والديني، مع العلم ان الانسان الفرد متكامل في خصوصيته التي تميزه عن اي شخص اخر.

لقد طبع التنوع حالة المجتمعات البشرية، وكان في الماضي احد عناصر الصراع بين الاتنيات والاديان، كما شكل دوما حافز قمع في الانظمة الشمولية والسلطوية التي كانت تحاول فرض نمط فكري واحد وعقيدة واحدة تحت شعار الوحدة. وقد قضى ملايين الاشخاص ضحية هذه النزعات الوحدوية التي اضعفت المجتمعات وحالت دون تقدمها ورخائها وسعادتها، وقهرت المجموعات والافراد.

١– «الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي»، معتمد من المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة المنعقد في الجزائر في كانون الاول ٢٠٠٤. النص الكامل لهذا الاعلان في ملاحق الدليل.

٢– «إعلان اليونسكو العالمي بشان التنوع الثقافي»، ٢٠٠١. النص الكامل لهذا الاعلان في ملاحق الدليل.

انطلاقا من تجارب البشرية هذه، وتحت ضغط العولمة الزاحفة في كل الاقطار، بات التنوع سمة المجتمعات في كل دول العالم. كما اظهر تراكم المعرفة الانسانية ان التنوع يشكل عنصر غنى للانسان اذا ما تمت ادارته بنجاح. فيما البديل عن ذلك هو صراعات وحروب مفتوحة.

وقد دفع العالم العربي غاليا ثمن طروحات توحيدية سواء على صعيد الايديولوجيات السياسية او على صعيد قمع الاقليات العرقية والدينية او حتى على صعيد تهميش المرأة وعدم الاقرار بدورها الاساسي في تقدم المجتمع. والوضع نفسه ينسحب على العالم الغربي الذي عاش هو ايضا تجربة الايديولوجيات السياسية المدمرة وقمع الاقليات العرقية والدينية. لذلك استقر الراي على ان التنوع هو من المسلمات البشرية، وقد اقرت به الاديان السماوية. كما اتفق الباحثون وعلماء الاجتماع على ان التنوع البشري هو عنصر غنى في المجتمع، تماما كما هو التنوع البيولوجي في الطبيعة من اشجار وازهار وانواع حيوانات.

انطلاقا من هذه المسلمات يدور الاهتمام اليوم على نقاط عدة اهمها:

- كيفية المحافظة على هذا التنوع ضمانا لكرامة الانسان وميزاته الشخصية.
- كيفية حماية التنوع في وجه خطر هيمنة ثقافة واحدة معولمة تدعمها التكنولوجيا ورأس المال.
- كيفية ادارة التنوع في المجتمعات كي يبقى عنصر غنى منعا لتحوله الى مصدر نزاع.
- كيفية تنمية التنوع والتشجيع على قبول الاخر وبناء الجسور بين الحضارات والثقافات والاديان.

لذلك تسعى مؤسسات دولية وثقافية في مقدمها اليونسكو الى المحافظة على هذا التنوع. كما تسعى الكثير من الدول الى وضع خطط وبرامج لحماية ما تعتبره تراثا انسانيا وضمانا لكرامة الانسان وخصوصيته. وقد اقر «ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي» حماية الحقوق الأساسية لكل فرد من نساء واطفال وشيوخ وذوي اعاقة وكبار السن وفي مختلف المهن مؤكدا على الحق في الاختلاف[٣]

وقد تبين ان لوسائل الاعلام والاتصال دورا رئيسيا في هذا المجال سواء لناحية حماية التنوع او لناحية توجيه المجتمعات في منحى سلمي يضمن تقدمها ورقيها من خلال الاستفادة من هذا التنوع.

لذلك جاء هذا الدليل التدريبي باتجاهين:

- الاول يشرح معاني التنوع واهميته،
- الثاني يعرض الاطر النظرية والتطبيقية التي يمكن من خلالها لوسائل الاعلام والاتصال ان تسهم في الحفاظ على التنوع واغنائه.

لذلك يتضمن الدليل مبادئ اعلامية في مقاربة موضوع التنوع بالاضافة الى تطبيقات ميدانية لتغطيات الموضوع بحيث تقدم صورة عن المجتمع بكل الوانه، وتساهم في اندماج مكوناته بحيث لا تشعر اي منها بالاقصاء او التهميش او انها مهددة بوجودها وشخصيتها.

٣- «ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي»، الصادر في كانون الاول ٢٠٠٠ عن البرلمان الأوروبي ومجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية . النص الكامل لهذا الاعلان في ملاحق الدليل.

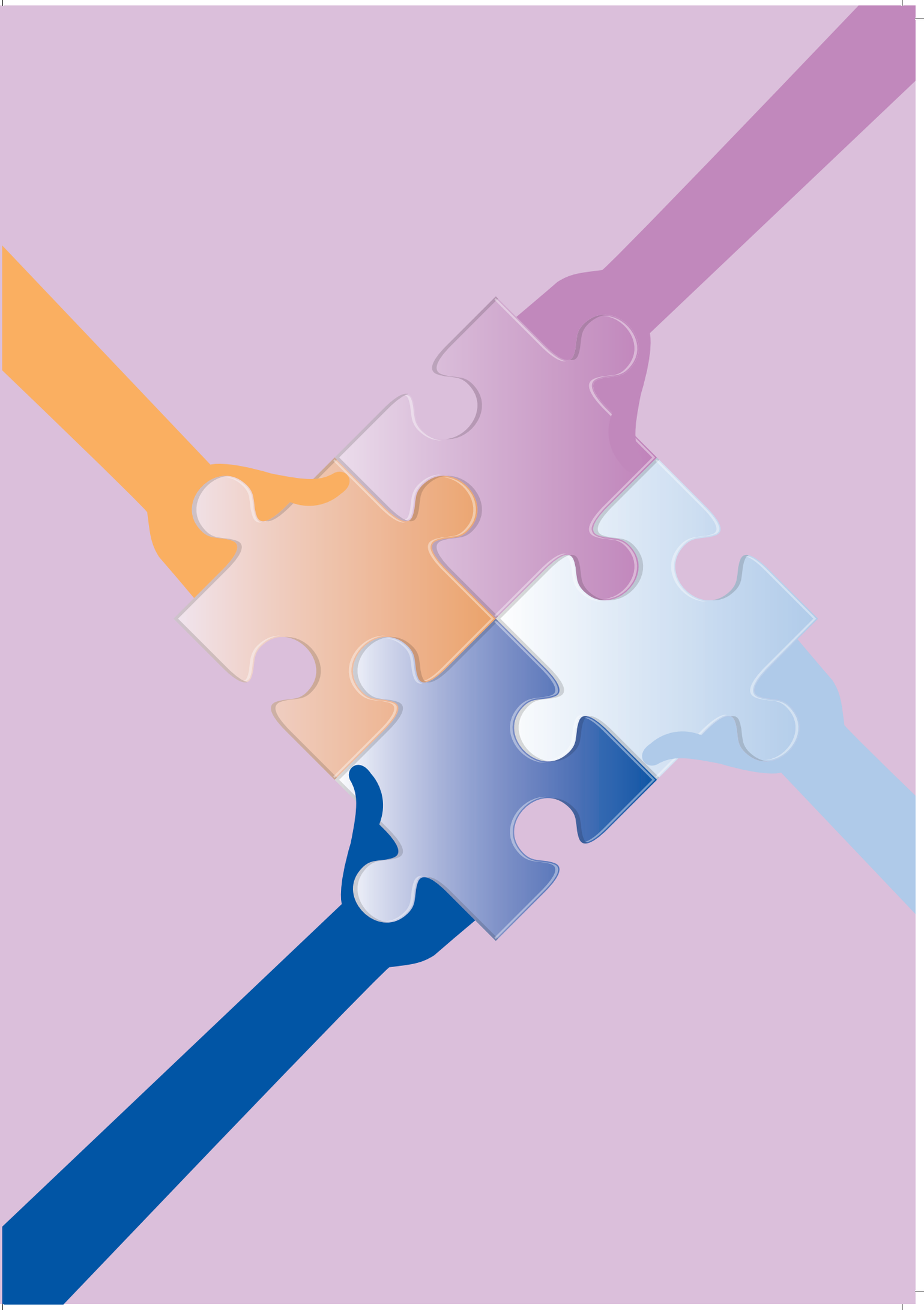

القسم الاول

اشكالية التنوع

١ ماهية التنوع
٢ دور الاعلام في ادارة التنوع
٣ مبادىء صحافية في مقاربة مواضيع التنوع

١ ماهية التنوع

ما هو التنوع

التنوع هو تعبير يشير الى تعدد الكائنات والمخلوقات والاجناس، بما فيها التعدد عند المجموعات البشرية التي تتوزع في مجموعات تتميز عن بعضها من خلال معتقدات وانماط حياة واعراق وخصائص ومفاهيم اجتماعية وثقافية وغيرها من الطبائع.

ويظهر التنوع بشكل واضح في ميدانين رئيسيين:

- التنوع البيولوجي والبيئي: ويتناول اجناس وانواع المخلوقات في الطبيعة على تنوعها بين مخلوقات بشرية وحيوانية ونباتية.
- التنوع الثقافي: ويتناول خصائص الافراد والمجموعات البشرية من اراء وافكار وانواع تعبير متعددة. وهو يشمل الفوارق في الثقافة، اللغة، الدين، القيم، التربية، التراث، انماط الحياة وغيرها.

وهكذا يتبين ان مفهوم التنوع واسع جدا ويقود الى مجمل الخصائص الفردية والاجتماعية والتنظيمية والتراكم الحضاري والتاريخي التي تساهم في بناء شخصية الافراد وتشكيل ميزات المجموعات البشرية.

اهمية التنوع

يعتبر التنوع مصدر غنى في المجتمع والحياة، بدءا بالتنوع البيئي من ازهار واشجار، والتنوع الحيواني من انواع المخلوقات المختلفة حتى ضمن الجنس الواحد من طيور وفراشات وحيوانات متعددة. وكلما انقرض نوع من هذه المخلوقات او النباتات تعتبر البشرية انها تخسر وتتراجع لان فقدان احد هذه العناصر انما هو انحسار لمكونات الحياة واتجاه نحو افتقار الحياة الى غناها وتنوعها الطبيعي.

وعلى صعيد المجموعات البشرية، فان التنوع السكاني من اعراق ولغات وحضارات وعادات هي عناصر غنى في البشرية تماما كما المأكولات بتنوع اطباقها والفواكه بتنوع نكهاتها او

اللباس بتنوع اشكاله. وكم كانت الطبيعة لتبدو بائسة لو اقتصرت اشجارها وازهارها على جنس او لون واحد، والمأكولات على نكهة واحدة، والازياء على نمط واحد، والموسيقى على نوع واحد...

انطلاقا من هنا، يبدو التنوع عنصرا هاما في الحياة في شتى الميادين يجب علينا الحفاظ عليه وتنميته. لذلك يتم العمل على الحفاظ على هذا التنوع، والسعي في الوقت نفسه، الى فهم كيف يمكن للافراد المساهمة معا في التعاون من اجل تقدم مجتمعهم وتحقيق العدالة والمساواة بين مختلف المجموعات البشرية، وصولا الى قيام مجتمعات متكاملة ومتفاعلة.

وتعمل مؤسسات كثيرة على الحفاظ على هذا التنوع باشكاله كافة، من انواع الحيوانات المهددة بالانقراض، او انواع النباتات الايلة الى الزوال، وكذلك اللغات البشرية وعادات المجتمعات المهددة بالاختفاء مع التوجه العام الطاغي بالسير في العولمة. كما تعمل اليونسكو ومؤسسات عالمية اخرى على الحفاظ على انواع الثقافات واللغات والابنية التراثية التي تشكل تراث غنى البشرية وتنوعها وتطورها.

التنوع: مخاطر وتحديات

هذا التنوع على غناه واهميته، ينحو في بعض المرات نحو التنافر والتصادم بين المجموعات، مثلما يحصل في الحياة البرية او كما يحصل بين ثقافات وحضارات تتصادم بين بعضها في صراعات مريرة. وقد شهدت البشرية انواعا كثيرة من هذه الصدامات كالعنصرية واللاسامية وصراع الاديان والحضارات. ويشهد تاريخ البشرية على اضطهادات وحروب بين المجموعات او ضد اقليات بسبب هذا الاختلاف والتنوع، أو بسبب رغبة مجموعة في فرض رأيها وتوجهاتها على مجموعات تختلف عنها.

وفي التاريخ القريب هناك الكثير من الامثلة على محاولة القضاء على هذا التنوع عند المجموعات البشرية لاسيما مع الانظمة الشمولية، مثل الشيوعية، التي حاولت من خلال فرض ايديولوجية واحدة طمس خصائص وعقائد المجموعات البشرية التي تحتضنها. فوضعت سياسات توحيدية في ميادين التربية والتعليم والاعلام والعقيدة من اجل القضاء على التنوع الثقافي والعرقي والديني وغيرها تحت شعار وحدة الامة. لكن لا الاضطهاد ولا سياسات القمع والتهميش نجحت في القضاء على هذا التعدد الذي عاد وظهر الى العلن عندما ضعف النظام المركزي.

لذلك فان الدول التي تتضمن مجموعات مختلفة قد تشهد اضطرابات اذا ما تحول هذا التنوع الى عنصر صراع بدلا من ان يكون عنصر تكامل وغنى. وها هي الدول المتقدمة تسعى من ناحية الى استخلاص الايجابيات من هذا التنوع، وتتصدى من ناحية اخرى للسلبيات من خلال سن قوانين تمنع كل انواع التمييز على اساس العرق، الاتنية، الاعاقة، العمر، الدين، القناعات الشخصية، التوجه الجنسي او غيرها.

واقع التنوع في العالم

اصبح الكلام عن التنوع سمة طاغية في الجتمعات، من تنوع ديني، مذهبي، عرقي، لغوي، ثقافي... ومن السهل ملاحظة هذا الامر بوضوح عند النظر الى المجتمع اللبناني او العربي او اي دولة في العالم.

ويظهر بوضوح كيف يعاني العالم العربي اليوم من صراعات كثيرة سببها الصدامات بين مكوناته العرقية والدينية كما في العراق بين الاكراد والعرب او بين المذاهب الدينية المختلفة، وفي السودان في صراعات قبلية، وفي اليمن والبحرين وغيرها في صراعات عرقية ودينية.

وتسعى الاقليات، في العالم العربي كما في مختلف دول العالم، الى التعبير عن ذاتها والمحافظة على خصوصياتها بقوة. والمثال في العالم العربي من خلال الاتنيات الامازيغية والبربرية في المغرب والجزائر التي ترفض الذوبان في نمط ثقافي واحد وتدافع عن نفسها من خلال انواع عدة من التظاهرات[٤]. ومن ذلك ما يحصل مع الاشوريين والايزيديين والكرد في نينوى وغيرها.

الى هذا التنوع الثقافي والاتني هناك مجموعات تتصف بخصائص مختلفة كذوي الاحتياجات الخاصة، او التميز على اساس العمر والنوع الاجتماعي والمهنة والتوجه الجنسي وغيرها.

٤- «إن الدولة العربية التسلطية استخدمت السياسة التعليمية فى استبعاد تاريخ وثقافات الأقليات والمجموعات الأولية لصالح ثقافة وهوية الأغلبية وتاريخها على أنه يشكل تاريخ شعب الدولة، ومن أبرز الأمثلة في هذا الإطار الخطاب السياسى الأمازيغى حول ثقافتهم ولغتهم وتراثهم وتاريخهم، فى المغرب والجزائر، وثمة استجابات لمطالبهم إلى حد ما فى المغرب، ولا يزالون يواجهون بعضاً من العقبات فى الجزائر». نبيل عبد الفتاح محمد، «الإعلام وإدارة التنوع»، دراسة حالة قناة الجزيرة الفضائية، كراسات استراتيجية.

والاكثر بديهية هو التنوع على اساس الجندر والفئات الاجتماعية، بحيث ان تهميش احدى هذه المجموعات قد يؤدي ايضا الى افقار المجتمع او الى اضطرابات فيه. فكم يخسر المجتمع من طاقته لو حرم المرأة مثلا من المشاركة في دورة الانتاج الاقتصادية ومن عطاءاتها في ميادين الثقافة والتربية والفن وغيرها.

نحو عالم ميزته التنوع

ينحو وضع المجتمعات في العالم اليوم الى مزيد من التنوع بحيث باتت هذه الصفة هي الغالبة في معظم دول العالم، لا بل انها تتجه الى ازدياد، كما هي الحال في معظم الدول الاوروبية والاميركية، وحتى في الدول العربية بما فيها لبنان. وما يؤكد هذه المنحى ان الاسباب التي تؤدي الى قيام مجتمعات تعددية هي على توسع ومنها:

- تراجع المفاهيم القمعية مع تراجع الانظمة الشمولية وتوسع مفاهيم الحريات الشخصية،
- عولمة الاقتصاد والثقافة الذي زاد من اختلاط الشعوب وتمازجها،
- عولمة الاستهلاك وتطور اذواق المستهلكين،
- ازدياد الهجرات بفضل تطور الاتصالات،
- تطور الاسواق وتنوع مراكز الانتاج والتسويق امام الشركات العالمية،
- تراجع نسبة الولادات عند بعض الشعوب وحاجتها الى يد عاملة شابة تستقدمها من مجتمعات اخرى.

وقد زادت هذه الامور من نسبة الاختلاط بين الشعوب فحولت هذه الهجرات المجتمعات الى مزيج من الاعراق والثقافات وزادت من اعداد الاقليات لاسيما في الدول الصناعية.

كما ان تطور العادات والتقاليد وانتشار انماط حياة جديدة خصوصا مع ثورة وسائل الاعلام والاتصال وارتفاع مستوى الثقافة، حمل تغييرات في المجتمعات التقليدية بحيث دخلت المرأة سوق العمل، وتغيرت انماط الاستهلاك والتسلية والعادات الاجتماعية فظهرت مجموعات على اساس المهن او التسلية او المذاهب الدينية او التوجه الجنسي تطالب بالاعتراف بها وبتمثيلها في مؤسسات المجتمع.

كما تراجعت المفاهيم التي سادت طويلا في محاولة القضاء على الاقليات والعمل على صهرها وادماجها في الغالبية المسيطرة، لا بل فان التمايز بات مدعاة فخر نظرا لما يمكن

ان يقدمه من غنى للاخرين[٥]. وبدل مفاهيم الادماج والانصهار تسود اليوم مفاهيم رفض العنصرية والاقصاء، قبول الاخر المختلف، غنى التنوع، التكامل بين مكونات المجتمع.

ضرورة ادارة التنوع

مع منحى المجتمعات في العالم نحو التعدد والاختلاط باتت ادارة التنوع من الضرورات كي يبقى هذا التنوع مصدر غنى من ناحية، ولتحاشي الصدامات بين المجموعات من جهة اخرى. وتبدو الحاجة ملحة لادارة هذا التنوع بحيث تتم المحافظة عليه وتتمكن المجموعات المختلفة من ان تعبر عن ذاتها وتعيش خصوصيتها من دون خوف او قمع، وفي الوقت نفسه كي تتعايش المجموعات مع بعضها بشكل حضاري وسلمي يضمن استقرار هذه المجتمعات.

واظهرت التجربة ان التنوع في المجتمعات ليس دائما مصدر ايجابيات كما يفترض ان يكون نظرا للصدامات التي قد تنشأ بين المجموعات، او للرفض الذي قد تتعرض له مجموعات معينة لا تحظى برضى الغالبية، او بسبب فكر سائد يرفض غيره. ففي مثل اجواء الضغط او الكبت هذه تصبح تصرفات الافراد والمجموعات ذوي خصائص معينة متحفظة ويصبح التواصل بينهم متعسرا، وتخطو العلاقات نحو التشدد الذاتي والعصبية والشعور بتهديد للخصوصية ما يزيد من مخاطر النزاع بين المجموعات. من هنا التحدي الكبير في ادارة التنوع كي لا يكون سبب نزاعات بل تحويله الى مصدر غنى في المجتمع.

وتنطلق الادارة الحسنة للتنوع من مبادئ المساواة بين الافراد، واعطاء فرص النجاح الاجتماعي والمهني للجميع، ومحاربة اشكال التمييز، وردم الهوة بين الفروقات الاجتماعية والسماح لكل فرد بتحقيق تطلعاته وابراز كفاءته واستفادة المجتمع من هذه الطاقات. لذلك هي تفترض ثقافة ادارية وتنظيمية وتستوجب مبادئ احترام الفوارق فيما خص القيم

٥– يعبر رئيس وزراء كيبك عن فخره بالتمايز اللغوي والثقافي الذي تشكله مقاطعة الكيبك وبالتعددية القائمة في المجتمع الكندي:
« Les Québécois forment une société unique. Nous sommes fiers de notre langue et de notre culture que nous avons fait fleurir sur ce continent en confrontation directe avec les lois du nombre et du temps. De ce fait – je dirais de cet exploit – découle une responsabilité, à la fois morale et historique, qui nous amène à travailler pour la protection de la diversité culturelle. » Jean Charest, premier ministre du Québec, (Berlin, 27 janvier 2004).

والمواقف والتصرفات. وان نجاح هذه الادارة يحقق الاستفادة من التنوع واعتباره مصدر غنى وتحاشي اي ابعاد للاخرين او انكفاءهم.

من هنا فان ادارة التنوع تقضي بتظهير المعوقات الموجودة بين هؤلاء الافراد والمجموعات والعمل على ازالة اي تهديد قد تراه مجموعة في مجموعة اخرى من خلال التأكيد على خصوصية كل منها وعلى مبادئ العدالة والمساواة. وعندما تزول المخاوف ويتم التواصل بين المجموعات يصبح هناك انفتاح وتبادل، فتتعدد المقاربات حيال المواضيع المطروحة والخلافية، وتزول الافكار التسلطية والحقائق المطلقة ما يعني تجديدا وابداعا من خلال دمج الافكار وتقاربها واستخلاص ما هو مفيد منها للجميع. كما ان احتكاك الافكار والعادات ببعضها تسمح بالتمازج والتطور والارتقاء، ما يعني تعاون المجموعات بين بعضها ما يفيد المجتمع ويغنيه، ويجعله اكثر تماسكا.

نشر ثقافة التنوع

المبدأ الاول في المجتمعات التعددية هو ضرورة قبول الاخر كما هو وليس كما نريده ان يكون. هذا المبدأ يفترض التعرف الى ثقافة التنوع وتعليمها ومن ثم تعميمها انطلاقا من احترام الذات البشرية وخصوصية كل فرد، ومن رغبة كل واحد في ان يعيش حياته بالشكل الذي يريده ممارسا شعائره ومعبرا عن قناعاته من دون خوف. ولكن في الوقت ذاته يترتب على هذا الفرد ان يقر للاخر بحقه في ان يعيش بالطريقة ذاتها.

هذا الاطار من احترام الاخر يتطلب تعميم ثقافة التنوع في المجتمع وايجاد اطار اجتماعي وقانوني من شأنه ضمان حقوق المكونات المختلفة في المجتمع. ويستتبع هذا الامر السعي الى فهم حاجات الاخر ووجهة نظره والاستماع اليه. حينها يشعر كل فرد في المجتمع بانه في مكانه ويتمتع بكل حقوقه ويسعى بالتالي الى التفاعل ايجابيا مع محيطه بعيدا عن اي اقصاء او تزمت او عزل. حين تسود هذه المفاهيم يتحقق التواصل الفعلي بين مكونات المجتمع وتتحقق وحدة المجتمع في اطار تعددي وتفاعلي بين مكوناته، وهذا ما نسميه المجتمع التكاملي، حيث لكل فرد دوره وحضوره.

لذلك فان اي فكر يقصي الاخر او يعمل على عزله او يعتبر الاخر في مرتبة دونية او انه يعمل على تغيير الاخر من منطلق عدم تقبل خصوصيته، يكون فكرا عنفيا يؤدي الى ايجاد نعرات وصراعات داخل المجتمع. اي ان البديل من قبول الاخر هو الصراع بين المجموعات مع ما يخلفه ذلك من ضعف المجتمع وخسارة طاقاته وزعزعة بنيته.

٢ دور الاعلام في ادارة التنوع

تشكل وسائل الاعلام والاتصال اداة رئيسية في بناء المجتمعات اليوم، سواء بشكل مباشر من خلال التحكم بالافكار الاجتماعية السائدة ونشر قواعد التصرف في المجتمع، وسواء بشكل بطيء وغير ظاهر اي بتغيير المفاهيم والعادات والقيم. لذلك هي باتت شريكا اساسيا في مشاريع التنمية الاجتماعية على انواعها.

ففي ميدان التنوع، تلعب وسائل الاعلام والاتصال دورا محوريا في ادارة هذا التنوع داخل المجتمع. فيمكن من خلال اتباع سياسات اعلامية واعية السعي الى امتصاص النزاعات المتولدة عن الاختلافات بين المجموعات. كما يمكنها على العكس، اذا ما اسيء استعمالها، ان تكون احدى ادوات تقوية النزاعات والحث على العنف[٦]. ومن السهل جدا ان تتحول وسائل الاعلام الى ابواق للحقد والعنصرية والكراهية والحث على محاربة الاختلاف بالوسائل العنفية، او تكون على العكس اداة تقارب بين المجموعات وبث افكار التسامح وقبول الاخر. لذلك يظهر دورها الهام في ان تكون اداة مساندة لادارة التنوع. ويندرج دور وسائل الاعلام والاتصال هذا في المهام التربوية والثقافية عموما حيث باتت عنصرا مؤثرا فيها.

ويبدو دور الاعلام في منتهى الخطورة اذا ما هو تبنى صورا نمطيا للمجموعات او لبعض فئات المجتمع مما يؤدي الى نبذ الاخر المختلف والى تشريع الاقتصاص منه. وهذا ما قامت به الانظمة الشمولية اراديا لتشريع اضطهادها الاقليات، او ما تقوم به بعض وسائل الاعلام بشكل غير ارادي من خلال تعرضها للاقليات الدينية او العرقية او غيرها. وما زال العرب والمسلمون يعانون من هذه الصور النمطية التي تلاحقهم في الكثير من دول العالم. او كما هي حال الاقليات العرقية في لبنان وبعض البلدان العربية، لاسيما جنسيات العمالة الاجنبية، التي غالبا ما تتعامل معها وسائل الاعلام على انها طبقات دنيا ومتخلفة.

٦ – يبقى الدور الذي لعبته اذاعة Radio les Milles Collines في رواندا عام ١٩٩٤ من الامثلة الصارخة على الدور الكارثي الذي يمكن لوسائل الاعلام ان تلعبه. فقد ادت اجواء الخوف التي زرعتها هذه الاذاعة وثم الدعوات الى تصفية الاخصام الى مذابح اوقعت حوالي ٨٠٠,٠٠٠ قتيل في نزاع قبلي بين قبيلتي الهوتو والتوتسي في غضون ثلاثة اشهر. وقد تم توجيه الاتهام من قبل محكمة دولية الى مسؤولي هذه الاذاعة بالوقوف وراء هذه المجازر.

انطلاقا من طاقة وسائل الاعلام هذه، ماذا يمكنها ان تؤدي من وظائف في خدمة ادارة التنوع ونشر قيم السلم والتعايش وقبول الاخر؟ يمكن استنتاج قدرات وسائل الاعلام من خلال عرض الوظائف الموكلة اليها بشكل عام:

- وظيفة تربوية وتثقيفية، من خلال نشر الافكار والقيم والمبادئ. ويقوم الاعلام بهذا الدور من خلال كل ما يبثه سواء في الاخبار ام المسلسلات والافلام من خلال تعميم اليات العمل الايلة الى التطوير الاجتماعي المطلوب والتعرف الى القيم والسلوك الاجتماعية الصحيحة. وهذا الدور اساسي في برامج الاطفال بحيث يعيشون التنوع في البرامج ويعتادون عليها وعلى التعرف على الاخر المختلف وقبوله. كذلك في المسلسلات الدرامية والبرامج الاخبارية الموجهة لليافعين.

- وظيفة اخبارية، من خلال الاضاءة على قضايا المجتمع بما فيها قضايا المجموعات المتعددة بغية اشراكها في الحياة العامة والدفاع عن حقوقها وان تكون لسان حالها عند الحاجة. ونظرا لاهمية الدور الاخباري في وسائل الاعلام ولاسيما التلفزيون، وللدور الذي يلعبه مقدم الاخبار في تأثيره على الجمهور وفي تسويقه صورا وانماط اجتماعية طلب المجلس الاعلى للاعلام المرئي في فرنسا من المحطات التلفزيونية تكليف مقدمي اخبار وبرامج من مختلف الاتنيات في المجتمع الفرنسي بحيث يكونون تعبيرا عن التنوع القائم في المجتمع[٧]. كذلك تحرص المؤسسات الاعلامية التي تلتزم التنوع في جسمها الاعلامي ان يعبر مقدمو البرامج عن التنوع الجندري والتنوع في سلم الاعمار.

- وظيفة رقابية، من خلال رصد الوقائع ومراقبة النشاط الاجتماعي. وهذا الرصد الاعلامي هو من الادوار الرئيسية للصحافة التي من واجبها الاضاءة على مشاكل المجتمع لاهداف اصلاحية ومن اجل توجيه السياسات العامة في اتجاه تصحيحي وتنموي. وهي تستطيع هنا مواكبة واقع الاقليات والمجموعات بغية الحفاظ على مصالحها وتصحيح اي سوء يستهدفها والاضاءة على اي تصرف عنصري او اقصائي تتعرض له.

٧ – Une telle disposition figure déjà dans le cahier des missions et des charges de Radio France. L'article 5-1 dispose que :
« La société participe aux actions en faveur de la cohésion sociale et à la lutte contre les discriminations. Elle prend en compte, dans la représentation à l'antenne, la diversité des origines et des cultures de la communauté nationale. Elle veille à ce que ses programmes donnent une image la plus réaliste possible de la société française dans toute sa diversité. Elle accorde également une attention particulière au traitement à l'antenne des différentes composantes de la population. De façon générale, elle promeut les valeurs d'une culture et d'un civisme partagés. »

- وظيفة ترفيهية، هذا الدور الاساسي لوسائل الاعلام يحمل ايضا وظيفة اشراك الاقليات والمجموعات في الحياة العامة، لذلك نرى التنوع العرقي في الافلام والبرامج الغربية عموما بحيث تتمثل فيها كل مكونات المجتمع وبادوار تعاكس الصور النمطية وتحاول تصحيحها. فنرى في الافلام الاميركية مثلا تمازج الاعراق مع الحرص على تحاشي الصور النمطية من خلال اعطاء دور ايجابي للاتنيات غير البيضاء.

- وظيفة وطنية واجتماعية في التعريف بالتراث والعادات وبناء الهوية الوطنية والتضامن الاجتماعي والشعور بالانتماء فضلا عن قيم المواطنة والتسامح ونبذ العنف واحترام القوانين وغيرها. وهذه القيم تصب في خدمة التنوع وفي ضمان حقوق المجموعات المختلفة في المجتمع من خلال اعطاء دور لكل منها واظهار عطاءاتها ومساهماتها الوطنية.

ويتناول تطبيق التنوع في الاعلام ميادين اربعة:

- في البرامج الاخبارية بحيث تقوم التغطيات بمواكبة كافة شرائح المجتمع والرد على انتظاراتها وطرح قضاياها.

- في السياسات البرمجية وفي المضامين المتعددة بما فيها برامج التسلية والافلام والوثائقي.

- في العنصر البشري في مختلف المواقع في المؤسسة الاعلامية بحيث يكون الجهاز البشري متنوعا ويغطي الفئات الاجتماعية كافة سواء في مواقع المسؤولية ام في التغطيات ام المقدمين.

- في اعداد وتأهيل الاعلاميين على فهم وتطبيق مبادئ التنوع واعتمادها في المفاهيم التحريرية والصحافية بحيث يتم تبني اليات مهنية تضمن التنوع المجتمعي.

الاعلام الجديد في خدمة التنوع

فرضت وسائل الاعلام الرقمية من مواقع اخبارية ومواقع التواصل الاجتماعي ومدونات وغيرها واقعا جديدا بحيث كسرت احتكار الدولة واجهزتها من ناحية كما كسرت احتكار وسائل الاعلام التقليدية من صحف واذاعات وتلفزة. وقد انعكس هذا الامر بوضوح على اعلام التنوع بحيث بات بامكان المجموعات المختلفة ان تعبر عن نفسها وان تمتلك ادواتها الاتصالية بحرية مطلقة وخارج اي وصاية او رقابة او قوى ضاغطة عليها.

كما سمحت وسائل الاتصال الحديثة بالتقاء المجموعات وتواصلها من خلال مواقع التواصل الاجتماعي او من خلال شبكات المحطات المتخصصة من اذاعة وتلفزة وجرائد الكترونية بحيث بات لكل مجموعة ساحتها الخاصة ومنابرها.

هذا التطور على ايجابياته قد يحمل بذور تقوقع لهذه المجموعات بحيث تنكفئ في «غيتوات» خاصة بها الامر الذي يزيد من عزلتها وتقوقعها. فليس المهم فقط ان تجد هذه المجموعات منابر لها، بل الاهم ان تتواصل مع المجموعات الاخرى وتجد لها موقعا في وسائل الاعلام المتعددة كي لا تشعر بالاقصاء والتهميش وذلك ضمانا لتفاعل المجموعات بين بعضها في مجتمع يقبل الاخر ويتفاعل معه وفق مبادئ العدالة والمساواة، ما يعزز هذا المجتمع ويضمن تماسكه في اطار مصلحة عامة تلتقي حولها كل المجموعات.

التبني العالمي لمبدأ التنوع

تبنى المجتمع الدولي مبدأ التنوع من خلال تصويت الجمعية العمومية لمنظمة اليونسكو عام ٢٠٠١ على «الاعلان العالمي للتنوع الثقافي»، انطلاقا من مبدأ ان الحوار الحقيقي بين الثقافات يشكل افضل الضمانات للنمو والسلام. وعام ٢٠٠٢ تبنت ٦٠ دولة في اطار قمة الدول الفرنكوفونية المنعقدة في بيروت مبدأ اقرار اطار قانوني لحماية التنوع الثقافي.

وقد وافقت الجمعية العمومية لليونسكو في ١٢ تشرين الاول عام ٢٠٠٥ باكثرية ١٤٨ دولة على»الاعلان العالمي للتنوع الثقافي» على ان يدخل الاعلان حيز التطبيق ابتداء من العام ٢٠٠٧. وقد نص الاعلان في مادته الرابعة على «ان الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان. فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وحقوق الشعوب الاصلية. ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحدّ من نطاق حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي».

وقد هدفت اليونسكو من خلال الاتفاقية الى وضع اطار قانوني يضمن للدول الحق في دعم الانتاج الثقافي والفني وحمايته في وجه العولمة والسياسات الاقتصادية التي تسعى اولا الى تحقيق الارباح. وبذلك حقق مفهوم «الاستثناء الثقافي»، نصرا في معركة كان خسرها داخل منظمة التجارة العالمية التي ارادت اعتبار الانتاج الثقافي مساويا لاي سلعة اخرى.

وقد قدم المدير العام لليونسكو كويشيرو ماتسورا هذا الاعلان معتبرا ان الوثيقة تشكل سابقة بالنسبة للمجتمع الدولي. فهي تضع التنوع الثقافي في مصاف «التراث المشترك للإنسانية» الذي «هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية، وتجعل من الدفاع عنه واجبا أخلاقيا ملزما، لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان».

ويضيف ماتسورا: «يرمي الإعلان إلى صون التنوع الثقافي باعتباره كنزا حيا وبالتالي كنزا متجددا، إذ لا يجوز ان ينظر إليه كتراث راكد بل كعملية تمثل ضمانة لبقاء البشرية، كما يرمي أيضا وفي الوقت ذاته إلى تفادي اوجه التفرقة وظواهر الاصولية، التي ترسخ وتقدس هذه الفوارق باسم الاختلافات الثقافية، مناقضة بذلك الرسالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان».

«كما يشدد إعلان اليونسكو العالمي على ضرورة ان يعترف كل فرد لا بالغيرية بمختلف أشكالها فحسب، بل وأيضا بتعدد ذاتيات الغير في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية. فبهذا الاعتراف فقد يمكن صون التنوع الثقافي بوصفه عملية تطورية ومنهلاً للقدرة على التعبير والابداع والتجديد»[٨]

٨ – نص «الاعلان العالمي للتنوع الثقافي» في الملاحق.

كذلك اطلقت المنظمة الاسلامية للتربية والعلوم والثقافة (ايسيسكو) «الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي» والذي تبناه المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة المنعقد في الجزائر في كانون الاول ٢٠٠٤. وقد جاء في مقدمة الاعلان:

«يتعزز اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، شعور بضرورة دفع الحوار بين الشعوب والثقافات نحو تحقيق الأهداف الإنسانية، فلا يمكن تصور أي تعاون بناء أو أي حوار حقيقي بين الحضارات والثقافات في عالم يتغير باستمرار دون الإقرار بمبدإ التنوع الثقافي. ومن ثمة فلا بديل عن التربية على الحوار واحترام التنوع الثقافي وصونه باعتباره سبيلا للتعايش بين بني البشر، والتأسيس لمستقبل مشترك أكثر اطمئنانًا وتضامنًا».

٣ مبادئ صحافية في مقاربة مواضيع التنوع

حرصا على صياغة تحريرية تواكب قضايا التنوع، استقينا بتصرف من «كتيب عن الصحافة الاندماجية»[٩] بعض الملاحظات والمبادئ:

- مقابلة ممثلي الاقلية التي نكتب عنها وتتضمين وجهة نظرهم بالتفصيل والافساح في المجال لهم بالرد على الانتقادات التي توجه اليهم.

- الحذر في استخدام التعابير والكلمات فالكلمة يمكن ان تحمل وقعا قويا وردات فعل سلبية كما يفضل ان نترك لمن نتكلم عنه اختيار الكلمات التي تعبر عنه.

- الحذر في استخدام كلمات وتعابير مثل: «كلنا نعلم»، «المعروف»، «من الواضح»... فهذه الكلمات غالبا ما تحمل تحيزا ما وصورا نمطية واعتقادات خاطئة وغير علمية وهي بذلك تعمم الصور الخاطئة.

- في تغطية النزاعات بين الاقليات او التعرض لمجموعات، قد تحمل بعض المواقف ادعاءات وصورا خاطئة وتهميشا لافرقاء. ان دور الصحافي هو في نقل وجهات النظر من دون الوقوع في الصور النمطية. كما على الصحافي ان لا يقع في نقل الصور على طريقة الخير والشر او الابيض والاسود.

- ان عرض وجهات النظر المتعددة ليست فقط في اطار العمل المهني وفي اطار العدالة والتوازن، بل هي ذات مردود للمؤسسة الاعلامية لانها توسع قاعدة جمهورها الى فئات تعبر عن وجهة نظرهم.

- التعمق في شرح الاحداث التي تتم تغطيتها، فالخلفية التاريخية والعودة الى اسس الموضوع المعالج تساعد في الفهم وتتخطى العرض السطحي للاحداث.

٩- «كتيب عن الصحافة الاندماجية»، صادر عن معهد التنوع الاعلامي، طبعة اولى. ٢٠١٠.
www.media-diversity.org ، arabia@media-diversity.org

- الدخول الى عمق المواضيع من خلال معايشتها وليس الاكتفاء بالمظاهر الخارجية والتصريحات العابرة. فمواكبة مشرد او فقير او احد اصحاب الحاجات الخاصة طيلة نهار يسمح للصحافي بالدخول الى عمق القضايا وفهمها ومعالجتها في العمق.

- الاعتماد على مصادر من داخل المجموعات التي نكتب عنها والبقاء على تواصل معها لمواكبة مستجداتها وقضاياها.

- عدم التسليم بالرواية التي تصلنا والتأكد منها من مصادر اخرى ثم معالجتها بطريقة مهنية لان المصادر قد يكون عندها غايات معينة وارتباطات اخرى. كذلك عدم التسليم بالروايات المتناقلة والمظاهر التي قد تكون خادعة.

- عدم اعتبار الاقليات ذات رأي موحد، قد يكون داخل كل اقلية اراء مختلفة يجب الاستماع اليها لنقل صورة حقيقية عن الواقع.

- الانتباه الى كيفية نقل الخطاب السياسي او الشعبي في تناول قضايا الاقليات او المجموعات، فقد يكون الخطاب السياسي معاديا لمجموعة عرقية او ثقافية، على الصحافي اعادة صياغتها واذا اضطر الى نقلها فتكون بشكل اقتباس، وهذا لا يمنع الصحافي من الاشارة الى المنحى السلبي لهذه المواقف.

- عدم الاكتفاء بمصدر واحد ضمانا لتعددية الاراء وحرصا على نقل الواقع الذي قد يكون متعدد الزوايا ويتوجب لرؤيته مصادر متنوعة.

- الانتباه الى المواقف الشخصية، فكلنا عنده وجهات نظر في القضايا المختلفة، فلا يجب ان تطغي وجهة النظر الشخصية على التقرير الاخباري، والمطلوب تقبل وجهات النظر التي تتعارض مع راي الصحافي وقناعته.

- عدم الاكتفاء باراء من يعتبرون قادة رأي او مسؤولين، فكثيرا ما تكون اراء الاشخاص العاديين مختلفة وتعكس واقعا اخر يضيء على زوايا غير معروفة.

- عدم التعاطي مع الحالات الخاصة للافراد على انها تعبر عن المجموعة. وعدم تحميل الجماعة مسؤولية عمل فردي. لذلك تحاشي ذكر الجنسية والدين او انتماء ما في حالات كهذه.

- التعاطي مع النساء في التغطيات كما طريقة التعاطي مع الرجال. اي لا ضرورة لعرض ملابسهن وتسريحاتهن وغيرها من التفاصيل. كذلك تحاشي التعابير التي قد تحمل معاني متناقضة كتعبير «انثوي» وغيرها.

- عدم تغطية مواضيع المعوقين فقط في اطار اعاقتهم، فهم اشخاص في المجتمع مثل غيرهم، عندهم حياتهم الخاصة والعائلية والمهنية.

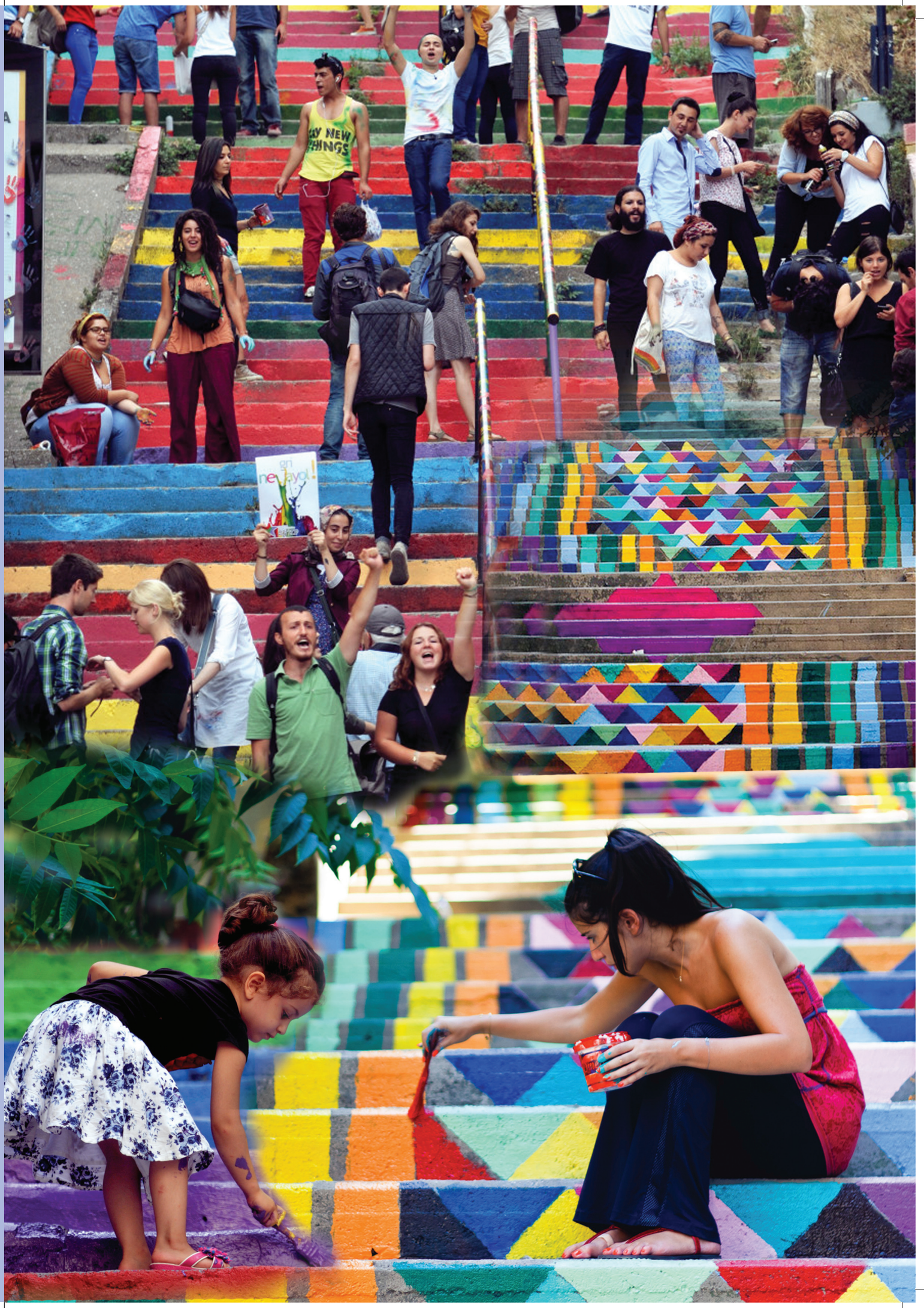
NEW
THINGS

القسم الثاني

الإعلام وادارة التنوع في مجتمع تعددي

النموذج اللبناني

١ المجتمع اللبناني، تنوع... او نوعية مؤجلة
٢ اكتشاف التنوع في مجتمع منقسم
٣ التنوع في الدستور والقوانين اللبنانية

١ المجتمع اللبناني، تنوع... او نوعية مؤجلة؟

التنّوع، مصطلح انساني

إن التركيز على مبادئ العدالة الانسانية وحقوق الانسان والتشجيع على قبول الاخر وتعزيز فكرة الحوار والتلاقي بين الاتنيات والشعوب والطوائف والجماعات السياسية والعقيدية، ومناهضة العنف ورفض التمييز العنصري، والمطالبة بحق المرأة ودورها، واحترام المجتمع الانساني، بمكوناته وطبقاته كلها، هو الخط البياني الذي يرسم مسار التطور الفكري والارتقائي للمجتمع الانساني، في هذا العصر الذي تكثر فيه الدعوات الى تعزيز فكرة «التنوع في الوحدة» في المجتمعات الانسانية المتفاوتة الحضارة والنمو، وخصوصاً في المجتمعات العربية التي تشهد تحولات جذرية في هذا النطاق بفعل اندفاع الشعوب نحو فكرة الديمقراطية والمساواة، والعمل على تطبيقها في الحياة العامة. وينطبق هذا التوّجه على الرغبة بتحقيق التضامن والتكامل الاجتماعي بين مختلف عناصر المجتمع ذات التّنوع العرقي والديني والتوجّه الجنسي، والقدرات البدنية، من أجل بناء مفهوم «رعاية الاختلافات»، واستكشاف العناصر اللازمة لتكوين بيئة آمنة في المجتمعات التعددية.

والحديث المركز عن التنّوع وضرورة احترام خصوصيات الشعوب والحفاظ على شخصيتها وحضاراتها الخاصة، والعمل لاستثمار التنّوع، واعتباره ذخراً انسانياً واجب الحفاظ عليه، يشكل محور اهتمام مراكز البحوث والاندية الفكرية العالمية، التي تسعى الى اعادة بناء الجسور بين الحضارات والاجناس، وتعزيز فكرة التلاقي، واعتبار ان كل جماعة لها شخصيتها الكيانية، التي تتشكل من الجنس والعرق واللون والحضارة والدين والعقيدة والانتماء الجغرافي، الحامل لتراثها وخصوصيتها.

وتحرص الدول المتقدمة وتلك الساعية الى التطوّر، أن تضمّن دساتيرها وقوانينها الاساسية بنوداً واشارات واضحة حول احترام مبائ التعددية والحفاظ على مظاهر التنّوع وتعتبر ان الاهتمام بهذا الموضوع يشكل المنطلق الرئيسي للاستقرار السياسي والاجتماعي والوطني.

المجتمع اللبناني، وادارة التنوع

لا يمكن إعطاء أي مقاربة فهمية للمجتمع اللبناني، الذي هو مجتمع مركب عمودياً وأفقياً، الا من خلال توصيف دقيق للعناصر التي يتشكل منها، ومحاولة تفكيك بنيتها العقيدية، وقياس حسّها الانتمائي المبدئي الثابت والنهائي، على اساس الالتزام المصيري والقومي، لا على قاعدة المصالح الموسمية والحراك النفعي الدائم التقلب والمبرّر بسلوكات «الحنكة البلدية» التي تطبع خلقياتنا الفردية والجماعية، بأبهى تجلياتها، ذلك لأن التركيبة المجتمعية الفريدة للبنان، والتي اتفق على تسميتها «بالصيغة الفريدة» تحمل بذاتها، عوامل الوحدة وظروف التفجر الدائم في ان واحد.

ان نظرة نقدية تقويمية الى واقعنا السياسي، بل الى حالة الجماعات اللبنانية، راهناً، تؤشّر الى انه من غير السليم واللامنطق ان ننظر الى لبنان، الا من حيث انه بالقوة والفعل لبنان، لبنانات كثيرة، تتناغم احياناً، وتتلاقى للتحاور والتعايش احياناً، وتتشظى في مناسبات دورية غير متباعدة في الزمن.

وقاعدة القواعد في رسم اطار لوحة المشهديات الوطنية، ان نبقي اضلع الاطار مفككة وغير متماسكة، استجابة لوضعيات قد تطرأ او لتموضع مفاجئ يمكن ان تفرضه متطلّبات اللحظة، ولا تبرره منطقيات السياسة التطبيقية التي لها موقعها في العرف والتقليد اللبناني، الذي أصبح نمطاً سياسياً واجتماعياً فريداً، له خصوصياته وطباعه وميزاته التي ينفرد بها عن غيره من المجتمعات الانسانية والكيانات السياسية.

ويعود هذا التمايز، الذي تكثر فيه التلاقيات والتضادات، الى التركيبة اللبنانية التي بُنيت اساساً على توافق مصالح القوى التي رسمت خرائط الدول ووضعت لها الحدود الافتراضية، الى جانب الحدود الطبيعية. نتج عن هذا التوافق رغبة بأن يكون لبنان بمساحته المطاطية، التي كانت تتسع او تضيق وفق الظروف العسكرية والسياسية الضاغطة، بلداً اختبارياً للطائفتين المسيحية والمسلمة، ووطناً تجريبياً، لقياس ومعرفة رغبة المجتمع الثنائي التركيب وقدرته على معرفة، المظاهر التالية :

- منسوب الخروج من مفهوم الطائفة الى مفهوم المواطنة العملية، وتطبيقاتها، وعيشها.
- تحديد ظروف وآلية التحّول والانتقال من وضعية «البلد المصطنع» و «البلد الموقت» الى حالة «الوطن النهائي» لجميع ابنائه.
- قياس مقبولية قبول الاخر واحترام الخصوصيات، والتشجيع على توظيف التمايزات لدى الطوائف، لصالح الولاء الوطني والخيار الاستقلالي، البعيد عن الولاءات المسبقة والاتهامات الافتراضية.

ومنذ أن قَوْنْن دستور ١٩٢٦ التعددية اللبنانية وبعد عقود على نيل لبنان استقلاله سنة ١٩٤٣ تبدو المشهديات اللبنانية حاملة لملاحظات وتساؤلات بنيوية، يجب الحرص على دراستها و تقويمها، لمعرفة نقاط التلاقي والاختلاف بين المكونات الرئيسة للمجتمع، وتحديد التقاطعات ومفارق الابتعاد وعلامات التمايز والتطلعات المستقبلية، حتى نتمكن بالقدر المقبول من استشراف مستقبل العلاقة الناظمة لاحوال الجماعات، وكيفية استثمار خصوصياتها وتوظيف قدراتها وعلاقاتها، من اجل تأسيس مجتمع ينطلق من ركائز التعددية، الى بناء المواطنة، بارادة كلية وولاء مطلق لمجتمع «الكيانات المتحدة»، الذي يوظف تنوع التعددية، لخدمة نوعية الوحدة، بما يعني ذلك توظيف القدرات لتمكين المجتمع من استثمار كل الطاقات والتمايزات الموجودة فيه، على قاعدة اشتراك كل القطاعات والامكانات بعملية التطوير والاسهام بتأسيس التحديث وبناء النجاحات، في سبيل الوصول الى حالة شعبية تقبل الآخر وتحترمه.

ولا بد ان ينتج عن عملية تجميع كل القوى، تأكيد على الرغبة بالتعاون مع المكونات المجتمعية كافة، والاعتراف بوجودها واقرار حقوقها ومراعاة دقائق اختلافاتها، بما يشكل عملية احتضان وتبنٍ لها، واعتبارها من صلب الكيان الشعبي والسياسي والتأسيسي للبلد، كوحدة مجتمعية ضيقة، تنفتح على المجتمع الانساني الواسع والمركب من شعوب وعرقيات واتنيات وقوميات واجناس مختلفة اللون، ويحمل كل منها علاماته وسماته الجسدية المايزة، فضلاً عن هويته الحضارية والموروثات التي ينقلها، ويرى حضوره و وجوده ودوره من خلالها.

اعلام التنّوع، اعلام متخصص

ان التعّرض لموضوع التنّوع، من منطق انساني وانفتاحي، في مجتمعنا العصري الدائم التطور، ودراسة اصول اعتماده كمنهج تطبيقي في الاعلام، بكل انواعه وفنونه وتحديثاته، يشكل نقطة الدائرة ومحور الاهتمام لمراكز الدراسات والبحوث العالمية، التي تسعى من وراء طرح قضية التنّوع وشرح معانيها، لخلق او لتأسيس مجتمع انساني متفاهم مع بعضه، ومتفاعل مع محيطه من دون التماهي وذوبان الواحد بالاخر، بما يولد طاقة مضافة، تفيد منها عناصر المجتمعات.

وهذا ما يجعل كل جماعة انسانية، تشعر ان لها كيانها الخاص والمعترف به والمصان من الجماعات والمجموعات والكتل السياسية والبشرية العظمى، من دون ان تمحي حضارة اخرى، او يطغى لون بشري على لون، او عرق على عرق.

بما يعني، الانتقال من المجتمعات المغلقة والانكماشية، الى المجتمعات الانفتاحية والمتفاعلة.

وهذه التلاقيات بين البشر على اساس احترام الاخر وقبوله والتفاعل معه والاقرار بحقوقه، هي حجر الزاوية في نظرية العدالة الانسانية، المناط بالاعلام اطلاقها وشرح مبادئها وتعميمها والدعوة الى اعتمادها كنمط فكري، وتوظيف وسائل الاعلام لخدمة اهدافها وتقديم التطبيقات الممكنة واللازمة لانجاحها وتعزيز فاعليتها، والتأكيد على دور الاعلاميين في صياغة المشاريع المرحلية، ووضع المخططات التي تساعد على تحقيق الاهداف المرجوة من هذه الفكرة الاستراتيجية، التي تشكل بعداً آخر للعلاقة الجدلية الملتبسة التي تحكم نقاط الوصل والفصل بين الحضارات، بحيث يكون الاعتراف بالتنّوع وحمايته، هو المقابل العكسي لمقولة «صدام الحضارات» بما تؤشر له من سلبيات وما ينتج عنها من تشظيات، تطال عناصر المجتمعات وتنال من قدراتها مخزونها الحضاري.

فهل بمقدور الاعلام ان يساعد على تظهير هذه الفكرة، والاسهام بتحقيقها ؟ و كيف ؟

لا بد للإعلام، كمحرك رئيس للمبادرات التوفيقية، من ان يتبنى هذه الفكرة ويعمل لتحقيق اهدافهـا، من خلال دائرة عمله وتأثيره، وانطلاقاً من انه معني اكثر من القطاعات الاخرى بنشر هذا الطرح الحضاري وباعداد كادرات متخصصة لرعايـة الفكرة وتحديد اهدافها وتحقيق الغاية المأمولـــة منها.

و هذا الاهتمام المركز بالتنوع ومفاعيله، يؤسس لفكرة تكوين اطار اكاديمي ومهني لاستحداث فن اعلامي متخصص بالتنّوع، يكون اختصاصاً قائماً بذاته، وله طرائقه المنهجية، وتطبيقاته العملية الموضوعة وفق استراتيجية واضحة المنطلقات والاهداف وبما يتوافق مع تخصصية العمل، من حيث الشروط والمعايير الواجب توفرها في شخصيته الاعلامي، ووجوب اطلاعه الدائم على مستوى الحراك الانساني في هذا الشأن، والتثقف المستدام حول اسباب النزاعات ومظاهرها، ودراسة منسوبية احترام العدالة الاجتماعية، والخروقات الحاصلة حولها، وكيفية التعاطي السياسي والفكري والسلطوي مع الحالات الموصوفة، والتصدي للتداعيات المحتملة على صعيد شعور الجماعات المستهدفة بالغبنية، واحساسها بالتجاهل والظلم والانتقاص من حقها و دورها بالحضور السياسي والاجتماعي.

وهذا ما يجعل بعض الجماعات تلاحظ بوضوح انها في مراتب متفاوتة وطبقات دونية ومهمشة، مما يترك ردات فعل سلبية، تتفاوت بين الانكفاء عن الواجبات، والانزواء عن اي نشاط واسهام حضوري، وصولاً الى الانتفاض على المظالم والتمرد على حالة شاذة، والعصيان على مقررات غير عادلة.

ويقوم اعلام التنوع، كصحافة متخصصة، على فن توظيف قدرات الاعلام بانواعه، المطبوعة والاذاعية والتلفزيونية والالكترونية والخلوية، لخدمة مفهوم التنوع وشرح ركائزه وكيفية استثماره لخدمة الافراد والمجموعات الصغرى من جهة، ولتقديم خدمة للانسانية، كمجتمع كبير، يضّم كل الوان البشر وصنوفهم واعراقهم واتنياتهم وانواعهم. وهذا ما سيمكن لاحقاً من الحديث عن مجتمع عالمي انساني متنوع ومتفاهم، بدل البقاء في دائرة الحديث عن مجتمعات متعادية ومتنافرة ومتصارعة على البقاء: وهذا الانفتاح يؤكد على ان اعلام التنوع هو اعلام نوعي له خصوصياته ودوره في صناعة مستقبل انساني اكثر أماناً.

ويقود هذا التوصيف لاعلام التنوّع الى ضرورة وضع استراتيجية عمل تخصصية، تقوم على الاحترافية المهنية كأساس أول، وعلى التثقف العمقي بأحوال الجماعات وظروف النزاعات واسباب الازمات، كمنطلق للمعالجة الهادئة والبعيدة عن العصبية الفورية التي تترك نعكاسات سلبية النتائج على القضايا المعالجة، وذلك انطلاقا من حقوق الانسان ومن قيم لعدالة والمساواة، ومن ثم المعالجة الهادئة للقضايا الساخنة في مجال الفروقات والتفاوتات والتنوعات، تضفي على الاعلام صفة اعلام التنوّع.

اعلام التنوّع و مفهوم العدالة الانسانية

مع تنامي الشعور الانساني بضرورة تفعيل حوار الحضارات وتلاقي الثقافات، وتشجيع مبادرات الانفتاح بين الشعوب والحفاظ على خصوصيات الاقليات، والافادة من طاقات الاختلاف الجنسي والعرقي والديني واللوني، كثر الاهتمام بموضوع التنوع ومعالجة البحثية والاجتماعية والسياسية، من قبل المنظمات الانسانية ومراكز الدراسات والبحوث المتخصصة. وكان لا بد من ان يشكل الاعلام في مجالاته العملية والفنية، وقطاعاته الانتاجية والاستثمارية، محوراً اساسياً لاطلاق هذه الظاهرة الحضارية ومواكبة تطوراتها، وتعميم فكرتها، وتوظيف امكانات الوسائل الاعلامية لخدمة الهدف الانساني، الذي يشكل الركيزة التي انطلق منها.

وتعمل مراكز البحوث الاجتماعية المتخصصة على المستوى الدولي، لدراسة علامات الاختلاف بين مكونات المجتمع الانساني، وتحديد نقاط التمايز التي ينطبع بها وجدان الجماعات وسلوكها وتراثها، من أجل تجميع الخصائص الايجابية وتقييمها كرزم حضارية، يمكن الانطلاق منها لبناء جسر بين الشعوب والحضارات، وردم الهوة بين الطبقات، بما يؤسس لمجتمع انساني اكثر تمثيلاً وأكثر عدالة وأكثر اعترافاً بالجماعات وحقوقها.

ويتأسس على الدور المناط بالاعلام في عملية ادارة التنوع، ان يكون له دور فعلي في صناعة الفكرة وتحقيقها على مستوى التبنّي والشراكة، وهذا ما يجعل الاعلام شريكاً كامل الشراكة والمسؤولية في صناعة التنوع، لكل مراحلها. وتقوم صناعة التنوع في الاعلام على تحديد العناصر التالية:

- عناصر الاستخدام: رصد وتجميع المواد الخام القابلة للتصنيع والتحّول، لتكون منتجاً جديداً يتصف بالنوعية، على قاعة قياس الجودة ومعرفة حدود النفعيات التي يوفرها هذا الاعلام.
- الية التصنيع: كيفية صياغة الفنون والانواع الاعلامية وطرق معالجة القضايا الساخنة، وتقديمها للناس على قاعدة معرفة حاجتهم لها، ورغبتهم باستهلاكها، ومدى تجاوبهم معها.

- مبدأ المراقبة: بما يعنيه من المتابعة الدائمة، والتحقق من الجودة، والوقوف على رأي المستهلك، والتأكد من ان هذا الاعلام يقدّم خدمة اجتماعية واعية.

- المردودية: اي دراسة النتائج الايجابية وقياس مدى النفع الذي يرتدّ على المؤسسة والاعلامي، من خلال التصدّي لقضية ومعالجتها واطلاق حلول مقبولة لها. والمردودية، هي النتائج التي تحصدها المؤسسة كما المجتمع عموما.

- النفعّيـــة : وهي مقياس الفائدة المباشرة التي تنفع الجمهور، في عملية متابعة لاعلام التنوع.

وينتج عن الادارة الرشيدة للاعلام في مجال التنوع، أنه يتجه بشكل مباشر للتعاطي المتوازن في تناوله لمظاهر الاختلاف، وكيفية تقديمها كمكونات اساسية او مكملة لبناء مجتمع انساني متكامل. وهذا ما يفسر ان الاعلام يحرص بوعي، على اطلاق فكرة العدالة الانسانية من خلال بحثه في علامات التنوع والاختلاف و دراسة ميزاتها، منطلقاً من ان لكل قومية او جماعة دورها وخصوصيتها التي تمكنها من التشارك في عملية بناء المجتمع الانساني المتكامل بعناصره الكبيرة والصغيرة كافة. وهذا ما يعطي اعلام التنوع دور الرعاية قي رصد التمايزات وطرق تظهيرها واعطاء كل مجموعة حقها بالحضور، بما يتناسب و دورها التاريخي وفعلها وموروثاتها، وعددها وقيمتها وقوتها في الوقت الحاضر.

واذا ما أخّل اعلام التنوّع بهذه التوازنات، يفقد صدقيته وموضوعيته، وتضعف الثقة به وبأن يبقى شريكاً في ادارة التنوع وانجاح الفكرة التي تعهد تجسيدها لانتقال من التنظير في موضوع التنوع والاختلاف، الى امكانية تجسيد الطرح وجعله حالة انسانية موصوفة، لها قواعدها وخصوصيتها وحضورها في الوجدان الانساني.

٢ اكتشاف التّنوع في مجتمع منقسم

تنطلق الدراسات الانتروبولوجية المعاصرة، لتشير الى حدّة المستقبل الغامض وغير المضمون الذي يحوط بالمجتمعات الاحادية العنصر، في الوقت الذي ترتاح فيه الى مستقبل المجتمع الانساني الواسع، والمركب العناصر، اذا ما تمت الاستفادة من التمايزات وتنوع الثقافات والحضارات، التي تنتظم تركيبة المجتمعات العالمية. وتحمل هذه النظرة التي تتقاطع فيها التلاقيات عمودياً وأفقياً، لاعطاء نظرية التنوع بعداً توحيدياً في مواجهة البعد الالغائي الذي تمارسه الاكثريات على الاقليات.

ومع دراسة دقيقة لخصائص المجتمعات الطبقية والمركبة، وذات التعدّديات المتنوعة والمستويات المتفاوتة، تبين للباحثين، وتأكد المتابعون لاحوال الجماعات الانسانية، ان كل مجموعة او كتلة بشرية مهما كان عددها ودورها، يمكن ان تقدم فائدة معينة وموصوفة للمجتمعات الاخرى، في اطار تعزيز عمليات التواصل الفكري والتراكم الحضاري. وتعتبر عملية اكتشاف التنوع في مجتمع منقسم وموزع الولاءات والقدرات المدخل الاساسي لفهم امكانات الافراد والمجموعات، وكيفية توظيفها، لتعزيز دورها من جهة، وخدمة الاخرين من جهة ثانية. وعندما يتم اكتشاف التمايزات وتوظيفها في المكان المناسب، تبدأ عملية تسوية الفجوة بين الافراد والتكتلات و ردم الهوة، و بناء الجسور بين المجموعات من اجل خلق الية للتبادل والتعاضد بين قوى المجتمع المختلفة الصفات والمتنوعة الميزات.

وفي هذا الإطار يقوم الاعلام بدور محوري وفاعل في اطار ملاحظة الفوارق واكتشافها وكيفية توظيفها في الاطار المجتمعي العام، والتركيز على الايجابيات التي تنتج عن بناء الجسور وتجميع القوى، والتي تهدف الى تكوين كتل مجتمعة اكثر تماسكاً وأكثر تحصيناً، بما يمكنها من مواجهة المخاطر والتصدي للتحديات برؤية موحدة وقرار اكثر صلابة.

الاعلام وفن ادارة التسويات

يبرز الدور المتمّيز للاعلام في مواكبة موضوع التنّوع ومعالجة مظاهره في المجتمع التعددي والمركب، كواحدة من الاستراتيجيات التي يضعها مسؤولو وسائل الاعلام في برامجهم وخططهم التنفيذية، بما يتوافق واهتمامات المجتمع الدولي والمنظمات الانسانية، في تحديد المواضيع الساخنة التي تفرض نفسها على ساحة التداول العام، بتشعباته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والاعلامية.

وتشكل المبادرات العملية التي تتخذها المؤسسات الاعلامية في مجال تظهير هذا المفهوم وتبنيه، والدفاع عنه، مشروع حل مقبولاً للانقسامات الخلافية في المجتمعات التعددية والمركبة، خصوصاً عندما يتعاطى الاعلام في هذا الموضوع ويقدمه كمادة صلبة وجيدة للنقاش الجاد، والهادف الى البحث عن اسباب المشكلة ووضع أسس لايجاد حل معقول لها، من دون ان تشعر فئة بأنها مغبونة، او تشعر فئة أخرى بأنها منتصرة. ويقود هذا السلوك التوفيقي الى اكتشاف فئة دور اخر للاعلام، في اطار حل النزاعات، هو فن ادارة التسويات والحفاظ على مصالح كل الفئات، قياساً لحضورها وعددها ونفوذها والدور الذي يمكن يناط بها في عملية الحفاظ على التوازنات الحضارية.

ويتحدد الدور المأمول للاعلام في ابراز الخصوصيات ضمن مجتمع تعددي ومركب، من خلال الاولوية المركزة التي توليها وسائل الاعلام لمراكز البحوث والدراسات التابعة لها، وسعيها لاعداد كادرات اعلامية متخصصة تعنى بمتابعة هذا الموضوع، ورصد ظواهر التّنوع عند الجماعات التي يتركب منها المجتمع، وكيفية وضع استراتيجية حضور للتفاعل مع هذا الموضوع، تعريفاً، وتحريضاً واسهاماً جاداً، يجعل من الجمهور الاعلامي، شريكاً اساسياً في الحفاظ على التنّوع وابرازه كارث حضاري وميزة انسانية، يجب الحفاظ عليها.

وتعتبر عملية إشراك الناس، بطبقاتهم النخبوية والسياسية، ومستوياتهم الفكرية والطبقية، بالاسهام بحماية التنّوع، من أبرز المهام التي على الاعلام القيام بها في البلدان ذات التنوعات الحضارية والكيانات القائمة على التعدديات المركبة والتفاوت الطبقي، والتي تجتمع ارادياً او تلتقي ظرفياً للعيش في ظل كيـان مجتمعي في اطار سياسي، موزع بين مفاهيم «الوطن النهائي» و«الدولـة الواحدة» و«الفدرالية» و«الولايات» و«الكانتونات».

ويؤسس اعلام التنوع، في هذا الاطار لمفهوم انساني وحضاري جديد، يجمع بين الانتماء والالتزام والخصوصيات ووحدة الهدف والرؤية المستقبلية، الجامعة والحاضنة للقوميات، والحامية شخصيتها الحضارية ومعتقداتها الفكرية والايمانية، وهذا المفهوم الانساني هو مفهوم المواطنة والاندماج.

فكيف يمكن لاعلام التنوع ان يكون ادارة للاندماج القومي وشريكاً في عملية التأسيس للمواطنة الصحيحة والعادلة ؟

ينطلق هذا الاعلام المتخصص، من موقعه الاجتماعي ودوره المعرفي والانساني للتعامل مع الافراد والجماعات، من حيث انهم قيمة بذاتهم، وان ميزاتهم الفردية الخاصة، يمكن ان تشكل ميزة مجتمعية عامة، تتشارك كل المكونات بصياغتها، وتقديمها كعنصر من عناصر الهوية الشعبية في بيئة محددة، او احد مظاهر الهوية الانسانية بشكل عام، و هذا ما يوفر لكل فرد ان يكون قيمة، وان يبادر الى الحفاظ على هذه القيمة وتنميتها، ثم ان يقدم قيمته الخاصة، لضمها الى مجموع القيم الخاصة الاخرى والتي تتشكل منها كلها منظومة القيم المايزة لشخصية الجماعة التي تعكس الصورة الحضارية والانسانية للشعوب والاجناس والقوميات في ظروف حضورها، واماكن تواجدها.

ويقوم عمل مراكز البحوث الاعلامية في المجتمعات المتعددة، المتجانسة والمتنافرة، على كيفية رصد الفوارق وعلامات التمايز والتفاوتات الاقتصادية والجنسية والعرقية والدينية والطبقية، بهدف استثمارها في عملية التوفيق والتقريب بين التباعدات، وبناء جسور للتواصل الدائم بين العناصر المتعددة في المجتمع الواحد من جهة وبين المجتمعات الكيانية التي تتشكل منها الفسيفساء الحضارية والشعبية في العالم. وان توصيف خارطة التنوع بـ»الفسيفساء»، يؤكد على دور كل جزء في صياغة جمال اللوحة وفنيتها، وعلى الدور المسؤول للاعلام في التصدي لموضوع االتنّوع الاجتماعي، وكيفية ادارة عملية التنوع باحترافية مهنية تجمع بين الحسّ الاجتماعي – الانساني، واسلوب معالجة القضايا وفق الانماط العلمية المناسبة لكل حالة. وانطلاقاً من هذا التوصيف، يكون لاعلام التنوع دور هام وفاعل في بناء مجتمع انساني اكثر تفاعلاً وتضامناً وتشاركاً، وتوجهاً نحو تحديد نقاط التلاقي والتقاطعات، وصولاً الى «المصالحة» بين الحضارات والثقافات والموروثات، التي تحملها التعدديات في المجتمع.

ويحرص الاعلام في هذا الاطار لان يقدم صياغات جادة واقناعية لاعتبار التنّوع مدخلاً الى الوحدة، والى بناء مفهوم المواطنة، على قاعدة ان كل خصوصية دينية وشعبية وقومية، يمكن ان تسهم من خلال توظيف قدراتها، في عملية بناء مجتمع متنوع اكثر تسامحاً وانفتاحاً وتفاعلاً مع محيطه التعددي والمركب.

ومن شروط نجاح اعلام التنوع في رعايته لعملية ابراز الفوارق والخصوصيات استثمارها لخير الجماعة، ان يضع الاعلاميون خطة عمل لشرح خطورة الفكر الاحادي، وصولا الى التشاركية المفتوحة في المجتمعات، القابلة لانجاح عملية الحوار وقبول الاخر من دون شروط مسبقة. وان طوعية قبول الاخر، هي الخطوة الاولى والرئيسية في مسار ادارة الاعلام لقدرات التنوع عند المجموعات المتجاورة والمتعايشة في البلد الواحد.

التنوّع: من التعددية الى التكاملية

يؤسس الحديث عن دور الاعلام ووظيفته الاجتماعية في مجتمع تعددي، لنمط فكري واسلوب علاجي جديد للقضايا الخلافية الناشئة عن فوارق الاختلاف، بحيث يعمل الاعلاميون، من موقعهم التخصصي، لرسم قواعد قبول المجتمع المركب بحالة التعددية، تحاشيا لتشظيات ممكنة، وتحقيقا للتكاملية، بما تعنيه التكاملية من عناية بكل عناصر وقوى المجتمع والتي تشكل حالة غنى، فتتضافر كل المكونات لتظهيرها بوجهها الايجابي، والاقرار التبادلي والجماعي بحقوق كل الفئات. فيقوم الاعلام بشرح مفهوم التكاملية وتأثيراتها على التنوع، بما يعنيه ذلك من ان المجتمع المتكامل الحقوق، لا بد ان يكون دوره اكبر وموقعه اقوى واكثر تحصناً ومناعة لان عناصر التمايز الحادة، وامكان تحول الاختلافات الى خلافات، تصبح ضعيفة او شبه معدومة. وتعني التكاملية في هذا الاطار، ان الجماعات لا تتخلى عن خصوصياتها، بل انها تعمل لتوظيف علامات التنوع عندها، في سبيل تكوين الصورة العامة لمجتمع البلد، التي تشكل جملة فوارق مايزة تمكن البناء عليها للتلاقي التكاملي بين الناس بكل اجناسهم وفئاتهم وتوجّهاتهم.

ويتطلب الانتقال الى حالة التكاملية، جهوداً مهنية ومتابعات على مستوى تشجيع القوى لاخذ المبادرات باتجاه الحوار والتفاعل وازالة الحواجز واحترام الفوارق، وصولاً الى نقاط تقاطع، يتوافق حولها الفرقاء. ويكون الحرص واضحاً لتحقيق التلاقيات، والقبول بميزات الاخر وخصوصيته. ويفترض بالصحافي ان يتبع اسلوباً تعبيرياً خاصاً في مقاربته للقضايا، من خلال تحديد المواضيع التي يجب ان يعالجها ويتعرض لها، ومعرفته باصول استخدام المصطلحات والتعابير المناسبة،

التي تساعد على فتح مجالات الحوار، وكسر القيود، وتشجع على انخراط الكل بعملية قبول التعددية وصولا الى التكاملية، من دون خوف من التلاقي والإندماج بين جماعات المجتمع الواحد.

ولان الاعلام، يشكل الاداة الفاعلة لحماية التنوع يجب تحديد انواع التنوع ومستوياته في المجتمع اللبناني تحديداً، والمجتمعات العربية بشكل خاص، حتى يتم وضع الية واضحة للمعالجة.

وتتوزع مظاهر التنوع في هذه المجتمعات على القضايا التالية، والتي يمكن ان تنشأ عنها، ومنها :

- التنّوع القومي والإتني وما يحمله من انشغلات وهموم وذخر ثقافي،
- التنّوع الثقافي والفكري التميزات واختلاف الرؤى والخلفيات الفكرية ،
- التنّوع الطبقي والاقتصادي مستويات العيش واحترام الطبقيات الاجتماعية المتكاملة،
- التنّوع العرقي والسلالي، خصوصيات الجماعات والانساب والاعراق، وحقها بالظهور والاستمرارية،
- التنوع في الشعور، حقوق الإختلاف والتجانس والتماثل في الاحاسيس،
- التنوع اللغوي، احترام المكونات اللغوية للبلد والحفاظ على اللغات واللهجات (الحق باللغة)،
- التنوع السياسي، تكريس ديمقراطية الحضور والتثقيل، والتعددية الحزبية والتيارات الفكرية،
- التنوع التربوي والعلمي، تعددية الانظمة والمناهج التعليمية والتربوية، ولغة التعليم وأساليب التعلم،
- التنّوع الديني والطائفي والمذهبي،احترام الفكر العقيدي والإيماني وحرية ممارسة الشعائر،
- التنوع الاعلامي، تعدد المعارف ووسائل الاعلام واتجاهاتها، وحرية الاستعلام والاعلام،
- التنوع اللّوني، لا تمييز بين الوان البشرة والشكل والطول، وقبول مبدأ ان المجتمع فيسفاء من الالوان البشرية،
- التنوع الحضاري، لا لأحادية الحضارة الواحدة والعمل من أجل تعددية حضارية تتفاعل فيها الثقافات والحضارات والشعوب، لتنتج حضارة توافقية،
- التنوع السلوكي، قبول سلوك الافراد والجماعات، كعلامة مايزة لهويتهم،
- التنوع العقلي والصحة (اعلام الحاجات الخاصة).

وعندما يتمكن الصحافي من تحديد عناصر كل هذه التنّوعات، يصبح قادراً على قيادة ادارة التنوع وتقديم خدمات اعلامية ذات نفع وفائدة لكل الناس.

وتتوزع هذه التنوعات، افقياً وعمودياً، بما يتوافق وطبيعة وخصوصية كل جماعة، ومدى استعدادها وقابليتها لقبول الجماعات الاخرى والاندماج بها والتفاعل معها، من خلال حرصها للحفاظ على شخصيتها والانتصار لحقوقها والتطلع الى مستقبلها، من دون ان يعني ذلك ان الانتصار للحق، يمكن ان يكون سلوكاً عنصرياً او تمييزاً بين الناس على غير مستوى من التعامل.

ركائز التنوع الاعلامي

يشكل التنّوع الاعلامي، بتعدديته السياسية واللغوية عنصراً هاما في عملية اقامة التوازن بين مختلف الكتل الشعبية والحالات في البلد. ومن مظاهر وركائز التنوّع الاعلامي في المجتمعات ذات التداخل والتجانس الحضاري، وخصوصاً في البيئات والدول النامية، والتي تتمتع بمنسوب من الحرّية، المظاهر التالية :

- وجود نظام سياسي ديمقراطي يكفل حرية التعبير.
- تعددية وسائل الاعلام، وحرية تأسيس اعلام خاص الى جانب اعلام الدولة والاعلام الرسمي.
- استقلالية الوسائل الاعلامية، وتمتعها بهامش واسع من حرية أخذ المبادرة للتصدي لقضايا التنوّع والتمييز ومعالجتها بمنهجية وموضوعية. وينتج عن النظام الديمقراطي والسياسي التعددي والمركب، وجود كيانات عرقية وطائفية وسياسية، تتمتع بقدر من الحرية الاقتصادية، تمكنها من انشاء مؤسسات اعلامية خاصة او مؤيدة لها. وهذه التعددية الاعلامية المرتبطة بالتعددية السياسية والديمقراطية، ينشأ عنها أن تضع المؤسسات الاعلامية جدول اهتمامات واولويات بالامور التي تكون على تماس مباشر مع جمهورها الخاص والجمهور العام على السواء، كالإهتمام بقضايا ومشاكل وانشغالات الأقليات والاتنيات، وإيلائها حيزاً واسعاً من المعالجة والإبراز. وتظهر قدرة هذا النوع من الاعلام المتخصص من خلال نجاحه بطرح القضايا الخاصة بجماعة محدّدة، وتقديمها على أنها قضايا عامة يجب أن تُعنى بها كلُ مركبات المجتمع التعدّدي، مما يؤكد على الإندماج وتنمية الشعور بالمصير المشترك للعناصر البشرية التي يتشكل منها المجتمع.

- التعددية اللغوية لوسائل الاعلام توفر للجماعات العرقية، القدرة بأن تعبر عن رأيها وطرحها مشاكل بلغتها الخاصة واسلوبها الخاص، وتظهر الدوريات والمجلات التي تصدر باللغة الارمنية في لبنان، مثلاً كنموذج عن التعددية الاعلامية اللغوية العرقية في تجمع مركب ومن شروط نجاح هذا الاعلام الخاص والضّيق، ألا يكون اعلاما إنغلاقياً يتوجه الى جمهوره الخاص فقط، بل أن يسعى للإنطلاق من الخاص الى العام، على قاعدة أن ما يهم الجزء يجب أن يهّم له .
- التزام وسائل الاعلام التابعة للجماعات والاحزاب والكتل الشعبية، بان تسعى لبناء مجتمع أكثر تجانساً وتفاعلاً واهتماماً بالقضايا، وان تظهر انفتاحاً تجاه مشاكل وأمور وتطلعات كل المكوّنات في البلد، وأن تبتعد عن تظهير القضايا الحادّة وطرحها بأسلوب عنصري وإستفزازي.
- حرص وسائل الاعلام على عدم تجاهل القضايا الصغيرة التي تهمّ بعض الفئات والمستويات والانواع الاجتماعية، والتعامل معها بإعتبارها قضايا عامة ومحورية.
- اعتماد أسلوب تعبيري يتداخل فيه النمطان البرهاني والتفسيري ويساعد على تقديم النتائج وتظهير الحقائق وجعلها مقبولة من كل الناس، خصوصاً الذين لا تكون نتائج هذه المعالجات لصالحهم، وجعلهم يقبلون خلاصات النقد والتحليل، ويتعاطون معها، من حيث انها نتيجة علمية وليست حُكماً عليهم.
- ان الإلتزام بدور اعلام التنوع وكيفية الانتقال من مفهوم ووضعية التعددية المجتمعية الى حالة التكاملية الحضارية، هو من الاستراتجييات الفكرية والعملية، التي تسهم فعلياً بالحفاظ على معنى التنوع وقيمه، الانسانية في عالم تتكاثر فيه أسباب ومظاهر الانقسام وظروف النزاعات والتطرّف واشكال الإرهاب والحروب والعنف والتمييز العرقي والديني.

لذلك فإن النجاح في تعميم مفهوم احترام التنوع والحقوق الانسانية والحضارية للافراد والجماعات، وتوظيف الاعلام للمساعدة في هذه المهمة الصعبة، في مجتمع عالمي مفكك ومليئ بالنزاعات، ومحاط بظروف مؤاتية للتفجّر الدائم، سيساعد بالتأكيد على رسم خطة عمل وقائية تمنع الانزلاق بسرعة الى الحروب والانقسامات التفكيكية بين الشعوب والاجناس والحضارات والاديان. وسيضع هذا الاعلام منهجاً حوارياً يؤسّس للخطوات الوقائية التي يجب اتخاذها والبناء عليها وتعميمها، في مقابل مقولة صراع الحضارات وحرب الاديان والثقافات .

اعلام التنوع والخلقيات المهنية

يتطلب اعلام التنوع وادارة الاختلاف، التزاماً واضحاً وإهتماماً كبيرا بالخلقيات المهنية الناظمة للعمل الاعلامي في مجتمع تعددي متنوع الفئات والطبقات، وموزع الولاءات، نظراً للدور المحوري والتوفيقي والريادي والقيادي الذي تقوم به الوسائل الاعلامية في تحليلها للقضايا، وتناولها للامور الساخنة والخلافية، وتغطيتها للاحداث. وتستوجب الموضوعية الاعلامية في الظروف الاستثنائية التي تمر فيها المجتمعات، ان يعتمد الاعلاميون في عملهم، منهج التعاطي العقلاني والهادئ في مقاربتهم التحليلية، بعيداً عن اطلاق الاحكام والاتهام، نظراً لأن دقة الظرف الذي يحكم العلاقة بين العناصر، تحتم اتباع مسار اعلامي يجمع بين فن الرصد للحالات وعلامات الاختلاف، واصول التحليل المرتكز على تبين نقاط التوافق، والاشارة الى الفوارق بأسلوب تخفيفي، مع تغليب نهج التوجيه والاتعاظ ، على الوعظ وتحميل المسؤولية.

ويقتضي حسن التصرف المهني، ان تعتمد وسائل الاعلام في سياق عملها، قاموس مصطلحات وعبارات خاصاً بها، بحيث ينقسم الى نوعين من التعابير والالقاب والصفات التي يجب تحاشي استخدامها، والتعابير التي يفضل استعمالها في المقاربات والتغطيات والتحقيقات والمواد الاعلامية كافة، بما يعكس صورة الوسيلة الاعلامية وسلوكياتها وتوجهاتها.

ويحرص الاعلام في المجتمعات المتنوعة، على مراعاة خصوصيات الافراد والجماعات والمعتقدات والعادات والتقاليد، من دون ان يحول ذلك دون الموضوعية المطلوبة والحقيقة المقصودة مع الالتزام بتقديم القيم الانسانية والحقائق المطلقة على غيرها من القيم التي يحملها الاعلام في معالجاته العقيدية والايمانية المختلفة. وتظهر الاحترافية الفنية عند الاعلاميين الملتزمين قضايا التنوع، والهادفين الى تظهير «الوحدة من خلال التنوع» في قدرتهم على صياغات رزمة مفاهيم تتلاقى فيها تتطلعات الجماعات، من دون ان تشعر اي فئة انها في دائرة التهميش والتجاهل.

وتتطلب هذه الباقة من اللياقات الاعلامية، في السلوكيات، ان يعرف الصحافي خصوصيات الافراد والجماعات وذوي الاحتياجات الخاصة، وان يدرك اصول مخاطبتهم وفن التواصل معهم، وجعلهم يشعرون انهم فئة شريكة وليسوا فئة مستهدفة في العملية، فضلاًعن وجوب التزام الصحافي والمؤسسة التي يعمل فيها او لحسابها بالمعاهدات ومواثيق الشرف الناظمة لعمل وسائل الاعلام، في المجتمعات الحرة وذات التنوع التعددي.

مع اهتمام الاعلام بحالات التنوع، وحرصه على مراعاة الخصوصيات وتنمية القدرات وتظهير التمايزات لدى اعضاء المجتع، وفن تحويل التمايزات الخاصة الى امتيازات عامة، يفيد منها المجتمع كله، تظهر بوضوح قدرة اعلام التنوع وفاعليته في تحريض كل اعضاء المجتمع للاسهام بعملية الانتاج والتنمية، والتشجيع على الانخراط في ورشة الازدهار وبث ثقافة النموّ، التي تتشارك فيها كل فئات المجتمع. ويكون لاعلام التنوع دوره في جعل كل فرد يفكر انه قادر على انتاج شيء مختلف، او الاسهام بتحقيق انتاج على مستوى المجموعة او الوطن، عن طريق الاسراع بتحويل المجتمع من حالة الفقد والركود، الى حالة ديناميكية من الازدهار والنمو الاقتصادي والسياسي والاجتماعي. ويتماهى اعلام التنوع، مع اعلام التنمية في عملية توعية الناس ودفعهم الى الرقي والانخراط في عملية النهوض الاقتصادي وتحسين ظروف الانتاج.

مواصفات الاعلامي المتخصص في قضايا التنوع

تفرض الاصول المهنية والاتجاهات التخصصية في ادارة اعلام التنوع، ان تلتزم الوسائل الاعلامية بفلسفة التنوع وان تحول التعاطي الاعلامي بشؤون الاختلاف والتمايز، من عملية تعامل سطحي مع المواضيع والقضايا ذات الصلة، الى خدمة اعلامية متخصصة لها قواعدها وخططها المتحركة والتي تتوافق مع ظروف وطبيعة كل حالة وهذا ما يفرض على الاعلامي ان ينظر الى بعض الحالات من منظور خاص، ويتعامل مع وضعيات الاختلاف من حيث هي مظاهر واجبة العناية والاهتمام، بما يتناسب وفنون الاتصال الخبري والارشادي، والقائم على معرفة أصول اكتشاف التنوع، وكيفية توظيفه لخدمة الجماعة.

ولعل أبرز ما يواجه الاعلامي في المجتمعات التعددية، هو كيف يكون اعلامياً نوعياً في مجتمع متنوع ؟

تتصل مسألة التمايز في هذا الموضوع، بالتخصصية المهنية و المتابعات الاحترافية، والخبرات العملية التي تتجمع لدى الاعلامي من خلال انخراطه في هذا المجال الذي تلتقي فيه شروط الكتابة الاعلامية البحثية والميدانية بما يعينه ذلك من ضرورة توظيف القدرات العلمية مع الخبرات الحقلية لانتاج نصّ تتكامل فيه المعارف مع التطبيقات.

وعلى هذا الاساس، تتحدد مواصفات الاعلامي المتخصص بقضايا التنوع، والتي تتركز حول الشروط والمعايير التالية:

- التخصص والاطلاع الادائم على ثقافات الشعوب وموروثاتها وخصوصياتها الحضارية والعقيدية وسلوكاتها الحياتية.
- استشراف مخاوف وهموم وهواجس وتطلعات الجماعات والافراد وذوي الحاجات الخاصة ومعرفة هواجسهم.
- القدرة على اكتشاف علامات التمايز والخصوصيات لدى الاقليات، وتظهيرها والدفاع عنها، كقيمة انسانية، والانتصار لحقوق المستضعفين والمطالبة بالعدالة لهم.
- انتاج مواضيع ذات طابع انفتاحي، تكون مقبولة من قبول الجمهور الواسع، وتستجيب لمتطلبات ورغبات الجمهور الخاص والجهة المعنية.
- استخدام تعابير ومصطلحات موافقة للمواضيع المطروحة، بما يعطي المتلقين ثقة بأنهم امام نص تم انتاجه من قبل اعلامي عارف بخلفيات القضية، ومتخصص في اكتشاف مظاهر التنوع وإدارة عناصره.

٣ التنوع في الدستور والقوانين اللبنانية

تنص مقدمة الدستور اللبناني (الفقرة ج) على ان « لبنان جمهورية ديموقراطية برلمانية تقوم على احترام الحريات العامة وفي طليعتها حرية الرأي والمعتقد وعلى العدالة الاجتماعية والمساواة في الحقوق والواجبات دون تمايز او تفضيل».

كما تنص الفقرة (ز) على أن «الانماء المتوازن للمناطق ثقافياً واجتماعياً واقتصادياً، ركن أساس من أركان وحدة الدولة واستقرار النظام». أضافة الى ذلك يؤكد الفصل الثاني من الدستور على «مساواة جميع اللبنانيين بالحقوق المدنية والسياسية دون فرق بينهم».

ان ما سبق ذكره اضافة الى المادة ١٣ التي تضمن حرية ابداء الرأي قولاً وكتابة... الخ، تعكس الرغبة في ضمان الحرية والتعددية في المجتمع المتنوع الذي يمثله لبنان. ويترجم هذا الامر في التعدد الطائفي والثقافي والاجتماعي كما في التيارات الفكرية وفي اتجاهات وسائل الاعلام. ولطالما ميز هذا التنوع لبنان وطبع شعبه ودساتيره طوال تاريخه.

وقد جاءت قوانين المطبوعات والبث التلفزيوني والإذاعي في هذا المنحى. فقانون المطبوعات جاء لينظم قواعد النشر وحماية الحريات العامة والفردية إلا أنه لا ينص صراحه على كيفية ادارة التنوع.

الا ان المادة ٧٥ من قانون البث التلفزيوني والاذاعي (٩٤/٣٨٢) اشترطت على الوسائل الاعلامية ادخال آراء متعددة في برامجها، وهذا الامر يعني اقراراً ضمنياً بالحاجة الى برامج تعكس الطابع المتعدّد للتعبير عن الآراء.

كما ان القرار ٧٩٩٧ جاء أكثر وضوحاً في نصه الذي يطالب المؤسسات الاعلامية المرخص لها ببث برنامج اسبوعي سياسي واحد يرتكز الى الموضوعية ويستبعد احادية الرأي في البرنامج أكان في حلقة واحدة أو أكثر (الفصل ٣، القسم ٧، حول البرامج).

ومن الملاحظ ان القصد من التعددية في وسائل الاعلام اللبنانية يفسر بأضيق معانيه ويشكّل توجهاً بعيداً عن مفهوم التنوع أو التعددية المذكورة في المادة (١٣) من معاهدة امستردام للعام ١٩٩٧ التي تنص على مراعاة (الجنس ، واللغة، السن، الميول الجنسية، ... الخ).

فالمادة (١٠) من القانون تسعى الى تأمين حق الوصول الى وسائل الاعلام عند الاشتراط على أصحاب التراخيص من جميع الفئات تغطية جميع المناطق اللبنانية. إلا ان الحق في الوصول الى وسائل الاعلام لا يتمثل فقط في حق الجمهور باستقبال المعلومات بل التمكن من التعبير عن رأيه عبر هذه الوسائل. وقد حاول المشرع اللبناني أن يعالج بعض هذه الثغرات في قانون تنظيم الاعلام المرئي والمسموع الخاص عشية الانتخابات اللبنانية في العام ٢٠٠٩.

لذا نصت المادة ٦٨ من هذا القانون (قواعد تغطية الحملة الانتخابية)، على انه « يتوجب على جميع وسائل الاعلام احترام حرية التعبير عن مختلف الآراء والتيارات الفكرية في برامج وسائل الاعلام المرئي والمسموع الخاص بما يضمن العدالة والتوازن والحياد في المعاملة...» الا ان هذا القانون يعتبر قاصراً عن إدارة وحفظ التعددية في وسائل الاعلام بإعتباره يغطي مساحة زمنية تسبق الحملات الانتخابية وتنتهي بإعلان نتائج هذه الانتخابات اضافة الى كل الملاحظات التي شابت تطبيقه.

وقد تكررت محاولات تحسين ادارة التنوع في اقتراح قانون الاعلام الذي قدمه النائب غسان مخيبر ومؤسسة مهارات. قد جاء في الأسباب الموجبة لإقتراح القانون: «...من أجل احترام أوسع لحريات الرأي والتعبير والاعلام، ومع احترام متوازن لحقوق الغير وحرياتهم والمصلحة العامة، وذلك التزاماً بالقيم الديموقراطية والحريات العامة بشكل عام وحريات الرأي والتعبير التي ينص عليها الدستور اللبناني (المادة ١٣) والاعلان العالمي لحقوق الانسان (المادة ١٩) ومختلف المعاهدات التي أبرمها لبنان ولا سيما المعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية».

وقد نص دفتر الشروط على تشجيع الابداع على اختلافه وتغطية النشاطات الثقافية في الأندية والمجالس والهيئات على تنوعها، إضافة الى إعطاء المرأة الاهتمام اللازم.

وفي محاولة لتعزيز موقع الفئات المهمشة والضعيفة في وسائل الاعلام نصت الخطة الوطنية لحقوق الانسان التي أعلنتها لجنة حقوق الانسان في مجلس النواب اللبناني عام ٢٠٠٨ على تضمين مفهوم الكرامة الانسانية على نحو واضح وصريح في النصوص والشرع الاعلامية لتجنب الاساءة الى مشاعر الاطفال والشرائح الاجتماعية الضعيفة والمعوقة نفسياً وجسدياً عبر البرامج والأفلام المتضمنة مشاهد عنف وجنس واساءة للكرامة الانسانية.

يذكر ان المجلس الوطني للاعلام في لبنان تدخل أيضاً على خط حماية التنوع في وسائل الاعلام، وقد جاء في تقريره الصادر بتاريخ ٢٠٠٥/٦/٢١ «يعتبر المجلس ان دوره كمرجعية ناظمة يقوم أصلاً، كما هي الحال في جميع الديموقراطيات المتطورة، على تنمية التقاليد الديموقراطية ومراكمتها وحماية التنوع الفكري والسياسي في المجتمع وتأمين تكافؤ الفرص بين التعبيرات المتعددة لهذا التنوع، وتوسيع نطاق ممارسة الحرية الاعلامية».

اهمية الاعلام العام في دعم التنوع

تلعب مؤسسات الاعلام العام دورا مهما في دعم اعلام التنوع لا بل هي الضامن الاول في التعبير عن التنوع، ويبدو هذا الدور واضحا في الدول المتقدمة التي توكل الى المؤسسات الاعلامية التابعة لها مهام التعبير عن مختلف الشرائح الاجتماعية.

وما يساعد على هذا الامر ان هذه المؤسسات الممولة من الدولة متحررة من سلطة رأس المال الخاص الساعي الى تحقيق نسب عالية من الاستماع والى انتاج برامج همها الاول شد المعلنين وبالتالي الكسب المادي. لذلك تبدو مهام الاعلام العام في ان يكون انعكاسا للتنوع في المجتمع وان يشكل منبرا لكل المواطنين والمجموعات التي تود التعبير عن قيمها ومبادئها وافكارها.

وتبدو محطة بي بي سي البريطانية مثالا عن هذا الاعلام الممول من المواطنين ويسعى الى ان يكون منبرا لكل الفئات والتيارات والمجموعات. الامر نفسه ينطبق على الاعلام العام الفرنسي وغيره في الدول الديمقراطية المتقدمة.

وفي الوقت الذي تنطلق فيه الاصوات في دول سلطوية للتخلي عن الاعلام الرسمي بصفته اعلاما موجها ناطقا باسم النظام السياسي، فان الدول المتقدمة تسعى الى تعزيز هذا الاعلام العام لانه يشكل نقطة التقاء لمختلف التيارات السياسية والدينية والعرقية والثقافية ويساهم في تعزيز السلم الاهلي وتحقيق العدالة الاجتماعية.

لذلك من الواجب العمل على تعزيز هذا الاعلام لان من شأن استعماله في المنحى العام استيعاب التوترات السلبية وتحويلها الى ايجابيات، وامتصاص الصراعات الداخلية ونشر ثقافة الديمقراطية وقبول الاخر وتبني التعدد في الثقافات داخل الوطن الواحد على اعتبار ذلك نوعا من الغنى اذا ما احسنت ادارته وليس مدخلا الى التشرذم.

لذلك «يعرف تلفزيون الخدمة العامة أيضا على أنه «تلفزيون الكل» أو «تلفزيون الجميع» أي مرآة تعكس اهتمامات جميع المواطنين بكل أطيافهم وتوجهاتهم». ومن الاهداف المناطة بالاعلام العام:

- «المواطنة والديمقراطية : عرض النقاش الديمقراطي وكل أشكال الحوار بين فئات المجتمع من أحزاب وجمعيات وخاصة تعميق مبدأ المواطنة...

- «التعددية : تعتبر التعددية حجر أساس التفكير الديمقراطي والملهم الأساسي لسياسات تحرير أي تلفزيون عام. ومصدر هذه الفلسفة يعود إلى طبيعة المجتمع والذي انطلاقا من محددات ثقافية وسوسيولوجية وحتى وبيولوجية ليس كلا متجانسا... فالمجتمع المتجانس ثقافيا وفكريا لا وجود له، وإن وجد، فهو موجود بالقهر والقمع لا أكثر . المجتمع المتجانس هو ذلك المجتمع الذي تكون فيه وسائل الإعلام العمومية في قبضة يد واحدة وغير ديمقراطية...

- «الاستقلالية والتمويل: لا قيمة للتلفزيون العام إن لم يكن مستقلا عن أي تأثير سياسي أو نفوذ مالي أو فئوي أو عرقي أو ما شابهه. فالاستقلالية لا تستقيم بشكل عفوي أو طوعي بل بجملة من القيم لعل أهمها استقلالية الخط التحريري القائم على قاعدة خدمة المصلحة العامة(...)»[١٠].

كذلك في المعايير التي حددتها منظمة اليونسكو لتقييم خدمة اعلام عام يرد مفهوم التنوع على انه يجسد احد المهام الرئيسية للاعلام العام. وقد اوردت اليونسكو مهام الاعلام العام كالاتي:

- التغطية الشاملة ليطال جميع المواطنين،
- التنوع في البرامج والتوجه الى كل شرائح الجمهور وشمولية المواضيع المعالجة،
- عدم التبعية حيال الضغوط المالية والسلطات العامة،
- اخيرا التميز، بمعنى ان يكون اعلاما مجددا وان يطلق انواعا مبتكرة ومنابر جديدة.

اذن ما يميز الاعلام العام هو عدم خضوعه إلى شروط السوق وشروط المعلنين وعدم الخضوع للسلطة السياسية، اي انه «تلفزيون واذاعة الجميع»، هو منبر لجميع المواطنين بكل أطيافهم وتوجهاتهم ومراة المجتمع.

١٠- جمال الزرن. «تلفزيون الخدمة العامة والديمقراطية أية علاقة». مجلة اتحاد اذاعات الدول العربية. العدد ٢، تموز ٢٠١١.

خلاصة

ان الخطوات المأمولة من خلال اطلاق فكرة ادارة اعلام التنوّع، هي اقرار استراتيجية واضحة للتوعية الاجماعية، من أجل ان تصبح وسائل الاعلام والاتصال عوامل توحيد للافضليات المتباينة، بما يخدم فكرة العدالة والمساواة، ويعزز مفهوم الديموقراطية ويؤسس لتطبيقات في مجال رعاية القيم واستثمارها، وكيفية، الانتقال من وضعيات الخصام والعدائية، الى حالة التسامح والقبول والاحترام، واكتشاف الابعاد والتمايزات الخاصة بكل فرد او مجموعة داخل المجتمع المتنوع. وتتشارك المؤسسات الاعلامية، مع المؤسسات الاجتماعية ومراكز الدراسات والبحوث، لصياغة منظومة اجتماعية انسانية، تتنامى فيها القيم الخاصة برعاية حاضنة وحامية، لتؤسس مجتمعاً أكثر عدالة ووحدة وتفاعلاً.

والقاعدة الاكثر فعالية في قياس أثر الاعلام في اشاعة فكرة المساواة والعدالة وشرح ايجابياتها على الاستقرار الاجتماعي والتوازن الحضاري، هي ثنائية المعرفة التي يوفرها اعلام التنوّع في البيئات المركبة، من خلال استراتجية مهنية واضحة تقدم على الربط بين مبدأ المردودية ومبدأ النفعية، اللذّين يشكلان أساس نجاح كل عمل اعلامي، ذي هدف اجتماعي واصلاحي وانمائي. ويعتبر هذان المبدأن محور نجاح أي عمل اعلامي، ومقياس مستوى الجودة والخدمة اللتين يوفرهما الاعلام للمجتمع، انطلاقاً من نظرية التكامل التي يتم البناء عليها في صناعة وانتاج مواد اعلامية هادفة ورصينة.

وفي مختلف الاحوال، فان معركة الاعلام الاجتماعي، يجب ان تركز أكثر، على ما يخدم وحدة المجتمعات وتضامنها، ويؤمن حرية الحضور الانساني لكل المكونات والاتنيات، ويحضن حقوقها ودورها، ويحرص على الحفاظ على الكرامة الانسانية لكل فرد ومجموعة على قاعدة ما توصلت اليه البشرية من مكتسبات على صعيدي الحرية والحق الانساني.

والتأكيد على خصوصية المجتمعات المتنوعة، يشكل ركيزة لبناء نظام اجتماعي وسياسي جديد، يؤدي بتنوعه وحرياته الفردية والعامة الى مجتمع المواطنة الحقيقية، التي يحرص على حماية حريات عدة تأصلت في مجتمع المواطنة الحقيقية، من حرية المعتقد الى حرية التعبير والعمل السياسي والحريات العامة التي هي في أساس الانظمة الديمقراطية التي تتعاون فيها القدرات بشكل قوة مجتمعية نوعية، تتشارك بتكونها تنوعات كثيرة.

وتحرص هذه الانظمة، ذات التركيبة المتنوعة والتعددية على توليف منظومات اجتماعية ترعى الكيانات الخاصة للاقليات، وتوفر لها الحماية، وتعمل للتلاقي بين التنوعات التي تتباين في الرأي والمعتقد، لتشكيل مكونات ثقافية وحضارية متنوعة في اطار من الوحدة والاغناء التبادلي، وخلق وضعيات للتوازن والمشاركة الصحيحة في الحياة العامة، وهذا ما يطلق عليه « ديمقراطية الجماعات»، وتحقيق الذات مع الاخر وليس ضده، وهذا ما يعني تقديم الهوية الوطنية على الهويات الاخرى، واحترام الخصوصيات وتقديم ثقافة التسامح، بعيداً عن ثقافة أحقية الغالبية وغلبتها. ولا يتم ذلك الا في اطار دولة ذات نظام ديمقراطي مصان من سلطة قوية، تنبثق من عملية ديمقراطية صحيحة ومتوازنة.

ومع وضع قواعد لتقنية ادارة اعلام التنوع، وتعميم هذه المسؤولية المهنية شريكاً مباشراً في رسم وتنفيذ خطة التشبيك الحضاري والاندماج الثقافي في اطار بناء مجتمع اكثر مقبولاً واكثر تفاعلاً لا بد ان ينبت عن عمليتي التشبيك والتفاعل، استقرار ينعكس ايجاباً على الامن الاجتماعي، حيث تتركز اكثر و تتعزز ظروف الحوار لبناء مجتمعات جديدة اكثر تفهماً وسلمية وشراكة في المصير.

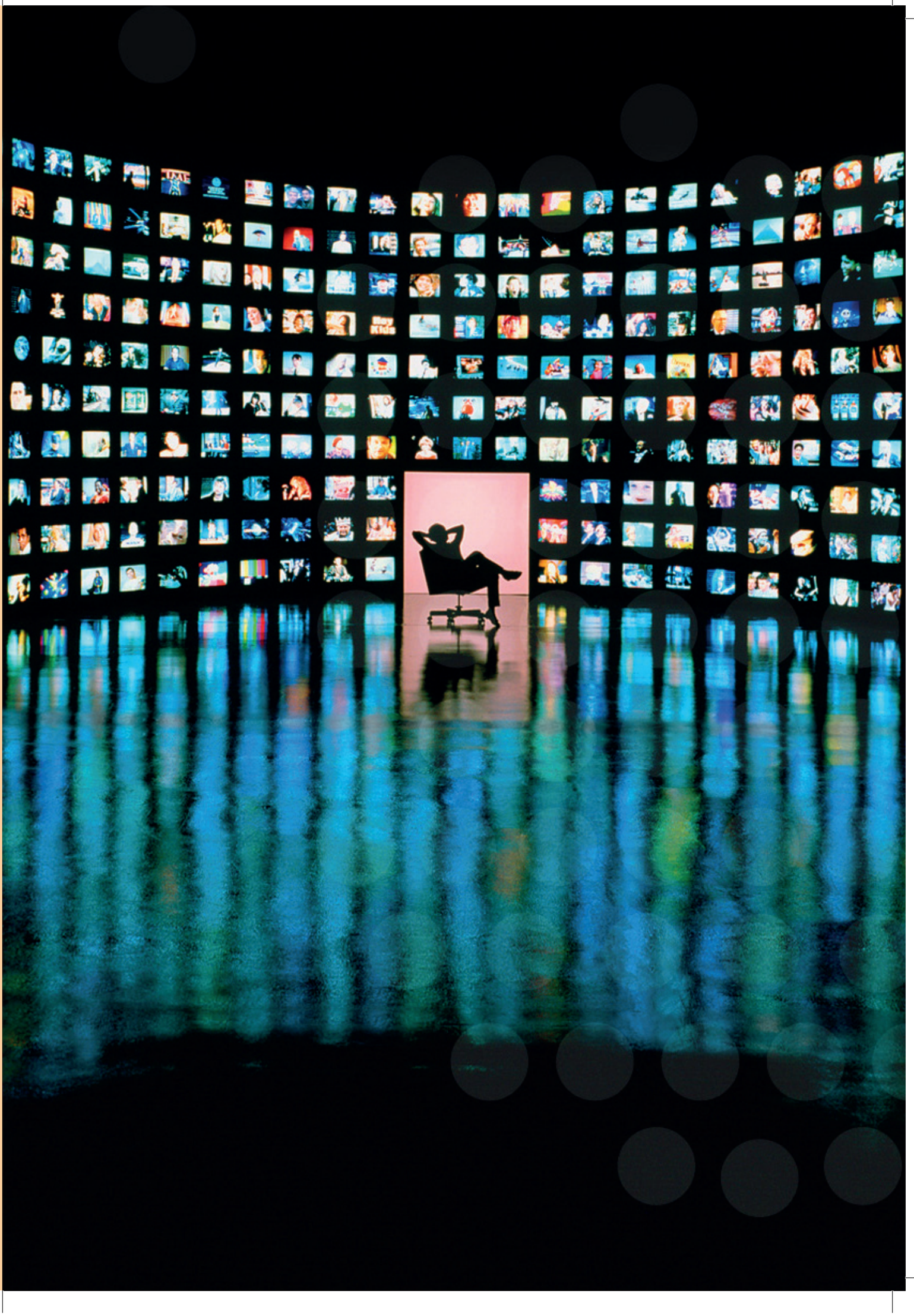

القسم الثالث

تطبيقات مهنية على تغطيات التنوع

١ المحددات المهنية لانتاج اعلام التنوع
٢ نماذج عالمية في تطبيق التنوع
٣ نماذج تدريب

١ المحددات المهنية لانتاج اعلام التنوع

تطبيقات مهنية على تغطيات التنوع

تمر مقاربة مسألة ادارة التنوع من خلال الانتاج الاعلامي في المجتمعات التعددية عبر ثلاثة مداخل أساسية هي:

- التنوع في وسائل الاعلام، أي كيف تعالج وسائل الاعلام هذا الموضوع في انتاجها الاعلامي سواء كان مكتوبا أو مرئيا أو مسموعا، وما هو حجم الآراء والأفكار والمواقف التي يمثلها أفراد المجتمع في هذا الانتاج؟
- المساحة التي تخصصها وسائل الاعلام للموضوعات المرتبطة بالتنوع داخل المجتمع.
- التجديد الذي تدخله وسائل الاعلام في مقاربة التنوع ومعالجته.

يتناول هذا القسم المهارات المهنية التي يجب أن تتوافر في انتاج المواد الاعلامية التي تراعي التنوع داخل المجتمع.

المحددات المهنية:

في اطار مراقبتها وتحليلها للانتاج الاعلامي المرتبط بالتنوع حددت بعض التنظيمات والنقابات الصحافية ست توصيات للاعلاميين الذين يتناولون قضايا التنوع:

- عدم ذكر جنسية الأشخاص أو أصولهم أو انتماءاتهم العرقية أو لون البشرة أو الدين والمذهب أو ثقافة هؤلاء الا في حال كان لهذا الأمر صلة مباشرة بالموضوع او اذا كان ذلك ضروريا لفهم الاحداث.
- تجنب التعميم من خلال موقف أو حدث ما، اضافة الى تجنب «التقديس» غير المبرر لبعض المواقف والآراء أو الشخصيات.
- تجنب خلق أحداث عبثية وتضخيمها والتهويل من خلالها.
- اعتماد الدقة والتوازن والتصحيح في الأمور التي تتطلب ذلك.
- اعتماد نظرة نقدية في الموضوعات المرتبطة بالتطرف أو العنصرية او تلك التي تعالج قضايا المجموعات المتنوعة في مجتمع ما.
- معرفة أن الخبر لا ينتهي عندما يضع الصحافي قلمه جانبا ، فالأثر الذي تحدثه الصورة أو الرسم يمكن أن يكون بأهمية النص نفسه.

ويتمحور دور الإعلامي حول انتاج المعلومات والتحقق منها ونشرها للرأي العام ومعرفة الفائدة من نشرها. وهو يعتبر أحد العناصر المحركة للشأن العام والمعزز للديمقراطية. فوسائل الاعلام باستخدامها المصادر والموضوعات المطروحة ووضعها في أطر صحافية أو اعلامية ، تؤثر في جدول الأعمال والقدرة على فهم وادراك الرأي العام للقضايا المحيطة به، أي أنها تؤثر في توجيه طريقة التفكير وكيفية التصرف لاحقا. لذلك فان تمكين المجتمع من الوصول الى كل الموضوعات وفهمها في تنوعها، يتطلب انتاجا اعلاميا تنوعيا يصب في صلب قضية ومفهوم الديمقراطية السليمة.

ان اعلاما شاملا ، يشرك الجميع في مضامينه، منتجين وفاعلين، يسهم في الحوار غير المباشر بين الثقافات ويسمح بالعيش المشترك بصورة أفضل وبالتالي يعزز اللحمة الوطنية.

اهمية انتاج الاعلام التنوعي

ان انتاج مواد اعلامية تحترم التعددية من شآنها ان تساهم في ايجاد تصور مشترك في المجتمع حيث يمكن للجميع أن يتعارفوا بصورة افضل. كما ان زيادة الاستهلاك الاعلامي من قبل الشرائح المتنوعة يتطلب انتاجا اعلاميا غير مجتزأ أو تمييزي وذا ابعاد تفاعلية على كل المستويات الفكرية والثقافية والاجتماعية.

فوسائل الاعلام تعمل كوسيط بين الحقيقة والجمهور. فبعد اختيار الموضوعات يعمد الصحافي الى التحقق من الأحداث عبر اختيار الشهادات، الكلمات، الصور وتحديد زاوية المعالجة، ومن ثم تقييم هذه الأمور ضمن المعادلة التالية:

- معلومات تستحق النشر بكونها تؤدي خدمة اجتماعية وتقدم نفعا للمجتمع،
- الانصاف لجميع الأطراف أو غالبيتهم واعتبار انفسهم متمثلين بهذا الاعلام،
- التوازن في العرض من خلال مقاييس الحياد والعدالة والشمولية.

هذا التقييم يهدف الى التأكد من احترام الحقائق وتقديم عدة أوجه للموضوع اضافة الى وجهات نظر متعددة وأبعادها عن الأحكام الشخصية. فمهمة الصحافي تقضي بتغطية الأحداث بكل ظواهرها مع الأخذ بعين الاعتبار تنوع المجتمع الذي يعيش فيه.

فالمعالجة الاعلامية يجب أن تعكس التنوع بكل أشكاله الأثنية، الاجتماعية، الدينية، الثقافية، الجندرية، اضافة الى حق أصحاب الحاجات الخاصة وصولا الى المهمشين. ان تغطية التنوع تشكل مهمة أساسية للاعلامي الذي عليه أن يساهم في تدعيم اللحمة الاجتماعية عبر تمثيل كل شرائح المجتمع وهذا يتطلب العمل بمفهوم التوازن.

احترام التوازن

ان العمل بمفهوم التوازن يتطلب من الصحافي ان يفكر بشكل متنوع مهما كان الموضوع الذي يطرحه. هذا الامر يستجيب عمليا للدور الأساس لوسائل الاعلام التي تشكل مرآة المجتمع الذي تعمل فيه. على أن تكون الاقرب من الموضوعية والحيادية تجاه الحدث الذي تغطيه. هذا الحياد يتطلب في الواقع ، تنوعا فعالا من خلال الافاضة في تضمين عدة آراء أو شهادات أو نماذج وحجب الآخرين.

ان نقل الحدث من قبل الاعلامي هو أمر ضروري لكنه غير كاف. فالخبر هو أداة اعلامية تتشكل عبر معايير مهنية وفنية ، حيث يتم تفسيره من خلال المتلقي بكافة تلاوينه. وان عالما اعلاميا من دون الأخذ بعين الاعتبار تنوعه من شأنه أن يشرع عدم المساواة في المجتمع.

تحاشي التمييز

ان تحاشي الوقوع في التمييز العنصري في أي عمل اعلامي يتطلب الأخذ بعين الاعتبار وجهات نظر متعددة، لذلك وجب على الاعلاميين ووسائل الاعلام أن يلتزموا بما يلي:

- تجنب تكرار أو تسويق الأحكام المسبقة والصور النمطية التي عادة ما تلتصق ببعض الأقليات أو المجموعات أو الطبقات المهمشة. فالمسائل الاجتماعية تطرح، على سبيل المثال، عن طريق ربطها بالعوامل العرقية (الاثنية) أو الثقافية أو الدينية أو الجندرية أو الطبقية ...الخ، وهذا أمر غير مقبول مهنيا وهو يتعارض مع الأخلاق الاعلامية.

- تجنب عرض القضايا الاقتصادية والاجتماعية عبر لصقها بفئة أو شريحة اجتماعية بعينها، بل طرحها كقضية تهم المجتمع ككل.

- ضررورة التنويع في اختيار المواضيع وتضمينها ما يهم كل الفئات.

- احترام الحق بالعيش بأمان وكرامة للجميع، وعدم الدعوة الى الكراهية والعنف ضد الآخر.

- عدم ذكر العناصر (المعلومات) المرتبطة بالعرق أو اللون أو اللغة أو الدين أو المنشأ الثقافي والجنسي والصحة العقلية والجسدية للانسان الا في حال كان مرتبطا بشكل مباشر بالأحداث المنقولة واذا كان يشكل ضرورة لفهم الحدث.

- عدم ذكر نشاطات وأعمال الأشخاص أو المجموعات الا اذا كان هذا الأمر له علاقة بالمصلحة العامة.

- التنبه الى عدم الانجرار وراء من يسعى الى استخدام وسائل الاعلام لترويج العنف والكراهية.

- تحديث جعبة معلومات الصحافي حول الموضوع وعدم استسهال الأمور او افتراض أن الأمر تم معالجته أو هو في طريقه الى الحل.

- تحاشي مواضيع تكررها وسائل الاعلام بمثابة «كليشهات» او اعتماد طريقة معالجة مشوهة وخاصة تلك التي تحدث في الأحياء الشعبية أو الأماكن التي يسكنها المهاجرون أو العمال الوافدون أو الطبقات المهمشة.

- عدم اللجوء الى الموضوعات الاستعراضية المرتبطة بحدث سنوي كيوم المرأة أو يوم المعاق لكي يتم انتاج برنامج واحد بحجة التنوع. فهذه المواضيع تفترض ان تصبح في المعالجات اليومية للاعلاميين.

- اعتماد طريقة معمقة في المعالجة وليس استسهال مرجع والاحتكام الى رأيه، بل الاقدام على الاستعلام لدى خبراء عدة حول الموضوع نفسه.

التنوع في المصادر

ان انتاج مواد إعلامية تحترم التنوع يتطلب مضاعفة المصادر لتنويع وجهات النظر وذلك عبر التوجه نحو أشخاص عادة ما يكونون الأقل تمثيلا في وسائل الاعلام.

اضافة الى ذلك فأن شبكة الأنترنت تفتح مجالا للاعلاميين من اجل متابعة دقيقة للموضوعات والأحداث المرتبطة بها ، من خلال المواقع والشبكات الاجتماعية بغية الحصول على مصادر جديدة، كمثل ممثلين عن المؤسسات الأهلية التي يمكن أن يكون لديها معلومات ووجهات نظر أخرى.

هذا الأمر يمكن الصحافي من الخروج من الممر الاجباري (الخبراء) الذي يعتمد تقليديا ، اضافة الى أنه يمكن من اجراء تقاطع للمعلومات والخبرات بما يسمح بمعالجة مزدوجة تطرح المشكلة والحل .

ان اهمية المصادر في العمل الصحافي تجعل من الممكن تصنيف الاعلاميين تبعا لكيفية تعاطيهم مع المصادر. ويمكن تبسيط الامر من خلال الحديث عن نوعين من الاعلاميين:

- الصحافي السلبي: هو الذي يعتمد في معلوماته على البيانات الصحافية أو الوكالات، او المتوافر منها، الخ.
- الصحافي النشيط: الذي يذهب للبحث عن المصدر والمعلومة.

فما هو عدد المصادر التي يمكن أن تحقق صحة الخبر؟

- المصدر الواحد: وهو يؤدي الى فقدان التنوع في الموضوع الصحافي، كما أنه يمكن أن يدفع الى استخدام المتحدث نفسه بشكل متكرر مما يفقد الموضوع ، اضافة الى التنوع ، ثقة المتلقي. فضلا عن ان القاعدة المهنية هي في العودة دائما الى مصدرين متباعدين على الاقل ضمانا لصدقية المعلومات.
- المصادر المتقاطعة: حيث يستند الخبر الى مجموعة من المصادر المتنوعة، هذا الأمر يؤدي الى القليل من التنوع، اذ غالبا ما لا تستقي المصادر من المجموعات التي تسمى أقلية أو مهمشة أو غير معروفة.

وللوصول الى معالجة تعددية تحترم التنوع يجب تنويع المصادر وليس فقط زيادة عددها. فالمعالجة التعددية ترتكز الى:

- تعدد المصادر،
- تعدد أوجه الموضوع،
- تعدد طرق المعالجة،
- الابتعاد عن الصور النمطية (المرتبطة بزاوية المعالجة والمقاربة الاعلامية وطريقة المعالجة وطريقة التعبير).

يبدأ التنوع في عقول الناس ويتطلب انفتاحًا على آراء الآخرين

على المستوى المنهجي يشكل التنوع مسارا ابداعيا في العمل الاعلامي، اذ أنه يوسع عملية البحث عن الحقيقة ويؤدي الى التعمق في طرح القضايا اضافة الى توسيع الآفاق المبنية على وجهات نظر متعددة ، شرط أن تبقى الحقيقة ولا شيئ غير الحقيقة هي الهدف الذي يجب الوصول اليه[١١].

لذا فعلى منتجي نشرات الأخبار أن يعكسوا المجتمعات التي يخدمونها ، فهي الطريقة الوحيدة لكسب الثقة ، اضافة الى أن التنوع في المصادر والشخصيات يشكل أيضا فائدة تجارية ذلك أنه يفضل عدم الثقة دائما بكل ما ينشر أو يقدم للمتلقي[١٢].

لقد أثبتت التجارب أن ما تبثه العديد من وسائل الاعلام غالبا ما يعزز الأفكار المسبقة، لذا على الاعلاميين توعية المواطنين الى تأثيرات المواقف اللاواعية الراسخة في الأذهان نتيجة تكرار الصور والأفكار النمطية والعائدة لغياب جزء كبير من المعلومات المتعلقة بنواحي المجتمع المختلفة.

١١ – Franc Jemekens : Président du Groupe Européen de la diversité culturelle

١٢ – Sir Trevor MacDonald

٢ نماذج عالمية في تطبيق التنوع

بريطانيا: مركز لاعلام التنوع

- انشأت محطة بي بي سي البريطانية مركزا للتنوع كضمانة لتطبيق القوانين المعادية للتمييز. وتعتمد استراتيجيتها للتنوع على عناصر اربعة: التوظيف، الانتاج، الجمهور والنشاطات.

  وعام ٢٠٠٦ لجأت المحطة الى تعيين مدير اخباري يعنى بالتنوع من اجل تحقيق تمثيل صحيح لجمهور المستمعين. كذلك عمدت الى وضع اهداف بخصوص استخدام اشخاص يمثلون المجتمع التعددي (اقليات اتنية، معوقين) واتاحة المجال لهم للوصول الى مراكز المسؤولية. واقرت برنامجا يتيح للاشخاص المعوقين التدرب لفترة ٦ اشهر في كل ميادين المحطة ما يتيح لهؤلاء لاحقا التوظف فيها.

  كذلك اجرى مركز التنوع في المحطة عام ٢٠٠٦ دراسة عن التمثيل الجندري على شاشاتها والتنوع العرقي والمعوقين بغية تمثيل افضل لمختلف الفئات الاجتماعية.

- محطة Channel 4 البريطانية هي محطة عامة لكنها لا تعتمد على تمويل حكومي. وهي تعتبر ان رسالتها في التوجه الى كل انواع الجمهور: مختلف الثقافات، الجنسيات، القناعات الدينية، القدرات الجسدية والعقلية، التوجه الجنسي او الجندري، الاعراق والاعمار...

  ومن اجل تشجيع التنوع على الشاشة وخارجها قامت المحطة بسلسلة من المبادرات كمثل تخصيص حوالي ١,٥ مليون جنيه من اجل تشجيع انخراط الاقليات الاتنية في الانتاج التلفزيوني. كما تخصص كل عام مبلغ ٢٠٠ الف جنيه من اجل تدريب المعوقين، وتخصص كل عام ست منح لمدة عام لاشخاص معوقين يتدربون في شركات انتاج ما يتيح لهم العمل في هذا الميدان.

- في اسكتلندا دلت الدراسات على ان شخصا من كل اربعة اشخاص يعاني في مرحلة ما من حياته من اضطرابات نفسية. وبينت الدراسات ان حوالي ٨٠٪ من هؤلاء الاشخاص يعانون من نوع من التمييز، ومصدره الرئيسي العائلة والاصدقاء، في الوقت الذي يعتبر فيه وقوف الاهل والاصدقاء الى جانبهم من العوامل الرئيسية للشفاء.

- قامت جمعية « See Me » بتنظيم حملة من اجل تبيان كم هو مهم وسهل دعم صديق يعاني من مشكلة نفسية. حملت الحملة شعار « Be there, Be yourself » «كونوا معهم، وكونوا كما انتم» وركزت على ان هؤلاء الاشخاص هم انفسهم كما عرفوهم وانهم بحاجة اليهم.

- اذاعة سلام شالوم Radio Salaam Shalom تأسست في بريطانيا عام ٢٠٠٦ وهي اذاعة تبث عبر الانترنت وتجمع مسلمين ويهودا من المواطنين البريطانيين. يهدف المشروع الى تشجيع الاندماج الاجتماعي والتقارب الفكري والحوار المسؤول. كما تشجع الاذاعة التنوع من خلال دعوة النساء والاطفال الى المشاركة في نشاطاتها والتعبير عن انفسهم. كما تدعو المتقاعدين الى المشاركة والتعبير عن اهتماماتهم.

فرنسا: قوننة التنوع

- عام ٢٠٠٦ تم اقرار قانون في فرنسا حول المساواة في الفرص (égalité des chances) متناولا تحديدا التنوع في وسائل الاعلام. وقد اعطى القانون «المجلس الاعلى للاعلام في فرنسا» CSA السلطة لمراقبة التنوع في الاعلام المرئي والمسموع ومنع اي تمييز في ميدان الاعلام.
وقد رصد هذا المجلس اخطاء في تغطيات وسائل الاعلام تتعارض ومبدأ احترام التنوع الاجتماعي. فاشار تقريره للعام ٢٠٠٨ الى ان طبقة العمال لم تظهر في التلفزيون الفرنسي الا بنسبة ٢٪ فيما هي تمثل ٢٣٪ من المواطنين. كذلك لناحية التنوع الجندري، اذ كانت نسبة ظهور المرأة في التلفزيون بنسبة ٣٣٪ بينما نسبة النساء في المجتمع الفرنسي تزيد عددا عن الرجال.

- في ٣ حزيران ٢٠٠٩، عينت ادارة الاعلام العام الفرنسي (France Télévision) لجنة دائمة تتألف من ثمانية اعضاء من المؤسسة ومن ثمانية اعضاء من خارجها واوكلت اليها مهام تعزيز التنوع سواء في البنى الادارية للمؤسسة او على الشاشة او في البرامج المنتجة. ولهذه الهيئة دور رقابي واستشاري حيال رئيس هيئة الاعلام العام، كما تضطلع بوضع تقرير سنوي عن الموضوع. وقد تم اطلاق عدد من المشاريع داخل المؤسسة تصب في المنحى نفسه.

فنلندا: افلام وثائقية

- خلال عام ٢٠٠٧ التي رفعت خلاله اوروبا شعار «المساواة في الفرص» (l'egalite des chances) قامت هيئة اذاعة وتلفزيون فنلندا بالتعاون مع شركة انتاج C-Média بانتاج افلام وثائقية تمثل المجموعات الاتنية الرافضة للتمييز. كل فيلم من دقيقة واحدة يروي قصة، قد تكون جيدة او سيئة، عن شخص تبعا لاصوله الاتنية، دينه، اعاقته، سنه، جنسه او توجهه الجنسي، والطريقة التي تعرض فيها للتمييز. وقد بلغ مجموع هذه الافلام القصيرة ٢٨ وتم بثها في اوقات مختلفة من النهار.

- مشروع اعلامي اخر في فنلندا نظمته جمعية EYEO في الاسبوع المخصص للمساواة. وقد تألف فريق الانتاج من افراد ينتمون الى مجموعات مختلفة بينهم شخص من مجموعة «الروم» (الغجر) واخر مهاجر من لبنان. وقد تم التعاون مع جمعيات تعنى بمحاربة التمييز وتم اعطاء الادوار الرئيسية في البرنامج لاشخاص يعانون من التمييز.

اليونان: تحسين صورة الأتراك

- تعاني العلاقات بين اليونان وتركيا من اضطرابات تاريخية بينهما. ٩٥٪ من الاتراك يعتبرون ان اليونانيين شعب غير اهل للثقة على رغم ان ٩٣٪ من الاتراك لم يلتقوا يوما بيوناني. كذلك فان ٧٠٪ من اليونانيين الذين تم التحدث اليهم لا يثقون بالاتراك على رغم ان ٧٠٪ من اليونانيين لم يلتقوا يوما بتركي. هذا الامر يبدو نتيجة حذر من الاخر وخوف متبادل اكثر منه من خلال الاختبار الشخصي. هذا الشعور انتقل الى الشعبين في الماضي من خلال المدرسة والعائلة والاعلام.
وقد تم وضع برنامج على مراحل عدة لمعالجة هذا الامر وتحسين التواصل بين المجموعتين. كما تم الاتصال بمسؤولي وسائل الاعلام في البلدين ودراسة موقفهم من الطريقة التي تعالج فيها اخبار المجموعة الاخرى.

المانيا: اذاعة لتلاميذ المهاجرين

- اظهرت دراسات عن مستوى التلاميذ في المانيا ان الاولاد من اصل مهاجر لا يتمتعون بفرص مساوية للاخرين للوصول الى العلم والتربية. كذلك بينت دراسات قلة البرامج الاذاعية الجذابة للاطفال بين سن ٣ و ١٥ سنة. وقد تمت معالجة هذه النواقص من خلال Radijojo وهي محطة اذاعية يضع برامجها الاطفال وتتوجه الى الاطفال. هذه الاذاعة تعمل كمؤسسة لا تبغي الربح ولا تبث اعلانات وذات ادارة مستقلة. ويستطيع الاطفال من اصول مختلفة ان يتابعوا من خلالها دروسا في تقنيات وسائل الاعلام، في فن الحياة، الجغرافيا، التاريخ واللغة الانكليزية وغيرها من المحاور.

اسبانيا: مساحة للمعوقين

- عام ٢٠٠٣ اشار المؤتمر الاوروبي حول الاعلام والاعاقة الى ضرورة تغيير طريقة تمثيل اصحاب الاعاقات في وسائل الاعلام. كما تبين ان هناك نقصا في المعلومات حول هذا الموضوع لا بد من اصلاحه.

  قامت جمعية Fundación ONCE في اسبانيا خلال عامي ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ بالتعاون مع ١٢ منظمة من ٩ دول مختلفة بدراسة قيام تعاون بين وسائل الاعلام والجمعيات التي تعنى بالمعوقين من اجل وضع الية تهدف الى تغيير الظهور المتواضع لهذه الفئة في الاعلام واعطائها المساحة التمثيلية التي تستحقها. وقد تم وضع خطة تتضمن نشاطات عديدة، كما تم تأهيل افراد الجمعيات التي تعنى بالمعوقين في دول الدانمرك والمانيا وهنغاريا وبولونيا وسلوفانيا واسبانيا والسويد وبريطانيا، وادخالهم برامج التنوع. وهدف الامر الى تفاهم وادراك متبادل بين وسائل الاعلام والجمعيات التي تعنى بالمعوقين. كما تم وضع دليل عن المعوقين لاستخدامات الاعلاميين.

بلجيكا: تغطية قضايا الاقليات

- عام ٢٠٠٣ اطلقت هيئة الاذاعة والتلفزيون العامة في بلجيكا (منطقة الفلامان) VRT – radio- et télédiffuseur public flamand، حوارا معمقا مع الجاليات الاتنية بهدف فهم وجهة نظرها وادخالها في سياسة التنوع واشراكها في شرعة التنوع. ويعمل قسم التنوع في الهيئة على تخصيص المساحة لقضايا التنوع خصوصا معرفة العقبات التي تعترض الاقليات الاتنية والاشخاص المعوقين. هذا الاهتمام بمجموعات الاقليات هو جزء من العمل اليومي للقسم بهدف انجاز اعمال ايجابية حيالهم.

السويد: محاربة الصور النمطية

- تقوم جمعية Quick Response بدراسة كيفية تناول وسائل الاعلام السويدية موضوع الاجانب القادمين الى السويد. وهي تقوم بمسح يومي لابرز الصحف لتحليل مضامينها وكذلك الاذاعة والتلفزيون. ويعتبر ابرز المحللين في السويد ان الاعلام الوطني يلعب دورا في اطلاق الصور النمطية عن الاقليات العرقية بحيث بات الحديث كثيرا عن «هم» و «نحن». فمن اجل التصدي لهذه الصور، عمدت الجمعية الى تدريب الصحافيين على كيفية التعاطي مع موضوع التنوع في المجتمع بحيث يتلقى القراء والمستمعون والمشاهدون امثولات عبر البرامج الاعلامية عن التسامح والاندماج. فكما يمكن للاعلام ان يزرع الفرقة يمكنه ايضا ان يقرب الناس من بعضهم وان يسهل الاندماج الاجتماعي. كما تقوم الجمعية ايضا بمحاضرات دورية في معاهد الاعلام في السويد كما تنشر دراساتها وملاحظاتها عن الموضوع عبر موقعها على الانترنت.

نماذج تلفزيونية حول التنوع

في ما يلي نماذج من برامج تلفزيونية في عدد من الدول تم اعدادها وتنفيذها انطلاقا من مبادئ نشر قيم التنوع والتسامح في المجتمع:

- **East Enders Série** – fiction BBC 1 – (GB)
  مسلسل تجري حوادثه في احد احياء لندن ، يروي الحياة اليومية المهنية لعائلات بريطانية وتركية وافريقية واسيوية...

- **Goodness Gracious Me (Delhi Royal)** Série humoristique BBC 2 – (GB)
  مسلسل هزلي حيث مجموعة من الشبان البريطانيين من اصل هندي يسعون ان يكونوا بريطانيين اكثر من البريطانيين...

- **La fille au fond du verre de saké.** Série – fiction Canal+ (F)
  مسلسل يتناول يوميات الجالية الفرنسية من اصل صيني في باريس.

- **La petite mosquée dans la prairie. Série – fiction CBC TV (USA)**
  مسلسل على طريقة المسلسل الشهير وتم استبدال اسم المنزل بالجامع .

- **Tower block of common.** Téléréalité Channel 4 (GB)
  يقوم مسؤولون سياسيون بالاندماج في الحياة اليومية للمواطنين للتعرف على حياتهم والتعرف على مشاكلهم.

- **Turkish für Anfänger.** Série documentaire ARD (D)
  وثائقي الماني عن عائلات المانية وتركية تعيش معا.

- **The Event Série** – fiction NBC (USA)
  مسلسل سياسي عن رئيس جمهورية اميركا من العرق الاسود.

- **School Pride Réalité TV NBC (USA)**
  كل اسبوع تتبع الكاميرا مجموعة من الاساتذة والطلاب المتطوعين الذين يقومون باعمال تطوعية لتحسين اوضاع مؤسساتهم التربوية.

- **Ces Français qu'on n'entend jamais.** (هؤلاء الفرنسيون الذين لا نسمعهم ابدا)
  عنوان حلقة حوارية لمحطة ARTE الفرنسية–الالمانية كان ضيفها الصحافية الفرنسية Florence Aubenas حول كتابها « en France » الذي تقابل فيه الفرنسيين من الطبقات السفلى في المجتمع بعيدا عن اضواء باريس والاحياء الغنية. فهي تلتقي ابناء الضواحي الفقيرة، والعاطلين عن العمل، واهل التلامذة، وفتيات الضواحي الفقيرة، وناخبين يؤيدون المجموعات السياسية الهامشية والمتطرفة. (تم بث الحلقة في ٢٦/١٠/٢٠١٤).

٣ نماذج تدريب

نموذج ١: الابداع والتجديد

عرض نشرة اخبارية للطلاب ثم طرح الأسئلة التالية عليهم :

- ما هي تأثيرات طريقة التفكير والأحكام المسبقة في طرح ومعالجة المواضيع الواردة؟
- ما هي المعايير المهنية المتوافرة وغير المتوافرة في هذه النشرة؟
- ما هي حدود المسؤولية الاجتماعية في هذه النشرة؟
- ما هي الفائدة التي تقدمها للمجتمع من خلال المواضيع التي تتضمنها؟

بعد طرح هذه الأسئلة ومناقشة الاجابات في حلقة واحدة، يطلب الى المتدربين طرح طرق جديدة لمعالجة المواضيع بما يتناسب مع مفاهيم التنوع.

نموذج ٢: التقديم المتوازن للمواضيع

غالبا ما ترتكز التقارير الاخبارية على الأوجه السلبية للقضايا الاجتماعية وخاصة التي تتناول:

- العمالة الأجنبية،
- الأقليات المقيمة والوافدة،
- الجرائم والاعمال المخلة بالامن.

نادرا ما تترافق هذه المواضيع مع تقارير ايجابية حول النجاحات الاجتماعية أو الاقتصادية أو العلمية...الخ ، اذ غالبا ما تعالج هذه المواضيع على أساس أنها مشاكل اجتماعية تجب الاضاءة عليها مع تجاهل تام للناحية الانسانية. وفي كثير من الاحيان لا يتم توصيف هؤلاء كعمال أو موظفين أو أهل أو طلاب أو منتجين أو مستهلكين...الخ .

لذا يعرض على الطلاب نموذج مما تقدمه وسائل الاعلام اللبنانية عن العمالة الأجنبية (خدم، عمال مهمشين)، اضافة الى موضوع عن الأقليات الوافدة (سيريلنكيين، بنغلادشيين، سوريين، مصريين...). ثم تناقش هذه التقارير ويطلب الى الطلاب اعادة صياغتها عبر مجموعات مؤلفة من ٤ أشخاص ثم يعاد عرضها ومناقشتها على أساس العناصر الجديدة التي أدخلت بغرض التنوع.

نموذج ٣: « هم» و « نحن»

في عرضنا لقضايا المجتمع ، تتناول الصور النمطية أوسع شريحة من الناس، اي يتم اختزال عنصر التعددية (التنوع) بفئة أخرى لها نفس التوجهات.

تكمن خطورة الصور النمطية بانها تنحو نحو تعميم صفات وسلوكيات بعينها على مجموعة بشرية كاملة، دون الاخذ بعين الاعتبار الفروقات الموجودة. لكن يجب التنبه الى ان جانبا من الحقيقة في أي صورة نمطية يمكن ان ينطبق على عينة في المجموعة وليس على افراد المجموعة كلهم، مما يفرض على الصحافي عدم اطلاق الاحكام المسبقة وتعميمها.

من جهة أخرى يجب أن نكون أكثر وعيا للطريقة التي يتم من خلالها نقل الصور النمطية والتي من خلال تكرارها في أطر اخبارية، تتحول الى حقائق مطلقة.

وفي هذا الاطار نعرض ريبورتاج حول زراعة الممنوعات في البقاع أو عصابات السرقة، وبعدها نطرح مجموعة من الأسئلة للنقاش والبحث :

- هل يعتبر هذا الريبورتاج موضوعيا؟
- كيف يمكن أن نجعله حياديا ومتوازنا؟
- أين تكمن الرسائل الخفية في هذا الريبورتاج؟
- هل ترى أي تأثير على المستوى النفسي والعاطفي لبعض المفردات المستخدمة في هذا العمل؟
- أين هي الصور النمطية في هذا الموضوع وكيف تتمظهر في الريبورتاج؟
- هل تعتقد أن الموضوع يؤثر ايضا على حياة الأشخاص الذين تضمنهم الموضوع؟

بعد ذلك يطلب الى الطلاب اعادة هيكلة الريبورتاج واعادة انتاجه ضمن مجموعات بما يراعي الموضوعية وابعاده عن الصور النمطية وإعطاء نظرة جديدة عن الاخر او على الأقل اكتشاف النواقص و الأخطاء وتصحيحها.

نموذج ٤: التحقق من الأحداث

ان أي موضوع اخباري يجب أن يزود القارئ، اضافة الى المعلومة المركزية، بحد أدنى من المعلومات ضمن سياق خبري. هذه المعلومات يجب أن تخضع لدراسة متأنية ومختبرة، وكل رأي يجب أن يقيم من خلال الموضوع و الحقائق والأحداث المعروضة. ان الهوية الثقافية أو الدينية أو العرقية في التقارير الاخبارية يجب أن تقيم بعناية فائقة.

يطلب الى الطلاب اعداد تقرير اخباري حول موضوع يتم مناقشته داخل القاعة ضمن المجموعة ومع الآخرين. وبعد ذلك في اليوم التالي وبعد عرض التقارير تطرح الأسئلة التالية:

- الى أي مدى تثق بالمعلومات الواردة في تقارير زملاء المهنة (صحافة، وكالات، انترنت)؟
- ما هو الوقت الذي أمضيته للتحقق من الأحداث والمعلومات؟
- ما الذي يمكن أن يدفعك لنشر الأحداث رغم عدم تأكدك بشكل كاف من صحتها؟
- ماذا فعلت لكي يكون الشهود أو الناطق باسم أحد أو مجموعة ما أو منظمة ما ممثلا حقيقيا لها؟
- هل اخترتهم لأنهم على علاقة بالموضوع أم لأنهم يشكلون عناصر جذب لدى القارئ أو المشاهد؟

بعد ذلك يطلب الى الطلاب تعديل التقرير بحسب النقاشات والخلاصات.مع الاشارة الى تحفيز حب الاستطلاع لدى الصحافي والبحث عن معلومات جديدة ومحاولة التشكيك بالأفكار المسيطرة.

نموذج ٥: مقاربة نقدية

بعد عرض ريبورتاج حول قضية ما أو موضوع أو حادث ما ، نطرح على الطلاب الأسئلة التالية:

- هل يرتكز هذا الريبورتاج على بحث جدي ومعطيات كافية؟
- من هم أصحاب الخبرة الذين تم محاورتهم؟
- ما هي وجهات النظر التي عرضت؟
- كيف ظهرت آراء الغير؟
- ما هي المعطيات الاحصائية التي وردت أو الأرقام وهل دعمت الموضوع؟ وهل تثق بالارقام والاعداد التي تضمنها الريبورتاج؟
- ما هي الأطر التي تم بها تقديم الفاعل أو الضحية؟
- من هو برأيك المذنب، ولماذا؟
- هل أظهر الصحافي علاقة بين الحدث وطرف ما ، ولماذا؟
- هل هناك اظهار لمشاعر عنصرية؟
- ما هو أثر تكرار بعض الأسماء في الموضوع؟

بعد اخذ الإجابات والاراء التي ادلى بها الطلاب، يطلب اليهم إعادة هيكلة الريبورتاج ضمن مجموعات مؤلفة من أربعة اشخاص يمثلون التنوع اللبناني.

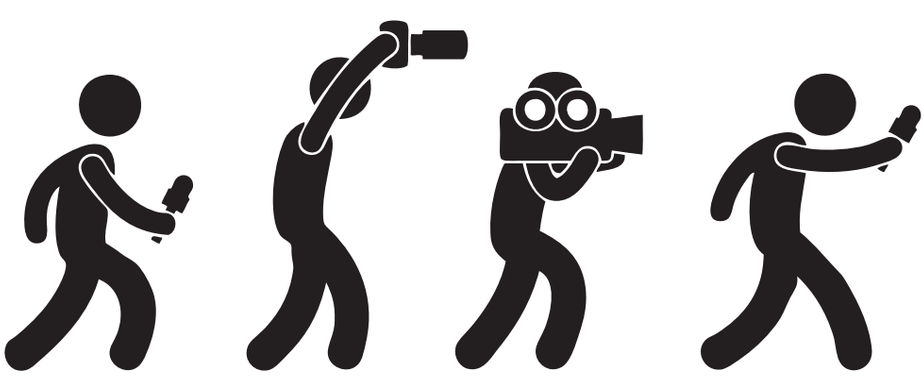

نموذج ٦: كيف نظّهر التنوع؟

ان التنوع ليس فقط بقياس عدد الأشخاص والمجموعات التي يتشكل منها الموضوع الاعلامي، بل خصوصا بالطريقة التي يظهرون بها والمقاربة التي يتم عرضهم من خلالها.

غالبا ما نلاحظ في المواضيع التي تطرح قضايا المهمشين والأقليات والوافدين الأجانب والجنح والجنس ...الخ ، ان الأشخاص المعنيين بالموضوع لا يعطون الفرصة للتعبير عن أنفسهم بل يطرح الموضوع على بعض «الخبراء»، وهذا ما يشوه العمل الاخباري وينال من العدالة الاعلامية.

الملاحظة ذاتها تتكرر عندما يعالج الريبورتاج قضايا التربية، حماية المستهلك ...فمن نحاور؟ وهل نطرح اسئلة، وننقل شكاوى، ام نطلق اتهامات واحكاما؟

أسئلة للمتدرب:

- هل أنت مدرك لأحكامك الشخصية تجاه قضية ما تود معالجتها؟
- هل تعطي جمهورك ما ينتظره منك أو ما يريد أن يسمعه او تبحث عن زوايا اخرى للخبر؟
- هل تبحث عن زوايا جديدة للموضوع؟
- هل تحاول التطابق مع ما هو سائد وتخاف التناقض مع المفاهيم والعادات السائدة؟
- هل تحاول أن تبذل مجهودا لمحاورة خبراء غير الذين تعود عليهم الجمهور وخاصة ممن يمثلون أقليات اجتماعية ، ثقافية... ولديهم آفاقا وأفكارا أخرى؟
- هل تسعى لطرح اسئلة عن الصور النمطية السائدة وتحاول شرحها وتفكيكها؟

يتم اختيار مقال من صحيفة ما حول موضوع ما مرتبط بالأقليات أو الوافدين، ثم يطلب من المشاركين تحليل هذا المقال بشكل مفصل مع التركيز على اختيارات الصحافيين : المصادر،الحجج المرفقة، بعض العناصر من المقال نفسه (صورة، كلمات،...) بعدها يطلب الى الطلاب استكمال هذا المقال لنشره في احدى وسائل الاعلام (بشكل متوازن).

هذا الأمر يتطلب البحث عن معلومات جديدة (يمكن للطلاب محاورة أو مقابلة أشخاص...).

يتم تقييم هذا العمل عبر النقاشات داخل الصف مع التركيز على الأحكام المسبقة والصور النمطية السلبية لجهة تقليصها أو التخلص منها في العمل الاعلامي.

نموذج ٧: تحفيز المنافسة حول تغطية التنوع

الهدف: تعزيز المهارات لدى الطلاب وادخال التنوع في تغطية الأمور التقليدية عبر مشاركة بعض المهنيين مع الطلاب.

الموضوع الرئيسي: الوصول الى اجابة على السؤال: هل من السهل ايجاد أو كتابة رواية صحافية مهمة تستحوذ على اهتمام الجمهور المتنوع؟

السياق: يعتمد هذا التمرين على المهارات الصحافية المكتسبة لدى الطلاب وخبراتهم حول مسألة التنوع.

على الطلاب العمل طيلة يوم كامل على موضوع محدد مثل:

- المرأة والحرية الجنسية،
- المثلية الجنسية،
- المرأة المطلقة...

على الطلاب اجراء الأبحاث والمقابلات لانتاج ريبورتاج .
يناقش العمل أمام الطلاب لقياس مدى نجاحه في تطبيق مفاهيم التنوع.

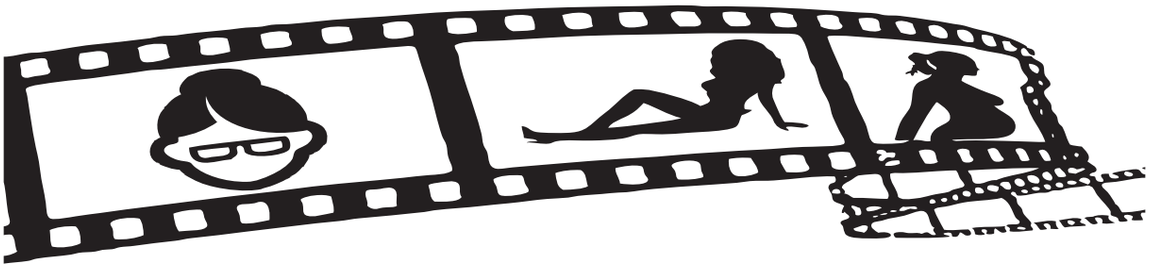

نموذج ٨: التكيف مع الجمهور المتنوع

- الهدف: تدريب الطلاب على كيفية التوجه نحو جمهور متنوع واعادة النظر بالأفكار المستهلكة على المستوى المعرفي لدى الجمهور والقضايا التي تهمه.
- الموضوع: الصور النمطية الموجودة حول بعض المفاهيم والقضايا لدى الجمهور والمهنيين.
- ضرورة مراقبة المصطلحات والمفردات المستخدمة في معالجة الموضوعات الأساسية.
- الطريقة: ورشة عمل؛ مناقشة داخل المجموعة.
- السياق: على المشاركين أن يبدوا مرونة للتكيف مع مختلف أساليب العرض.

يمكن انتاج هذا الأمر بمشاركة صحفيين من وسائل اعلام متعددة.

المطلوب انتاج نشرة أخبار تأخذ بالحسبان الواقع السياسي والمذهبي التعددي في لبنان وتشمل تغطية الصراعات الاقليمية. تناقش هذه النشرة مع مهنيين أو أخصائيين في التنوع لقياس مدى تطابقها مع معايير التنوع الإعلامي.

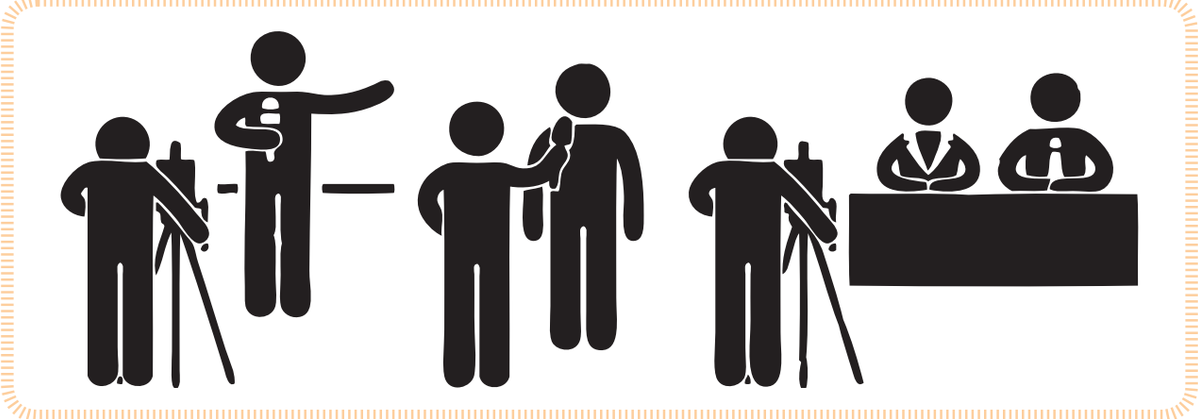

نموذج ٩: اعادة النظر في المعلومات

- الأهداف: مساعدة الطلاب على تحديد الوقائع والأضاليل وتمكينهم من فهم كيفية اعداد التقارير؛
  تشجيعهم على تبني أنماط مستقلة ونقدية وتجنب التلفيق.
- الموضوع: «الكليشهات» المحيطة بالأشخاص في المجموعات المختلفة؛ تأثير المنظور الثقافي والاجتماعي على الآراء والاحكام الشخصية.
- المنهج: مناقشة ضمن المجموعة – ورشة عمل – تحليل فردي.
- السياق: اطار عام يشبه جمع المعلومات.
- التمرين: يطلب الى الطلاب مشاهدة وسائل الاعلام قبل يوم، ثم يطلب منهم تبيان كيف قدمت هذه الوسائل تعليقاتها وتحليلها لحدث قائم على أنه حقيقة غير قابلة للنقاش .

يعطى الطلاب عدة نصوص من الصحف وعليهم تحديد الاتجاهات الموجودة في هذه النصوص عبر اختيار بعض الكلمات أو طريقة عرضها، أو بعض الملاحظات أو الاتهامات أو التهويل والتضخيم...الخ ، وعليهم فهم وشرح لماذا استخدمت هذه المفردات وفي أي معنى .
بعد المناقشة يدعى الطلاب لكتابة نص واختيار المفردات الخاصة بهم .

نموذج ١٠: توسيع نطاق الأشخاص المراد مقابلتهم

- الهدف: وضع الأحكام المسبقة موضع شك؛ تعزيز الخبرات والمعارف لدى الطلاب في مجال ادارة الحوار.
- المواضيع: أهمية اختيار الأشخاص المراد محاورتهم.
التنبه الى الروايات المبسطة المتأتية من الموضوعات الخارجة عن السيطرة أو تلك المحملة بصور نمطية.
- المنهج: مناقشة في مجموعات، أعمال فردية (ومجموعات عمل صغيرة، اذا كان العمل والحوار تلفزيوني).
- السياق: معالجة مسألة التمييز بكافة أشكاله في وسائل الاعلام.
الطلاب مدعوون لاعتماد مقاربات متوازنة في اختيار الأشخاص للحوار معهم.

على الطلاب اختيار موضوع وجمع المعلومات حوله وتحديد الأشخاص المراد دعوتهم الى البرنامج الحواري.
إضافة الى ذلك عليهم تحديد محاور هذا الموضوع واعداد الأسئلة الرئيسية. كما يطلب اليهم تحديد الأشخاص والشهادات والنماذج التي يجب أن تدخل في هذا الحوار وتشكل عنصرا مكملا لاجابات ضيوف الحوار.

نموذج ١١: صورة المعوقين في وسائل الاعلام

- الهدف: لفت الانتباه الى الصورة النمطية (الكليشهات) التي تقدمها وسائل الاعلام عن اصحاب الاحتياجات الخاصة.
  تطوير طريقة التفكير وكتابة الموضوعات الصحافية حول الاعاقة.
  معرفة المفردات الملائمة لكتابة هذه الموضوعات.
  فهم الاختلاف بطريقة أفضل.
  الكتابة بطريقة ايجابية عن الأشخاص المختلفين عنا.
  تعزيز المهارات الصحافية المرتبطة بكتابة المواضيع الخاصة بأصحاب الحاجات الخاصة.
- الطريقة: ورشة عمل بمشاركة أشخاص معوقين .
  مناقشات أولية تمهد لاختيار الموضوعات.
- الوقت: أسبوع.
- السياق: هذا الموضوع يكون نتيجة شراكة مع جمعية المعوقين بهدف تفكيك الأفكار المغلوطة أو المشوشة السائدة عن المعوقين عبر انتاج ريبورتاجات تلفزيونية حول الموضوع.

يختار الطلاب مواضيعهم بأنفسهم. أما انتاج الريبورتاجات فيمر بالمراحل التالية:
مناقشة وتحضير: يقرر الطلاب بأنفسهم الخطوات المهنية.
بحث : حيث يتم تحضير الوثائق ومراجعة الأرشيف .
كتابة نص تنفيذي.
التصوير الميداني.
ثم يتم عرض الريبورتاجات ومناقشتها.

الملاحق

١ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي
٢ ماتسورا: «ثروة العالم الثقافية هي تنوعه في الحوار»
٣ إعلان اليونسكو العالمي بشان التنوع الثقافي
٤ الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي

١ ميثاق الحقوق الأساسية للاتحاد الأوروبي

صدر عن البرلمان الأوروبي
مجلس الاتحاد الأوروبي واللجنة الأوروبية
في كانون الاول ٢٠٠٠

تمهيد

إن شعوب أوروبا – وهي تنشأ اتحاداً أوثق فيما بينها – تعتزم التشارك في مستقبل آمن قائم على القيم المشتركة.

وإدراكاً لتراثه الروحي والأخلاقي – يتأسس الاتحاد على القيم العامة التي لا تتجزأ للكرامة الإنسانية والحرية والمساواة والتضامن؛ على أساس مبادئ الديموقراطية وسلطان القانون، ويضع الفرد في القلب من أنشطته بالاعتراف بالمواطنة للاتحاد، وبخلق مساحة للحرية والأمن والعدل.

يسهم الاتحاد في المحافظة على تنمية هذه القيم المشتركة، بينما يحترم تنوع ثقافات وتقاليد شعوب أوروبا، وكذلك الهويات القومية للدول الأعضاء، وتنظيم سلطاتها العامة على المستويات القومية والإقليمية والمحلية، وينشد تشجيع التنمية المتوازنة والمستمرة، ويضمن حرية الحركة بالنسبة للأشخاص والسلع والخدمات ورأس المال، وحرية إقامة علاقات الصداقة.

ومن أجل هذا الهدف – يكون من الضروري تقوية حماية الحقوق الأساسية في ضوء تغيرات المجتمع، والتقدم الاجتماعي، والتطورات العلمية والتكنولوجية بجعل تلك الحقوق أكثر وضوحاً في الميثاق.

ويجدد هذا الميثاق تأكيده – بالاحترام الواجب لسلطات ووظائف المجتمع والاتحاد، ومبدأ المشاركة في القرار – على الحقوق الناشئة على وجه الخصوص عن التقاليد الدستورية والالتزامات الدولية المشتركة بين الدول الأعضاء، والمعاهدة بشأن الاتحاد الأوروبي، ومعاهدات المجتمع، والاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، والمواثيق الاجتماعية التي يتبناها المجتمع والمجلس الأوروبي، وقانون الدعوى لمحكمة العدل للمجتمعات الأوروبية والمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان.

إن التمتع بهذه الحقوق يستلزم مسؤوليات وواجبات نحو الأشخاص الآخرين والمجتمع الإنساني وأجيال المستقبل.
ولهذا يقر الاتحاد بالحقوق والحريات والمبادئ الواردة فيما يلي.

مادة ١ : الكرامة الإنسانية

الكرامة الإنسانية مقدسة، ويجب احترامها وحمايتها.

مادة ٢ : الحق في الحياة

١– كل شخص له الحق في الحياة.
٢– لا يحكم على أي شخص بعقوبة الإعدام أو يتم إعدامه.

مادة ٣ : حق الشخص في السلامة

١– لكل شخص الحق في احترام سلامته البدنية والعقلية.
٢– في مجال الطب وعلم الأحياء – يجب احترام ما يلي على وجه الخصوص:
– الموافقة الحرة والمعلومة للشخص المعني – طبقاً للإجراءات التي يضعها القانون،
– حظر الممارسات التي تتعلق بتحسن النسل – وخاصة تلك التي تهدف إلى انتقاء الأشخاص،
– حظر جعل جسم الإنسان وأجزائه مصدراً للكسب المالي،
– حظر الاستنساخ التناسلي البشري.

مادة ٤ : حظر التعذيب والمعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة

لا يخضع أي شخص للتعذيب أو للمعاملة أو العقوبة غير الإنسانية أو المهينة.

مادة ٥ : حظر الاسترقاق والعمل بالإكراه

١– لا يجوز استرقاق أي شخص أو استعباده.
٢– لا يجوز أن يطلب من أي شخص أن يؤدي عملاً قسراً أو كرهاً.
٣– يحظر الاتجار في البشر.

مادة ٦ : الحق في الحرية والأمن

لكل شخص الحق في الحرية والأمن.

مادة ٧ : احترام الحياة الخاصة والحياة العائلية

لكل شخص الحق في احترام حياته الخاصة وحياته العائلية وبيته واتصالاته.

مادة ٨ : حماية البيانات الشخصية

١– لكل شخص الحق في حماية البيانات الشخصية التي تتعلق به.

٢– يجب أن تعامل مثل هذه البيانات على نحو ملائم لأغراض محددة، وعلى أساس موافقة الشخص المعني، أو على أساس مشروع يحدده القانون، ويكون لكل شخص الحق في الوصول إلى البيانات التي تم جمعها وتتعلق به، وحق الحصول عليها صحيحة.

٣– يخضع الإذعان لهذه القواعد لرقابة هيئة مستقلة.

مادة ٩ : الحق في الزواج والحق في تكوين أسرة

يكفل الحق في الزواج والحق في تكوين أسرة وفقاً للقوانين المحلية التي تحكم ممارسة هذه الحقوق.

مادة ١٠ : حق الفكر والضمير والديانة

١– كل شخص الحق في حرية الفكر والضمير والديانة، ويشمل هذا الحق الحرية في تغيير الديانة، أو العقيدة، وحرية إعلان الديانة أو العقيدة والتعبد والتعليم والممارسة وإقامة الشعائر، إما بمفرده، أو بالاجتماع مع الآخرين، وإما بشكل علني أو بشكل سري.

٢– إقرار الحق في عدم الاشتراك في الحروب وفقاً للقوانين المحلية التي تحكم ممارسة هذا الحق.

مادة ١١ : حرية التعبير والمعلومات

١– لكل شخص الحق في حرية التعبير، ويشمل هذا الحق حرية اعتناق الآراء، وتلقي ونقل المعلومات والأفكار، دون تدخل من السلطة العامة وبصرف النظر عن الحدود.

٢– تحترم الحرية وتعددية وسائل الإعلام.

مادة ١٢ : حرية التجمع وحرية تكوين الاتحادات

١– لكل إنسان الحق في حرية التجمع السلمي وحرية الاتحاد على كافة المستويات – وخاصة في المسائل السياسية والتجارية والنقابية والمدنية والتي تتضمن حق أي إنسان في تكوين والانضمام إلى النقابات المهنية لحماية مصالحه.

٢– تسهم الأحزاب السياسية على المستوى النقابي في التعبير عن الإرادة السياسية لأعضاء النقابة.

مادة ١٣ : حرية الفنون والعلوم

تكون الفنون والبحث العلمي حرة من القيود، وتحترم الحرية الأكاديمية.

مادة ١٤ : الحق في التعليم

١– لكل إنسان الحق في التعليم والحصول على التدريب المهني والمستمر.

٢– يشمل هذا الحق إمكانية تلقي تعليم إلزامي بالمجان.

٣– تحترم حرية إنشاء مؤسسات تعليمية بالاحترام الواجب لمبادئ الديموقراطية، وحق الآباء في ضمان أن التعليم والتدريس لأطفالهم يتفق مع اعتقادهم الديني والفلسفي والتربوي وفقاً للقوانين المحلية التي تحكم ممارسة هذه الحرية وهذا الحق.

المادة ١٥ : حرية اختيار مهنة والحق في الارتباط بعمل

١– لكل إنسان الحق في الارتباط بعمل وممارسة مهنة يختارها أو يقبلها بحرية.

٢– لكل مواطن بالاتحاد حرية البحث عن الوظيفة والعمل وممارسة حق الإنشاء، وتوفير الخدمات في أي دولة عضو.

٣– يكون لمواطني البلاد الأخرى المصرح لهم بالعمل في أقاليم الدول الأعضاء الحق في ظروف عمل مساوية لتلك الخاصة بمواطني الاتحاد.

مادة ١٦ : الحق في إدارة عمل تجاري

يتم إقرار حرية إدارة عمل تجاري وفقاً لقانون المجتمع والقوانين والممارسات المحلية.

مادة ١٧ : الحق في الملكية

١– لكل إنسان الحق في امتلاك واستخدام والتصرف في توريث ممتلكاته التي حصل عليها بشكل قانوني، ولا يجوز حرمان أي شخص من ممتلكاته إلا للمصلحة العامة، وفي الحالات وبموجب الشروط التي ينص عليها القانون، ويخضع ذلك للتعويض العادل الذي يدفع له في الوقت المناسب تعويضاً عن خسارته، ويجوز أن ينظم القانون استخدام الممتلكات بما تقتضيه المصلحة العامة.

٢– تتم حماية الملكية الفكرية.

مادة ١٨ : الحق في اللجوء

يكفل حق اللجوء بالاحترام الواجب لقواعد اتفاقية جنيف بتاريخ ٢٨ يوليو ١٩٥١، وبروتوكول ٣١ يناير ١٩٦٧ الذي يتعلق بوضع اللاجئين وطبقاً للمعاهدة التي تنشأ المجتمع الأوروبي.

مادة ١٩ : الحماية في حالة الفصل أو الترحيل أو التسليم

١– تحظر حالات الترحيل الجماعي.

٢– لا يجوز فصل أو إبعاد أو تسليم أي شخص إلى دولة إذا كان هناك خطر شديد بتعرضه لعقوبة الإعدام، أو التعذيب، أو المعاملة أو العقوبة غير الإنسانية المهينة.

مادة ٢٠ : المساواة أمام القانون

يتساوى الجميع أمام القانون.

مادة ٢١ : عدم التمييز

يخطر أي تمييز قائم على أي سبب مثل الجنس أو العرق أو اللون أو الأصل العرقي أو الاجتماعي أو السمات الأجنبية أو اللغة أو الدين أو العقيدة أو الرأي السياسي أو أي رأي آخر أو الانتساب إلى أقلية قومية أو بسبب الممتلكات أو الميلاد أو الإعاقة أو السن أو التوجه الجنسي.

٢– في نطاق تطبيق المعاهدة التي تنشئ المجتمع الأوروبي، والمعاهدة بشأن الاتحاد الأوروبي ودون الإخلال بالأحكام الخاصة لتلك المعاهدات – يحظر أي تمييز على أساس الجنسية.

مادة ٢٢ : الاختلاف الثقافي والديني واللغوي

يحترم الاتحاد الاختلاف الثقافي والديني واللغوي.

مادة ٢٣ : المساواة بين الرجال والنساء

تكفل المساواة بين الرجال والنساء في كافة المجالات بما في ذلك الوظيفة والعمل والأجر، ولا يمنع مبدأ المساواة المحافظة على أو تبني الإجراءات التي تكفل مزايا معينة لصالح الجنس الأقل تمثيلاً.

مادة ٢٤ :حقوق الطفل

١- يكون للأطفال الحق في الحماية والرعاية كما تتطلب مصلحتهم، ويجوز لهم أن يعبروا عن وجهات نظرهم بحرية، وتؤخذ وجهات النظر هذه في الاعتبار بشأن المسائل التي تخصهم وفقاً لأعمارهم ونضجهم.

٢- في كافة الأفعال التي تتعلق بالأطفال – سواء اتخذتها السلطات العامة أو المؤسسات الخاصة – يجب أن تؤخذ مصالح الطفل في الاعتبار الأول، ويكون لكل طفل الحق في الحفاظ على علاقة شخصية واتصال مباشر مع والديه على نحو منتظم ما لم يكن ذلك يخالف مصلحته.

مادة ٢٥ : حق كبار السن

يقر الاتحاد ويحترم حقوق كبار السن في أن يحيوا حياة كريمة ومستقلة، والمشاركة في الحياة الاجتماعية والثقافية.

مادة ٢٦ : اندماج الأشخاص ذوي الإعاقة

يقر الاتحاد ويحترم حق الأشخاص ذوي الإعاقة في الاستفادة من الإجراءات التي وضعت لضمان استقلالهم وتكاملهم الاجتماعي والمهني والمشاركة في حياة المجتمع.

مادة ٢٧ : حق العمال في الحصول على المعلومات والتشاور داخل نطاق الالتزام

يكفل للعمال أو ممثليهم – المعلومات والتشاور في الوقت المناسب في الحالات وطبقاً للشروط التي ينص عليها قانون المجتمع، والقوانين والممارسات المحلية.

مادة ٢٨ : الحق في عقد الصفقات والعمل الجماعي

يكون للعمال وأصحاب العمل – أو منظماتهم الخاصة بهم – طبقاً لقانون المجتمع والقوانين والممارسات المحلية – حق التفاوض وإبرام الاتفاقات الجماعية على المستويات الملائمة، وفي حالة تعارض المصالح يكون لهم الحق في اتخاذ إجراء جماعي للدفاع عن مصالحهم بما في ذلك الإضراب.

مادة ٢٩ : حق الحصول على خدمات التوظيف

لكل إنسان الحق في الحصول على خدمات توظيف مجانية.

مادة ٣٠ : الحماية في حالة الفصل التعسفي

لكل عامل الحق في الحماية ضد الفصل التعسفي – طبقاً لقانون المجتمع، والقوانين والممارسات المحلية.

مادة ٣١ : ظروف العمل العادلة

١– لكل عامل الحق في ظروف عمل تحترم صحته وسلامته وكرامته.
٢– لكل عامل الحق في تحديد الحد الأقصى لساعات العمل، وفترات الراحة اليومية والأسبوعية، وفترة سنوية مدفوعة الأجر.

مادة ٣٢ : حظر عمل الطفل وحماية الشباب أثناء العمل

يحظر تشغيل الأطفال، ولا يجوز أن يكون الحد الأدنى لسن الالتحاق بالعمل أقل من الحد الأدنى لسن التخرج في المدرسة، دون الإخلال بمثل هذه القواعد مثلما يكون مناسباً للشباب وباستثناء القيود المحدودة، ويجب أن يتمتع الشباب الذين يلتحقون بالعمل بظروف عمل مناسبة لأعمارهم، ويجب حمايتهم ضد الاستغلال الاقتصادي، وأي عمل من المحتمل أن يضر بسلامتهم أو صحتهم أو نموهم البدني أو العقلي أو الأخلاقي أو الاجتماعي، أو يتعارض مع تعليمهم.

مادة ٣٣ : الحياة العائلية والمهنية

١– تتمتع الأسرة بالحماية القانونية والاقتصادية والاجتماعية.
٢– للتوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية – يكون لكل إنسان الحق في الحماية من الفصل لسبب يتعلق بالأمومة، والحق في إجازة أمومة مدفوعة الأجر، وإجازة بعد الولادة، أو تبني طفل.

مادة ٣٤ : الضمان الاجتماعي والمساعدة الاجتماعية

يقر الإتحاد ويحترم الحق في إعانات الضمان الاجتماعي، والخدمات الاجتماعية التي توفر الحماية في حالات مثل الأمومة، والمرض، وإصابات العمل، والعوز أو الشيخوخة، وفي حالة فقد الوظيفة وفقاً للقواعد التي يضعها قانون المجتمع والقوانين والممارسات المحلية.

يكون من حق أي شخص يقيم ويتنقل بشكل قانوني داخل نطاق الاتحاد الأوروبي الحصول على إعانات الضمان الاجتماعي والمزايا الاجتماعية وفقاً لقانون المجتمع والقوانين والممارسات المحلية.

لمكافحة الحرمان الاجتماعي والفقر – يقر الاتحاد ويحترم الحق في الحصول على المعونة الاجتماعية، ومعونة الإسكان من أجل ضمان حياة لائقة لكل أولئك الذين يفتقرون إلى الموارد الكافية وفقاً للقواعد التي يضعها قانون المجتمع والقوانين والممارسات المحلية.

مادة ٣٥ : الرعاية الصحية

لكل إنسان الحق في الحصول على الرعاية الصحية الوقائية، والحق في الاستفادة من العلاج الطبي، بموجب الشروط التي تضعها القوانين والممارسات المحلية، ويكفل مستوى عال من حماية صحة الإنسان في تحديد وتنفيذ كافة سياسات وأنشطة الاتحاد.

مادة ٣٦ : الحصول على خدمات المنفعة الاقتصادية العامة

يقر الاتحاد ويحترم الحصول على خدمات المنفعة الاقتصادية العامة كما تنص القوانين والممارسات المحلية، وفقاً للمعاهدة التي شرعها المجتمع الأوروبي، من أجل تنمية التماسك الاجتماعي والإقليمي للاتحاد.

مادة ٣٧ : الحماية البيئية

يجب إدراج وضمان مستو عال من الحماية البيئية وتحسين الجودة البيئية في سياسات الاتحاد وفقاً لمبدأ التنمية المستمرة.

مادة ٣٨ : حماية المستهلك

تضمن سياسات الاتحاد مستوى عال من حماية المستهلك.

مادة ٣٩: الحق في التصويت والترشيح في انتخابات البرلمان الأوروبي

١- يكون لكل مواطن في الاتحاد حق التصويت والترشيح في انتخابات البرلمان الأوروبي في الدولة العضو التي يقيم فيها بموجب نفس الشروط التي تطبق على مواطني تلك الدولة.
٢- يتم انتخاب أعضاء البرلمان الأوروبي بالتصويت العام المباشر في اقتراع حر أو سري.

مادة ٤٠: الحق في التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية

يكون لكل مواطن في الاتحاد حق التصويت والترشيح في الانتخابات البلدية في الدولة العضو التي يقيم فيها بموجب نفس الشروط التي تطبق على مواطني تلك الدولة.

مادة ٤١: الحق في الإدارة الجيدة

١- يكون لكل شخص الحق في أن تعالج شؤونه بنزاهة، وعلى نحو ملائم، وفي خلال وقت معقول من قبل مؤسسات وهيئات الاتحاد.
٢- ويشمل هذا الحق:
- حق كل شخص في الاستماع إليه قبل اتخاذ أي إجراء غير ملائم قد يؤثر عليه.
- حق كل شخص في الحصول على المستندات الخاصة به، مع احترام المصالح المشروعة للسرية المهنية والتجارية.
- التزام الإدارة بإبداء أسباب قراراتها.
٣- يكون لكل شخص الحق في أن يعوضه المجتمع عن أي ضرر تسببه مؤسساته أو موظفيها عند أداء واجباتهم وفقاً للمبادئ العامة المشتركة بين قوانين الدول الأعضاء.
٤- يجوز لأي شخص أن يكتب لمؤسسات الاتحاد بإحدى لغات المعاهدات، ويجب أن يتلقى رداً بنفس اللغة.

مادة ٤٢: الحق في الحصول على المستندات

يكون من حق أي مواطن بالاتحاد، وأي شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو له مكتب مسجل في دولة عضو الحصول على مستندات البرلمان الأوروبي أو المجلس أو اللجنة.

مادة ٤٣ : محقق الشكاوى

يكون من حق أي مواطن بالاتحاد وأي شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو له مكتب مسجل في دولة عضو أن يرفع إلى محقق الشكاوى بالاتحاد قضايا سوء الإدارة في أنشطة مؤسسات أو هيئات المجتمع، باستثناء محكمة العدالة، والمحكمة الابتدائية اللتين تعملان بصفتهما القضائية.

مادة ٤٤ : الحق في تقديم التماس

يكون من حق أي مواطن بالاتحاد وأي شخص طبيعي أو معنوي مقيم أو له مكتب مسجل في دولي عضو أن يقدم التماساً للبرلمان الأوروبي.

مادة ٤٥ : حرية الحركة والإقامة

١– لكل مواطن بالاتحاد الحق في الحركة والإقامة بحرية داخل إقليم الدول الأعضاء.

٢– يجوز منح حرية الحركة والإقامة – وفقاً للمعاهدة التي شرعها المجتمع الأوروبي – لمواطني الدول الأخرى المقيمين بشكل قانوني في إقليم دولة عضو.

مادة ٤٦ : الحماية الدبلوماسية والقنصلية

لكل مواطن بالاتحاد الحق في الحماية – في إقليم دولة أخرى يكون مواطناً فيها وليس بها تمثيل – من قبل الجهات الدبلوماسية أو القنصلية لأي دولة عضو طبقاً لنفس الشروط التي تطبق على مواطني تلك الدولة العضو.

مادة ٤٧ : الحق في وسائل فعالة ومحاكمة عادلة

يكون من حق أي إنسان تنتهك حقوقه وحرياته التي يكفلها قانون الاتحاد الحق في وسائل فعالة أمام المحكمة، وفقاً للشروط التي تضعها هذه المادة، ويكون من حق أي إنسان محاكمة عادلة وعلنية في خلال وقت معقول من قبل محكمة عادلة ومستقلة ينشئها القانون مسبقاً، ويكون لأي إنسان إمكانية المشورة والدفاع والتمثيل، وتتاح المعونة القانونية لأولئك الذين يفتقرون إلى الموارد الكافية بالقدر الذي تكون مثل هذه المعونة لازمة لضمان الوصول إلى العدالة.

مادة ٤٨ : افتراض البراءة وحق الدفاع

١– كل شخص يتهم يفترض أنه برئ وحتى يثبت أنه مذنب طبقاً للقانون.

٢– يكفل احترام حقوق الدفاع لأي شخص يوجه له اتهام.

مادة ٤٩ : مبادئ الشرعية وتناسب الجرائم والعقوبات

١– لا يعتبر أي شخص مذنباً بأي جريمة بسبب أي فعل أو إهمال لم يكن يشكل جريمة بموجب القانون المحلي أو القانون الدولي حين ارتكابه، ولا تفرض عقوبة أشد من التي كانت واجبة التطبيق وقت ارتكاب الجريمة، وإذا نص القانون على عقوبة أخف – بعد ارتكاب الجريمة – تطبق تلك العقوبة.

٢– لا تخل هذه المادة بمحاكمة وعقاب أي شخص عن أي فعل أو إهمال كان – وقت ارتكابه – مجرماً طبقاً للمبادئ العامة التي تقرها الدول.

٣– يجب أن تتناسب شدة العقوبات مع الجريمة.

مادة ٥٠ : الحق في عدم المحاكمة أو العقوبة مرتين في إجراءات جنائية عن نفس الجريمة

لا يكون أي شخص عرضة للمحاكمة أو العقوبة مرة أخرى في إجراءات جنائية عن جريمة تمت تبرئته أو إدانته بالفعل بشكل نهائي داخل نطاق الاتحاد طبقاً ووفقاً للقانون.

الفصل السابع: أحكام عامة

مادة ٥١

١– توجه أحكام هذا الميثاق إلى مؤسسات وهيئات الاتحاد – مع وضع الاعتبار الواجب لمبدأ المشاركة في القرار – وإلى الدول الأعضاء فقط عند تنفيذ قانون الاتحاد، وبناء على ذلك يحترمون الحقوق، ويتقيدون بالمبادئ، ويشجعون على تطبيقها وفقاً لسلطاتها.

٢– لا ينشئ هذا الميثاق أي سلطة أو مهمة جديدة للمجتمع أو الاتحاد أو يعدل السلطات والمهام التي تحددها المعاهدات.

مادة ٥٢ : نطاق الحقوق المكفولة

يجب أن ينص القانون على أي تقييد بشأن ممارسة الحقوق والحريات التي يقرها هذا الميثاق، ويجب احترام جوهر تلك الحقوق والحريات، وفقاً لمبدأ التناسب – يجوز وضع القيود فقط إذا كانت لازمة وتفي بشكل حقيقي بأهداف المصلحة العامة التي يقرها الاتحاد، أو الحاجة لحماية حقوق وحريات الآخرين.

٢– تمارس الحقوق التي يقرها هذا الميثاق والتي تقوم على أساس معاهدات المجتمع أو المعاهدة بشأن الاتحاد الأوروبي بموجب الشروط وفي نطاق القيود التي تحددها تلك المعاهدات.

بقدر ما يتضمن هذا الميثاق من حقوق والتي تتطابق مع الحقوق التي تكفلها اتفاقية حماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية – يكون مفهوم ونطاق تلك الحقوق هو نفس المفهوم والنطاق الذي تضعه الاتفاقية المذكورة، ولا يمنع هذا الحكم قانون الاتحاد من أن يوفر حماية أوسع.

مادة ٥٣ : مستوى الحماية

لا يفسر أي شئ في هذا الميثاق على أنه يقيد أو يؤثر بشكل معاكس على حقوق الإنسان والحريات الأساسية التي يعترف بها – في مجالات تطبيقها – قانون الاتحاد، والقانون الدولي، والاتفاقيات الدولية التي يكون الاتحاد أو المجتمع أو كافة الدول الأعضاء طرفاً فيها بما في ذلك الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية ودساتير الدول الأعضاء.

مادة ٥٤ : حظر إساءة استخدام الحقوق

لا يفسر أي شئ في هذا الميثاق على أنه يتضمن أي حق للمشاركة في أي نشاط أو للقيام بأي فعل يهدف إلى هدم أي من الحقوق والحريات التي يقرها هذا الميثاق أو إلى تقييدها إلى حد أكبر من التي ينص عليها فيه.

٢ «ثروة العالم الثقافية هي تنوعه في الحوار»

كويشيرو ماتسورا
المدير العام لمنظمة اليونسكو

لقد اعتمد «إعلان اليونسكو العالمي بِشأن التنوع الثقافي» بالإجماع في ظرف خاص للغاية. فقد جاء هذا الاعتماد غداة احداث ١١ سبتمبر/ أيلول ٢٠٠١، وكان المؤتمر العام المنعقد آنذاك في دورته الحادية والثلاثين، هو اول اجتماع يعقد على المستوى الوزاري بعد تلك الاحداث الرهيبة، فكان فرصة سانحة للدول الاعضاء كي تؤكد فيها مجددا قناعتها بأن الحوار بين الثقافات هو أفضل ضمان للسلام، وكي تعرب عن رفضها القاطع لمقولة حتمية النزاعات بين الثقافات والحضارات.

فإصدار وثيقة تقنينية بهذه الاهمية يشكل سابقة بالنسبة للمجتمع الدولي. فهي تضع التنوع الثقافي في مصاف «التراث المشترك للإنسانية» الذي «هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية»، وتجعل من الدفاع عنه واجبا أخلاقيا ملزما، لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان.

وإذ يرمي الإعلان إلى صون التنوع الثقافي باعتباره كنزا حيا وبالتالي كنزا متجددا، إذ لا يجوز ان ينظر إليه كتراث راكد بل كعملية تمثل ضمانة لبقاء البشرية، فإنه يرمي أيضا وفي الوقت ذاته إلى تفادي اوجه التفرقة وظواهر الاصولية، التي ترسخ وتقدس هذه الفوارق باسم الاختلافات الثقافية، مناقضة بذلك الرسالة التي ينادي بها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. كما يشدد إعلان اليونسكو العالمي على ضرورة ان يعترف كل فرد لا بالغيرية بمختلف أشكالها فحسب، بل وأيضا بتعدد ذاتيات الغير في كنف مجتمعات تتسم ذاتها بالتعددية. فبهذا الاعتراف فقد يمكن صون التنوع الثقافي بوصفه عملية تطورية ومنهلاً للقدرة على التعبير والابداع والتجديد. وقد تم تجاوز النقاش بين البلدان التي تميل الى الدفاع عن السلع والخدمات الثقافية «التي لاينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعاً او منتجات استهلاكية كغيرها من السلع أو المنتجات»، وبين البلدان التي تصبو الى اعلاء شأن الحقوق الثقافية، إذ ان الاعلان ألّف بين الموقفين، وابرز العلاقة السببية التي تجمع بين هذين النهجين المتكاملين. فالواقع هو أنه لا وجود لاحدهما دون الاخر.

إن هذا الاعلان، المقترن بخطوط اساسية لخطة عمل ، يمكن ان يشكل اداة رائعة للتنمية تتضمن القدرة على إضفاء الطابع الانساني على ظاهرة العولمة. وهو بطبيعة الحال، لايملي اي تعليمات محددة على أحد، وانما توجهات عامة من شأنها أن تترجم إلى سياسات تجديدية من قبل الدول الاعضاء ضمن اطار السياقات الخاصة بها ، وبالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

لقد أصبح هذا الاعلان الذي يحارب مظاهر التقوقع والانغلاق المبنية على الاصولية، بتعميم منظور للعالم أكثر انفتاحاً وابداعاً وديمقراطية، يعد من الان فصاعداً من بين النصوص المؤسسة لفلسفة أخلاقية جديدة تعمل اليونسكو على نشرها في بداية القرن الحادي والعشرين، وهو نص آمل أن يكتسب ذات يوم نفس القوة التي اكتسبها الاعلان العالمي لحقوق الانسان.

٣ إعلان اليونسكو العالمي بشان التنوع الثقافي

معتمد من المؤتمر العام لمنظمة اليونسكو
المنعقد في باريس في العام ٢٠٠١

الهوية والتنوع والتعددية

المادة (١): التنوع الثقافي بوصفه تراثا مشتركا للإنسانية

تتخذ الثقافة أشكالا متنوعة عبر المكان والزمان. ويتجلى هذا التنوع في أصالة وتعدد الهويات المميزة للمجموعات والمجتمعات التي تتألف منها الإنسانية. والتنوع الثقافي، بوصفه مصدرا للتبادل والتجديد والإبداع، هو ضروري للجنس البشري ضرورة التنوع البيولوجي بالنسبة للكائنات الحية. وبهذا المعنى، فإن التنوع الثقافي هو التراث المشترك للإنسانية، وينبغي الاعتراف به والتأكيد عليه لصالح أجيال الحاضر والمستقبل.

المادة (٢): من التنوع الثقافي إلى التعددية الثقافية

لا بد في مجتمعاتنا التي تتزايد تنوعا يوما بعد يوم، من ضمان التفاعل المنسجم والرغبة في العيش معا فيما بين أفراد ومجموعات ذوي هويات ثقافية متعددة ومتنوعة وديناميةة. فالسياسات التي تشجع على دمج ومشاركة كل المواطنين تضمن التلاحم الاجتماعي وحيوية المجتمع المدني والسلام. وبهذا المعنى فإن التعددية الثقافية هي الرد السياسي على واقع التنوع الثقافي. وحيث انها لا يمكن فصلها عن وجود إطار ديمقراطي، فإنها تيسر المبادلات الثقافية وازدهار القدرات الإبداعية التي تغذي الحياة العامة.

المادة (٣): التنوع الثقافي بوصفه عاملا من عوامل التنمية

إن التنوع الثقافي يوسع نطاق الخيارات المتاحة لكل فرد، فهو أحد مصادر التنمية، لا بمعنى النمو الاقتصادي فحسب، وإنما من حيث هي أيضا وسيلة لبلوغ حياة فكرية وعاطفية وأخلاقية وروحية مرضية.

التنوع الثقافي وحقوق الإنسان

المادة (٤): حقوق الإنسان بوصفها ضمانا للتنوع الثقافي

إن الدفاع عن التنوع الثقافي واجب أخلاقي لا ينفصل عن احترام كرامة الإنسان. فهو يفترض الالتزام باحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وخاصة حقوق الأشخاص المنتمين إلى أقليات وحقوق الشعوب الاصلية. ولا يجوز لأحد أن يستند إلى التنوع الثقافي لكي ينتهك أو يحدّ من نطاق حقوق الإنسان التي يضمنها القانون الدولي.

المادة (٥): الحقوق الثقافية بوصفها إطارا ملائما للتنوع الثقافي

الحقوق الثقافية جزء لا يتجزأ من حقوق الإنسان التي هي حقوق عالمية ومتلازمة ومتكافلة. ويقتضي ازدهار التنوع المبدع الإعمال الكامل للحقوق الثقافية كما حُدّدت في المادة (٢٧) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وفي المادتين (١٣) و(١٥) من العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وبناء على ذلك ينبغي أن يتمتع كل شخص بالقدرة على التعبير عن نفسه وإبداع اعماله ونشرها باللغة التي يختارها، وخاصة بلغته الاصلية. ولكل شخص الحق في تعليم وتدريب جيدين يحترمان هويته الثقافية احتراما كاملا. وينبغي ان يتمتع كل شخص بالقدرة على المشاركة في الحياة الثقافية التي يختارها وان يمارس تقاليده الثقافية الخاصة، في الحدود التي يفرضها احترام حقوق الإنسان والحريات الاساسية.

المادة (٦): نحو تنوع ثقافي متاح للجميع

إلى جانب كفالة التداول الحر للأفكار عن طريق الكلمة والصورة، ينبغي الحرص على تمكين كل الثقافات من التعبير عن نفسها والتعريف بنفسها. ذلك ان حرية التعبير، وتعددية وسائل الإعلام، والتعددية اللغوية، والمساواة في فرص الوصول إلى أشكال التعبير الفني والمعارف العلمية والتكنولوجية، بما في ذلك المعارف في صورتها الرقمية، وإتاحة الفرصة لجميع الثقافات في ان تكون حاضرة في وسائل التعبير والنشر، هي كلها ضمانات للتنوع الثقافي.

التنوع الثقافي والإبداع

المادة (٧): التراث الثقافي بوصفه مصدرا للإبداع

إن كل إبداع ينهل من منابع التقاليد الثقافية، ولكنه يزدهر بالاتصال مع الثقافات الاخرى. ولذلك لا بد من صون التراث بمختلف أشكاله وإحيائه ونقله إلى الاجيال القادمة كشاهد على تجارب الإنسان وطموحاته، وذلك لتغذية الإبداع بكل تنوعه والحفز على قيام حوار حقيقي بين الثقافات.

المادة (٨): السلع والخدمات الثقافية بوصفها متميزة عن غيرها من السلع والخدمات

في مواجهة التحولات الاقتصادية والتكنولوجية الحالية، التي تفتح آفاقا فسيحة للإبداع والتجديد، ينبغي إيلاء عناية خاصة لتنوع المنتجات الإبداعية والمراعاة العادلة لحقوق المؤلفين والفنانين وكذلك لخصوصية السلع والخدمات الثقافية التي لا ينبغي اعتبارها، وهي الحاملة للهوية والقيم والدلالة، سلعا أو منتجات استهلاكية كغيرها من السلع او المنتجات.

المادة (٩): السياسات الثقافية بوصفها حافزا على الإبداع

إلى جانب ضمان التداول الحر للأفكار والمصنفات، ينبغي أن تكفل السياسات الثقافية تهيئة الظروف المؤاتية لإنتاج ونشر سلع وخدمات ثقافية متنوعة، وذلك عن طريق صناعات ثقافية تملك الوسائل اللازمة لإثبات ذاتها على الصعيدين المحلي والعالمي. ويرجع لكل دولة، مع احترام التزاماتها الدولية، أن تحدد سياساتها الثقافية وتنفذها بأفضل الوسائل التي تراها، سواء بالدعم التنفيذي أو بالأطر التنظيمية الملائمة.

التنوع الثقافي والتضامن الدولي

المادة (١٠): تعزيز القدرات على الإبداع والنشر على المستوى الدولي

إزاء أوجه الاختلال التي يتسم بها في الوقت الحاضر تدفق وتبادل السلع الثقافية على الصعيد العالمي ينبغي تعزيز التعاون والتضامن الدوليين لكي يتاح لجميع البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، إقامة صناعات ثقافية قادرة على البقاء والمنافسة على المستوى الوطني والدولي.

المادة (١١): إقامة شراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمجتمع المدني

لا يمكن لقوى السوق وحدها أن تكفل صون وتعزيز التنوع الثقافي الضامن للتنمية البشرية المستديمة. ويجدر في هذا الإطار التأكيد من جديد على الدور الاساسي الذي تؤديه السياسات العامة، بالتشارك مع القطاع الخاص والمجتمع المدني.

المادة (١٢): دور اليونسكو

تقع على عاتق اليونسكو بحكم رسالتها ومهامها، مسؤولية ما يلي:

التشجيع على مراعاة المبادئ المنصوص عليها في هذا الإعلان عند إعداد استراتيجيات التنمية في مختلف الهيئات الدولية الحكومية.

الاضطلاع بدور الهيئة المرجعية والتنسيقية فيما بين الدول والمنظمات الدولية الحكومية وغيرالحكومية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، من اجل الاضطلاع بصورة مشتركة بصياغة مفاهيم واهداف وسياسات تراعي التنوع الثقافي.

مواصلة نشاطها التقنيني وعملها في مجال التوعية وبناء القدرات، في المجالات ذات الصلة بهذا الإعلان والداخلة في نطاق اختصاصها.

المساعدة على تنفيذ خطة العمل التي ترد خطوطها الأساسية مرفقة بهذا الإعلان.

٤ الإعلان الإسلامي حول التنوع الثقافي

معتمد من المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة
المنعقد في الجزائر في كانون الاول ٢٠٠٤

توطئة

١- لقد تصاعدت المتغيرات الدولية في بداية الألفية الثالثة، وتنامت المخاطر التي تهز استقرار المجتمعات الإنسانية، وتهدد الأمن والسلام الدوليين، نتيجة بعض الانعكاسات السلبية لظاهرة العولمة واكتساحها معظم بلدان العالم وسعيها إلى فرض نماذج سياسية وثقافية تقوم على القوة والهيمنة، وترفض التمايز والاختلاف، بدل ترابط العلاقات بين الشعوب والتفاعل بين الثقافات والحضارات ؛ فبينما تؤكد الأمم المتحدة والمنظمات الدولية، ومن بينها منظمة المؤتمر الإسلامي والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة – إيسيسكو –على الدعوة إلى الحوار بين الحضارات والثقافات بدياً لا عن سيطرة ثقافة العنف والإقصاء، تدفع العولمة بقوة، في اتجاه إذكاء الصراع، وإضعاف ثقافة الحوار والتفاهم، مما يتعارض مع روح القانون الدولي والمعاهدات الدولية التي تقر بالخصوصيات الثقافية والحضارية للأمم والشعوب، وتكفل حق الفرد والجماعة في التشبث بها والعيش في كنفها.

٢- يتعزز اليوم، وأكثر من أي وقت مضى، شعور بضرورة دفع الحوار بين الشعوب والثقافات نحو تحقيق الأهداف الإنسانية، فلا يمكن تصور أي تعاون بناء أو أي حوار حقيقي بين الحضارات والثقافات في عالم يتغير باستمرار دون الإقرار بمبدإ التنوع الثقافي. ومن ثمة فلا بديل عن التربية على الحوار واحترام التنوع الثقافي وصونه باعتباره سبياً لا للتعايش بين بني البشر، والتأسيس لمستقبل مشترك أكثر اطمئنانًا وتضامنًا.

٣- تشترك جميع الحضارات في الإيمان بقيم الإخاء والعدل والتسامح، وهي مبادئ كونية ينبغي الارتقاء بمضامينها وترسيخها في الضمائر والسلوك، باعتبارها موروثًا إنسانيًا جماعيًا ينبغي التأسيس عليه لبناء حوار حقيقي بين الديانات والثقافات المختلفة، وهو خيار ينبغي بلورته انطلاقًا من تحديد دقيق لشروطه، وتحقيق أهدافه، وتعزيز مبادئه، وضبط منهجيته، وحصر الأطراف الكفيلة بتنفيذه، وجعله قاعدًة من القواعد الثابتة للسياسة الدولية، ووسيلة ناجعة وفعالة لإقرار الأمن واستتباب السلام في العالم.

٤- تتطلع الإنسانية اليوم إلى الخروج من دوامة النزاعات المستنزفة للقدرات والطاقات، ومن دائرة الصراعات الرامية إلى فرض الأمر الواقع على المجتمع الدولي، مما يجعل الوضع العالمي مفتوحًا على أسوإ الاحتمالات، ويهدد الحضارة الإنسانية المعاصرة، ويدفع بالقوى العنصرية المتطرفة المعادية للعدل والسلام إلى ممارسة سياستها ضد الشعوب، مما يتطلب تعزيز الحوار بين الحضارات الذي أصبح اليوم قضية إنسانية دائمة الحضور في ساحة الفكر العالمي، لا ترتبط بفترة زمنية محددة، كما أضحى الحوار اختيارًا استراتيجيًا يفتح أمام الإنسانية آفاقًا واسعة لبناء عالم جديد، وأصبحت المنجزات الحضارية متاحة للجميع وليست حكرًا على دولٍ دون أخرى، لأنها تشكل تراثًا جماعيًا للجنس البشري.

٥- تمثل العولمة، على الرغم مما تنطوي عليه من إمكانات وإيجابيات، تحديًا حقيقيًا للموروث الإنساني المشترك، الأمر الذي يدعو إلى تدعيم التكافل بين الشعوب، ورعاية تنوعها الثقافي، بسلوك منهج قائم على الحوار المؤدي إلى زيادة الوعي بالقيم المشتركة بين الشعوب جميعًا، وبلورة مفهوم إنساني لتعزيز هذه المبادئ ونشرها، وتعبئة القوى الحية حكومات ومنظمات وهيئات شعبية في العالم الإسلامي لهذا الغرض، والاستفادة مما تنجزه وما تسعى المنظمات الإقليمية والدولية ومنها منظمة الإيسيسكو إلى بلورته من مبادئ وأهداف، وذلك:

- استنادًا إلى القرارات الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة بشأن الحوار بين الحضارات والتنوع الثقافي، وإلى المواثيق والإعلانات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها الإعلان العالمي حول التنوع الثقافي الذي اعتمده المؤتمر العام لليونسكو سنة ٢٠٠١ ، الذي دعت فيه الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية المعنية إلى تخطيط برامج ثقافية وتعليمية واجتماعية ملائمة لتعزيز مفهوم الحوار بين الحضارات وتنفيذها.

- وانسجامًا مع مبادئ إعلان طهران الصادر في ديسمبر ١٩٩٧ عن مؤتمر القمة الإسلامي الثامن، الذي أكد أن الحضارة الإسلامية تقوم على نحوٍ ثابتٍ وعلى مدى التاريخ على التعايش السلمي والتعاون والتفاهم المتبادل بين الحضارات، وكذلك على التحاور المثمر والبناء مع الديانات والأفكار الأخرى والتأكيد أيضًا على ضرورة قيام تفاهم وتفاعل بين الثقافات، بما يتفق مع التعاليم الإسلامية المتمثلة في التسامح والعدل السلام.

- واستلهامًا من القرار الصادر عن الدورة التاسعة لمؤتمر القمة الإسلامي المنعقد في الدوحة سنة ٢٠٠٠ وما تضمنه من الإعراب عن التقدير البالغ لفخامة الرئيس محمد خاتمي، رئيس الجمهورية الإسلامية الإيرانية ورئيس القمة الإسلامية الثامنة، للمبادرة القيمة التي اتخذها، لإقامة حوار بين الحضارات، والتي تستجيب لتطلعات الأمة الإسلامية المنسجمة مع تقاليدها الراسخة في التسامح والانفتاح.

- واستجابة للنداءات والبيانات والإعلانات الصادرة عن الندوات والمؤتمرات التي عقدتها الإيسيسكو في إطار خطط عملها، بالتعاون مع المنظمات الإقليمية والدولية حول الحوار بين الثقافات والحضارات والديانات، وما يمكن أن يقدمه من تعزيز الوعي بالقيم المشتركة بين الشعوب، وتدعيم أسس التفاهم بينها.

- وتأسيسًا على أهداف الاستراتيجية الثقافية للعالم الإسلامي التي اعتمدها مؤتمر القمة الإسلامي السادس في داكار سنة ١٩٩١ ، والمؤتمر الإسلامي، الرابع لوزراء الثقافة في صيغتها المعدلة في الجزائر العاصمة سنة ٢٠٠٤ وعلى مضامينها المؤكدة على احترام التنوع الثقافي، وتعزيز أساليب حوار بين الحضارات والثقافات قوامه التسامح والتعايش والعدل والسلام والتعاون والاحترام المتبادل لجميع الحضارات والثقافات والأعراق والأجناس.

وبناء عليه

تتبنى الدول الأعضاء المشاركة في المؤتمر الإسلامي الرابع لوزراء الثقافة، المبادئ والأهداف حول التنوع الثقافي الواردة في هذا الإعلان، تعبيرًا منها عن الإرادة الجماعية للعالم الإسلامي، والحرص الذي تبديه الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي على مشاركة المجتمع الدولي، ودعم جهوده المبذولة من أجل وضع الأسس الثابتة للحوار بين الحضارات وإقرار مبادئه وبلورة تصورات منهجية وعملية للحوار بين الحضارات، وللمساهمة في وضع مبادئ إنسانية لهذا الحوار على أسس حضارية وثقافية من منطلقات إنسانية، وباستلهام روح الدين الإسلامي والعمل بمقتضى تعاليمه السمحة.

المبادئ والأهداف

المادة ١ - مميزات التنوع الثقافي وحوار الحضارات

إن الثقافات والديانات مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى، للحوار الدائم وتعزيز التعايش، وإغناء بعضها بعضًا، بعيدًا عن كل توتر أو احتقار، وعبر سلسلة من الإسهامات المتبادلة المبنية على القيم والمبادئ الكونية المشتركة بينها، والمتمثلة في قيم الحب والإخاء والتسامح والاحترام المتبادل والتضامن والعدل، وهي قيم ومبادئ كونية ينبغي الارتقاء بها وترسيخها في الضمائر والسلوك، باعتبارها إرثًا إنسانيًا مشتركًا، وذلك عبر حوار حقيقي بين الثقافات والديانات. ولا يمكن تصور تعاون بّناء أو حوار حقيقي بين الثقافات والحضارات دون الإقرار بمبدإ التنوع الثقافي. ولايعد صراع الحضارات قدرًا محتومًا، لأن العنف والجهل بالحقائق والخوف من الآخر ليست أمورًا حتمية، بل هي نتاج للتربية وللثقافة التي ينشأ عليها الفرد وتطبع سلوكه وردود أفعاله. ومن ثمة، فلا بديل عن الحوار للمحافظة على التنوع الثقافي والتعددية الثقافية. ويتعين على بني البشر كيفما كانت معتقداتهم، أن يتعودوا على العيش مجتمعين على أساس إرادةٍ مشتركة وحرة.

وانطلاقًا من ذلك، علينا التمسك بذاتيتنا الثقافية وهويتنا الحضارية والدفاع عنهما، في إطار التفاعل مع الثقافات والحضارات الأخرى، وعلينا كذلك مراجعة أسس النظرة إلى الآخر والابتعاد عن الصور النمطية للشعوب وثقافاتها وحضاراتها؛ فالحوار ندًا لند بين الأمم والشعوب يتطلب منا الجرأة لمراجعة النفس دون التنكر للهوية الدينية والثقافية، لأننا من دون الثبات على قيمنا لن يتأتى لنا فهم قيم الآخر وثقافته بشكل صحيح. ولامستقبل لحوار الثقافات والديانات إن لم يرتو من نبع التسامح والاحترام المتبادل، وتعددالاقتناعات والرؤى الثقافية.

فباعتبار الإسلام منهجًا ربانيًا وسلوكًا إنسانيًا، يرى المسلمون أنه ما دامت الثقافة تعبيرًا عن عبقرية شعب، فلا وجود لثقافة راقية أو ثقافة منحطة؛ فلكل ثقافة عبقريتها الذاتية وغناها المتميز وحكمتها الخاصة، مما يتطلب التأكيد على ما يلي :

- أن تنوع الثقافات والحضارات نعمة من الله، وأننا بصفتنا مسلمين، نضطلع برسالة إنسانية الغايات في تركيز أسس السلم العالمي، وعلينا أن نمد أيدينا للتعاون مع جميع الحضارات الإنسانية لما فيه الخير للجميع.
- أن لكلّ ثقافة قيمتها ومكانتها وإسهامها في إغناء التراث الثقافي الإنساني، وأنها معنية

بالعمل على تجسير هوة عدم الفهم بين الحضارات، وعدم إخلاء الساحة للتوجهات المعادية وللهجمات المغرضة لتستمر في تشويه صورة الإسلام والمسلمين والتجني على العقيدة السمحة.

- أنه لا وجود من حيث المبدإ لثقافة عدوة أو أمة عدوة، عكسًا لما قد تفضي إليه الأحكام المسبقة ضد الثقافات والحضارات والصور النمطية للشعوب والأمم، مع مواصلة الدعوة إلى الإفادة من مزايا العولمة وتلافي سلبياتها ومفاجآتها المحتملة.
- أن التنوع الثقافي ثروة ينبغي أن لا تكون مصدرًا للنزاع والتوتر ونبذ الآخر، بل سبي ً لا إلى توسيع الأرضية المشتركة ودعم فرص التوافق والتلاقي وتقليل الفوارق وحل النزاعات بالطرق السلمية.
- أن حصيلة التراث الثقافي المادي وغير المادي الذي يراعي التعدد الثقافي في جميع أبعاده، هو الذي يشكل الإرث المشترك للإنسانية جمعاء، والذي تستلهم منه ما يقوي أسباب التفاهم الدولي، ويوفر فرص الحفاظ على الأمن العالمي.

المادة ٢ - التنوع الثقافي باعتباره عاملاً من عوامل التنمية الشاملة والمستدامة

إن الإقرار بالتنوع الثقافي والعمل على صيانته في إطار سياسة دولية مبنية على أسس الحوار والسلم ونبذ منطق الهيمنة والقوة، يتضمن في الوقت نفسه إدانة للعنف وللإرهاب بشتى أشكاله ومصادره، بما فيها إرهاب الدولة، إضافة إلى احترام الحياة والكرامة والحرية وحق المقاومة بالنسبة للشعوب المحتلة وحقها في الدفاع عن كيانها وثقافتها، والتمييز بين ما هو من قبيل الإرهاب وما هو مقاومة مشروعة.

وبإمكان التنوع الثقافي أن يكون عام ً لا أساسًا من عوامل التنمية والفهم المتبادل والتعايش السلمي والسير نحو التقدم الاقتصادي والاجتماعي، وتصحيح التباينات والاختلالات الحاصلة في النظام الدولي الحالي، واحترام البيئة وحمايتها، وحماية التراث المادي وغير المادي لجميع الشعوب التي يتعرض تراثها الثقافي والحضاري لمحاولات التشويه والتزوير والطمس والتدمير والمصادرة، ومحاربة الفقر والرفع من مستوى النمو والإنتاج، وتوطيد الديمقراطية والتوسيع من المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار في كل القطاعات الإدارية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية.

كما يتعين في هذه المرحلة التي تتميز بالاعتماد المتزايد للصناعات الثقافية على تقنيات الإعلام والتواصل الجديدة التي أصبحت موجهًا قويًا للإبداع الفني، تخفيف العبء على الدول

الفقيرة فيما يتعلق بمديونيتها، لتتمكن من تخصيص موارد إضافية لدعم الإنتاج الثقافي المحلي، وإعادة التوازن إلى أسواقها المغرقة بالمنتجات الثقافية الوافدة من الدول الغنية، وتقليص الهوة الرقمية بينها وبين الدول المتقدمة، لتصبح هي الأخرى منتجة للثقافات ومساهمة في بناء الحضارة الإنسانية وإغنائها.

وفي هذا الإطار يمكن، التأكيد على ما يلي :

- تشجيع السياحة الثقافية بصفتها شكلا من أشكال الحوار الثقافي والحضاري بين الشعوب، وعقد الندوات والمؤتمرات للعمل على تنمية التواصل الثقافي، سعيًا إلى التعرف المباشر على ثقافة الآخرين واحترام التنوع والتعددية في الوسائل والمضامين والتعابير الإبداعية والتعريف بالثقافة الإسلامية وضمان الحضور في الفضاء الاتصالي العالمي.
- التعاون الوثيق مع المنظمات الدولية الاقتصادية والمالية، لوضع برنامج طويل المدى لتقليص الفجوة المتنامية بين الدول الغنية والدول الفقيرة، والتي تهدد التنوع الثقافي وتقلل من نجاعة استخدام تكنولوجيات الإعلام والاتصال الحديثة وتوظيفها لفائدة التنمية، وتحول دون المشاركة الجدية والفعالة للدول الفقيرة في إدارة نظام اقتصادي عالمي عادل.
- بلورة تصور تنفيذي لخطة العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات بمرحلتيها الأولى والثانية، بما يدعم أسس التضامن الرقمي بين الشعوب.
- الاستناد إلى القيم الأخلاقية في الثقافات المختلفة في إعداد وصياغة منظومة عالمية للأخلاق والاعتراف بالمصادر المتنوعة للمعرفة وبالتنوع الثقافي، بوصفها سمات رئيسة للمجتمع الإنساني كرصيد لا غنى عنه لتقدم البشرية.
- أن التفاوت الاقتصادي والاجتماعي بين الشعوب يستوجب أخذ تدابير عادلة ووضع استراتيجيات تنموية ملائمة وإيجاد محيط يسمح ببناء علاقات إنسانية متوازنة ويوفر إطارًا ناجعًا للحوار بين الحضارات، بعيدًا عن شتى أشكال العنف والتطرف.
- التعاون على الصعيدين الدولي والإسلامي عن طريق تنفيذ أنشطة ثقافية من أجل مواجهة تحديات النمو الحضري والعولمة والتغيرات التكنولوجية الجارية، وتشجيع إنشاء شبكات للبحوث والمعلومات في مجال السياسات الثقافية من أجل التنمية، بما في ذلك دراسة إنشاء مرصد للسياسات الثقافية والتنوع الثقافي وإعادة التفكير في السياسات الثقافية بهدف تعديل الأولويات والبرامج ومناهج العمل وجعل البعد الثقافي مكونًا رئيسًا في التنمية.

المادة ٣ - التنوع الثقافي والتفاعل الحضاري والعولمة

إن ما ورثناه من بداية التسعينيات من القرن الماضي من أحداث حاسمة غيرت البنى الأساس الاقتصادية والاجتماعية لكثير من الشعوب، في إطار هيمنة القطب الواحد والعولمة إضافة إلى تلك السلسلة المتشابكة من التحولات المذهلة التي اجتاحت العالم في بداية القرن الحالي، تشكل في مجملها خريطة معاصرة مليئة بالمتناقضات السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جهة، وحافلة بالتحديات الثقافية التي تواجهها أمم الأرض من جهة أخرى، وبخاصة الأمم ذات التاريخ والتراث الثقافي والحضاري العريق والمتنوع والثري، ومن بينها الأمة الإسلامية. وقد ساعد تطور وسائل الاتصال والتقنيات المعلوماتية وتقليص المسافات والتقارب بين الشعوب على تسريع ظاهرة العولمة وإتاحة إمكانات مادية وتكنولوجية غير مسبوقة، ساعدت بدورها على بروز نموذج وحيد مهيمن في جميع المجالات بشكل يلغي الخصوصيات الثقافية للمجتمعات، ويهدد باندثار مقوماتها الشخصية والحضارية.

ومن الآثار السلبية للعولمة السعي نحو تنميط الثقافة على المستوى الكوني. إلا أن العولمة لا تنطوي على سلبيات فقط، بل إنها تتيح إمكانات جديدة للتواصل وفرص للتفاعل والتقارب، يتعين على الأمة الإسلامية استغلالها للتعريف بثقافتها وحضارتها وتوظيف إمكاناتها المتاحة للمضي قدمًا على درب التقدم، وتعزيز مفهوم التنوع الثقافي وتأكيد مفهوم الهوية الثقافية وتكامل روافد الثقافة الإسلامية وتفاعلها مع بعضها بعضًا وبينها وبين الشعوب الأخرى.

ولتجنب الآثار السلبية للعولمة، يتجه الأمر إلى تقوية أواصر التعاون من أجل الفهم الصحيح لرسالة الثقافة الإسلامية وتقوية الانتماء إليها والاعتزاز بها ومواصلة الإبداع والتنويع والمشاركة بشكل فعال في الإنتاج الثقافي المعاصر، بتعزيز الدور النشيط لمختلف العناصر التي تعمل في حقول الثقافة، وعلى جميع المستويات وفي كل القطاعات، حتى تصبح الأمة الإسلامية مؤهلة لحماية ثقافتها وفهم ثقافة الآخر، تملك التقنيات الجديدة للتواصل والإعلام التي تعد في عالم اليوم مداخل أساسًا لإسماع صوت العالم الإسلامي ونقل ثقافته للآخر والدخول معه في حوار بناء.

وبناء على ذلك، فإننا نؤكد ما يلي :

- أن مسار العولمة يقتضي اعتبار التنوع الثقافي والتعدد الحضاري دافعًا للعولمة، لا معوقًا لها حيث يكون من المفيد مراعاة الخصوصيات الثقافية والحضارية، واحترامها في ظل عالم تحول إلى قرية كونية بفضل الثورة المعلوماتية والاتصالية وأصبح ينحو نحو التجانس.

- أن قيم التعددية والتنوع الثقافي لا تمثل ذريعة لاستبعاد الآخر، بل من الواجب استغلال ما تتيحه العولمة من فرص وما تنطوي عليه من إمكانات لمزيد دعم التضامن والتبادل والعيش المشترك بين الشعوب.
- السعي المشترك إلى تشييد عالم يتخذ من الاتصال والإعلام والتفاهم بين الثقافات ميزاته، ويشجع فيه تنوع القيم الثقافية والرؤى الأخلاقية والتصرفات السلوكية قيام ثقافة سلام حقيقية.
- مساندة الجهود الدولية من أجل صياغة اتفاقية عالمية لاحترام التنوع الإنساني المبدع، لمنع أي محاولة ترمي إلى إبادة لغة أو ثقافة أو عرق، على أن تكون مرجعية من مرجعيات الاستراتيجيات الإنمائية في المستقبل.

المادة ٤ - مساهمة الثقافة والحضارة الاسلاميتين في إغناء التنوع الثقافي

إن الثقافة الإسلامية، وكما يشهد التاريخ بذلك، هي ثقافة تقدم وإبداع وعلم وعمل، احترمت دائمًا التنوع وتعاملت معه، وقد ظل تنوع الثقافات والحضارات وتعايشها داخل الرقعة الجغرافية الواسعة التي يدين أهلها بالإسلام، على اختلاف لغاتهم وثقافاتهم وحضاراتهم الخاصة، خير دليل تاريخي على ثقافة الحوار والتسامح التي ينادي الإسلام بها دائمًا، بصرف النظر عن الظروف والمتغيرات.

وتميزت الثقافة والحضارة الإسلاميتان بتركيزهما على اعتبار «طلب العلم فريضة»، بغض النظر عن الصعوبات المرتبطة به، مما ساهم في إغناء التراث الإنساني في شتى حقول العلوم والفنون والآداب. وقد جعل الإسلام من طلب العلم فريضة، وأَوَلى المعرفة مكانة كبرى ورغب في طلبهما مهما تباعدت المسافات.

وتستلهم مختلف الأجيال الإسهامات المتعددة للأمة الإسلامية، وحملها لمشعل حضارة سعت دائمًا لتحقيق الإضافة، وعملت من أجل التقدم والسلام والرفاهية المادية والمعنوية، من منطق الإغناء والإضافة، وبما حملته من قدر كبير من العلوم والمعارف في مختلف المجالات.

ويقتضي تجسيم هذه المبادئ :

- تأسيس الجوائز التشجيعية والمنح التقديرية للمؤسسات والأفراد الذين قدموا إسهامًا فكريًا متميزًا في مجال تعزيز حوار الحضارات، والتعريف بالحضارة الإسلامية، وبقيمها السمحة ومآثرها الخالدة، وإضافاتها النوعية للحضارة الإنسانية.
- تفعيل التواصل مع العالم من خلال الاهتمام بالمراكز الثقافية الإسلامية بالخارج، والعمل على دعم مراكز البحوث الدولية التي تتناول القضايا الإسلامية بموضوعية، والتوسع في إقامة معاهد ومراكز مماثلة في أهم العواصم العالمية، وإقامة الندوات

المشتركة، وتنظيم القوافل والمعارض الثقافية وتكثيف التعاون مع الشبكات الفضائية والالكترونية الناشطة في العالم.

- تشجيع دور النشر العالمية الكبرى على ترجمة روائع الإبداع والدراسات الإسلامية الجادة، إلى اللغات العالمية، والمساعدة على ترويجها، وتشجيع الإنتاج المشترك لبرامج تلفزيونية وأفلام وثائقية وتآليف مرجعية عن تنوع مصادر الثقافة الإسلامية وغناها وإسهاماتها المختلفة في إغناء الحضارة الإنسانية، وتعزيز التفاهم ومعرفة الآخر.

المادة ٥ - التنوع الثقافي بإسهام الجميع ولخدمة الجميع

إن ازدياد الاتجاه في العالم الخارجي نحو الاعتماد في مجال الثقافة، ورعاية التنوع ودعم الحوار الحضاري على أساليب تكنولوجيا الاتصال الألكتروني، ينتقل تدريجيًا وبصورة مؤكدة إلى العالم الإسلامي، وهذا يتطلب إعداد الأجيال الشابة من الآن للتغيرات التي بدأت تجد طريقها إلينا، بحيث تصبح ثقافة الإنترنيت جزءًا في التكوين الذهني لهذه الأجيال، حتى تنتقل الشعوب الإسلامية من دور المستهلك إلى موقع المنتج لهذه التكنولوجيات. ويمكن للتنوع الثقافي أن يسهم في إغناء الحياة الثقافية على وجه افضل بكثير من التجانس أو التماثل الثقافي، شرط أن لا يؤدي إلى التشرذم والتشتت والذوبان. فالثقافة تنمو وتزدهر وتتجذر.

وفي هذا السياق، يتعين التأكيد على ما يلي :

- احترام الشعائر الدينية والكتب والنصوص المقدسة عند أهلها، سواء المكتوبة أوالشفوية، باعتبارها أصوً لا للديانات التي تؤمن بها الأمم والشعوب، واحترام وحدة النوع البشري والاختلافات الثقافية.
- مواصلة النهوض بمؤسسات نشر الثقافة في العالم الإسلامي وتحديثها والقيام بإصلاحات هيكلية وتنظيمية متكاملة في جميع المجالات الثقافية، بما يضمن مواكبتها لاحتياجات المستفيد من العمل الثقافي.
- وضع التشريعات والقوانين التي تمنع العبث بالتراث أو سرقته أو إتلافه أو الاعتداء عليه أو الاتجار غير المشروع به واعتبار مثل هذه الممارسات تمس بالأمن الثقافي.
- تعزيز البعد العالمي للثقافة الإسلامية من خلال جلب الاستثمارات الأجنبية التي تساعد على ولوج الأسواق الأجنبية، وعلى الاستفادة من الخبرات المتطورة والمتوفرة بالدول المتقدمة، وذلك على صعيد الإنتاج، وعلى صعيد تنوع مصادرهذا الإنتاج.

المادة ٦ - التنوع الثقافي والمنظور الإسلامي لحقوق الإنسان ولثقافة العدل والسلام

منذ نشأة الثقافة والحضارة الإسلاميتين، حرصت الشعوب المنتمية إليها على إظهار رغبتها وتأكيد إرادتها في المشاركة، على قدم المساواة في الحقوق والواجبات، إلى جانب جميع الشعوب الأخرى، من أجل بناء عالم ينعم بالسلم والعدل والمساواة والتسامح، ويقوم على احترام حقوق الإنسان وصون المقومات المادية والمعنوية للكرامة الإنسانية، واعتبار التنوع الثقافي والحق في الاختلاف مقومًا أساسيًا من حقوق الإنسان، كما شرع لها الإسلام وحددتها القوانين الدولية.

وكما عملت على ذلك دائمًا، فإن الشعوب المسلمة تعلن من جديد، عن تشبثها بثقافة العدل والسلام والتسامح، لأن السلام هو الشرط الأساس لتقدم الشعوب والتعايش بين الحضارات ولأنه لا يمكن، من منظور هذا الميثاق فصل السلام عن العدل ؛ فالسلام يفترض احترام حقوق الإنسان، والإرادة الجماعية والصادقة للتعايش على أساس القيم المشتركة بين بني البشر، واحترام حقوق الشعوب في صيانة هويتها وثقافاتها وحضاراتها الخاصة، مما يشكل إغناء للموروث الثقافي والحضاري للإنسانية جمعاء.

ويتطلب السلام كذلك احترام الآخر وثقافته وحضارته ومنظومته الدينية والأخلاقية، إضافة إلى ترشيد استخدام الثروات الطبيعية وحماية البيئة، مع مراعاة مصالح الأجيال القادمة. ويتطلب الأمر التأكيد على ما يلي :

- أن صيانة التنوع والثقافي والدفاع عنه، ومساعدة الدول الفقيرة على صيانة تراثها وإعادة الاعتبار لحضاراتها، هو مدخل أساس لإرساء ثقافة السلام ومكون رئيس لا غنى عنه في حل النزاعات ومحاربة جميع أشكال الإرهاب والتطرف،سواء كان صادرًا عن أفراد أو جماعات أو دول.
- العمل على إقامة روابط بين الثقافة الإسلامية والثقافات الأخرى أوثق مما كانت عليه في الماضي، وعلى إغناء أوجه التفاعل بينها، خدمة للأمن والسلم ودون إلحاق الضرر بالتنوع الثقافي والإبداع لهذه الشعوب.
- اعتبار الحق في التنوع والتعدد الثقافي والاحترام المتبادل للمقومات الحضارية والثقافية شرطًا لا غنى عنه للحوار المتكافئ والتعايش السلمي ودعم منظومة الحقوق الثقافية للشعوب.

المادة 7 – التنوع الثقافي والابداع

يتطلب صون التنوع الثقافي عملا دؤوبًا يشمل توجيه السياسات الثقافية توجيهًا مناسبا، ودعم مشاريعها ومبادراتها، والنهوض بالصناعات الثقافية وتنميتها، ودعم الفاعلين والمبدعين الثقافيين، وصيانة الممتلكات والخدمات الثقافية، إضافة إلى مراعاة جميع أشكال التراث الثقافي، سواء كانت مادية أو غير مادية، وتعزيز القدرة على الإبداع والتواصل على الصعيد العالمي والوطني والإقليمي، لاسيما من خلال اعتماد شراكات بين القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، انطلاقًا من توجه يقوم على التأصيل والانفتاح.

وينبغي أن يساهم الأخذ بناصية تكنولوجيا الإعلام والتواصل الجديدة في إغناء اللغة العربية ولغات الشعوب المسلمة، من أجل الرقي بها لمواكبة المستجدات العلمية على الصعيد العالمي. كما يجب أن تساهم الترجمة، في تشجيع التفاعل والتبادل الثقافيين ونقل المعارف والتقنيات الحديثة، خاصة تلك المتعلقة بتقنيات المعلوماتية والنهوض بالموروث الثقافي.

ومن هذا المنطلق، تجدر الدعوة إلى :

- تفعيل الطاقات الإبداعية المتوفرة لدى الشعوب الإسلامية، وذلك بتوخي سياسة ثقافية يقظة ترصد الإنتاج الثقافي في العالم الإسلامي، وتحلل مكوناته، وتضمن توثيقه والارتقاء به إلى صناعة تزيده جودة وثراء وتعطيه قيمة مضافة.
- توفير الظروف الملائمة لمساعدة المبدع على تثبت موقعه كمنتج حر في المجتمع مؤهل للاعتماد على ذاته وطرق مجالات جديدة توفر له موارد ذاتية.
- تعزيز التلاقي والتفاعل الثقافي بين المبدعين في الدول الإسلامية ونظرائهم من البلدان الأخرى، ودفع حركة الإبداع وضمان المشاركة الناجعة والمتوازنة للمبدعين في مختلف الأنشطة الثقافية.
- رعاية المواهب الواعدة من الشباب في مختلف البلدان الإسلامية والعناية بالمادة الثقافية الموجهة للأطفال واليافعين من حيث المضمون والوسائط الثقافية المستخدمة، بما يضمن تهيئتهم وتمكينهم من شتى أدوات التحصين الذاتي، ويسهل اندماجهم في مجتمع المعرفة، وتدريبهم على استثمار الذكاء وتوظيفه.

دور المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة -إيسيسكو-

إن منظمة الإيسيسكو هي الآلية الرئيسة للتعريف بهذا الإعلان ومتابعة تنفيذه وتقييم مستوى هذا التنفيذ، لذلك فهي مدعوة إلى :

- العمل على نشر المبادئ الواردة في هذا الإعلان، والتعريف بها والسعي إلى مراعاتها واحترامها من طرف الجهات الرسمية والأهلية، وحث دول العالم الإسلامي على إدماجها في سياساتها الثقافية والتنموية، وأخذها بعين الاعتبار في العلاقات فيما بينها، ومع الشعوب والأمم الأخرى.
- مضاعفة الجهود من أجل تعزيز التفاعل الثقافي والحوار بين الحضارات، وتشجيع التنوع الثقافي داخل دول العالم الإسلامي وخارجه.
- تطوير التعاون والشراكة مع المؤسسات والهيئات الثقافية الوطنية والإقليمية والدولية من أجل المزيد من تنسيق الرؤى والمواقف وتوحيد المقاصد والأهداف، للنهوض بالشأن الثقافي وترسيخ مبادئ العدل والسلام وتوعية الرأي العام والمجتمع الدولي بالآثار السلبية للعولمة.

دور الدول الأعضاء

- إدراج موضوع التنوع الثقافي والحوار بين الحضارات محورًا في برامج الاحتفال بالعواصم الثقافية الإسلامية.
- تفعيل دور الجامعات في نشر هذا الإعلان وتحقيق أهدافه، وذلك من خلال إجراء البحوث والدراسات وإبرام اتفاقيات الشراكة والتوأمة وتصميم المناهج والبرامج المناسبة وإنشاء الكراسي المتخصصة في هذا المجال.
- تعبئة الجامعات، والمثقفين، والكتاب، والفنانين، والسينمائيين، والحركات الشبابية والنسوية وحركات الأشخاص المسنين، والمنظمات والجمعيات الأهلية، والقطاع الخاص، والصحافيين والإعلاميين، من أجل تعزيز ثقافة العدل والسلام والحوار بين الثقافات والأديان والتعايش السلمي والتفاهم، وذلك من خلال الآليات والوسائل والأساليب التي تناسب كل طرف.
- القيام بدور فعال من أجل إبراز قيم الحوار والتعايش والتسامح في الإسلام، والدفاع عن مبادئ التنوع الثقافي، وذلك من خلال التعاون مع المنظمات والهيئات المتخصصة في العالم الإسلامي، وفي إطار احترام المواثيق والقوانين المعمول بها في دولها.

مراجع

مراجع وقراءات مساندة

- امين معلوف، «الهويات القاتلة»، ترجمة نهله بيضون، دار الفارابي، بيروت.
- «إطار عمل المنهج الدراسي لإعداد التقارير الإخبارية حول التعددية»، معهد التعددية الإعلامية، لندن ٢٠٠٣.
- «كتيب عن الصحافة الاندماجية». معهد التنوع الاعلامي، نيسان ٢٠١٠.
www.media-diversity.org

- ALIAV.,Bulls,(2005) , Media and Ethnic minority , Edinburgh , University press.
- Bilon R.(eds),(2006), la representativité des immégrés au sein des medias – Bilan des connaissances , paris , institute panos / FASILD.
- Bilon R.(2007), “Ethnic media and diversity in Europe “in : Georgiouv M.,Transnational lives and the media, Londres, Routledge.
- BODSON.C.(eds)(2008) , la representation de la diversitéau sein des programmes de la television , belge francophone , CSA/DER.
- Burgelman J.C., « Service universel, service public et souci de diversité ». In reseaux no 78 – CNET 1996.
- NELSON T.D.(eds),2009, A Handbook of.prejudice, Stereotyping and discrimination, Londres, Psycology press and routledge.
- Tuller D.(2004) Reporting diversity Manual ,London,Media Diversity Institute Publication.
- WITTLES, S (2009) Media et diversity : the next steps to promote minority acces to the medias , Strasbourg ,C.E.
- « Medias et diversité », Rapport de la Commission Médias et Diversités Présidée par M. Bernard SPITZ, Présenté à M. Yazid SABEG, 2010.
- « Media 4 Diversity. Prendre le pouls de la diversité dans les médias ». Une étude sur les médias et la diversité au sein des Etats membres de l’UE et dans 3 pays de l’EEE. Commission européenne. 2004.

- Barometre Diversité Egalité CSA, collection etudes et recherches. 2013
- Journalisme et diversité, unités ethniques et déontologie, fiches pratiques pour journalistes et managers de media.CE (Brigite BESSE).
- Lignes directrices recommendées touchant le language et la terminologie à l'endroit des personnes handicapées. Manuel à l'intention des professionnels responsables des nouvelles . (CAB/ACR) Association Canadienne des radiofusions.
- Boite à outils, diversité, discrimination et formation des journalistes; campagnie; dites non à la discrimination .C.E.

- « L'Unesco et la question de la diversité culturelle : Bilan et stratégies, 1946-2004. Etude réalisée à partir d'un choix de documents officiels. UNESCO 2004.

- « Médias sans frontières ». Productions et consommations médiatiques dans une société multiculturelle. Avec le soutien du Ministère de la Communauté française de Belgique. © Média Animation 2011 (www.media-animation.be).

- *The Media and Children's Rights*. *«Les médias et les droits des enfants»*. (The Media Wise Trust, 2005, www.mediawise.org.uk/

- *Age into Focus: a television toolkit*. *«L'âge en question: Une boîte à outils pour la télévision»*. (AGE : La plate-forme européenne des personnes âgées, 2004) info@age-platform.org .

- *Increasing and improving portrayal of people with disabilities in the media*. *«.Augmenter et améliorer la représentation des personnes avec un handicap dans les médias.»*. (Broadcasting and Creative Industries Disability Network, 2007): www.mediaanddisability.org

- *What's the story: reporting mental health and suicide – a resource for journalists and editors. « Quelle est l'histoire ? Traiter de la santé mentale et du suicide – une ressource pour les journalistes et les rédacteurs». (Shift, 2008).* www.shift.org.uk/mediahandbook

- *A Diversity Toolkit: for factual programmes in public service television. « Boîte à outils de la diversité : pour des programmes factuels de la télévision de service public». (Agence des droits fondamentaux de l'Union Européenne, 2007.*
  http://fra.europa.eu/fraWebsite/attachments/media_toolkit_fr.pdf

- *The Gender & Media Handbook: promoting equality, diversity & empowerment (« Le Manuel genre & médias: promouvoir l'égalité, la diversité & la responsabilisation »)* (Mediterranean Institute of Gender Studies, 2005)
  www.medinstgenderstudies.org/wp-content/uploads/handbook_final.pdf

- *Reporting Diversity: how journalists can contribute to community cohesion. «Rendre compte de la diversité: Comment les journalistes peuvent contribuer à la cohésion communautaire».* Geoff Elliot, Society of Editors, 2005.
  www.societyofeditors.co.uk/userfiles/file/Reporting%20Diversity.pdf

- *Reporting Diversity Curriculum Framework. « Programme-cadre d'enseignement pour rendre compte de la diversité». (Brian Winston, Media Diversity Institute, 2003*, info@media-diversity.org.